AL - RAWAQ

الرواق

مجلة فكرية سياسية فصلية
تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة
العدد الثاني - حزيران / 2020

عراق .. ما بعد الاحتجاجات

العالَم قبل جائحة كورونا وبعدها

الكُرد في دائرة الاحتجاجات الشعبية

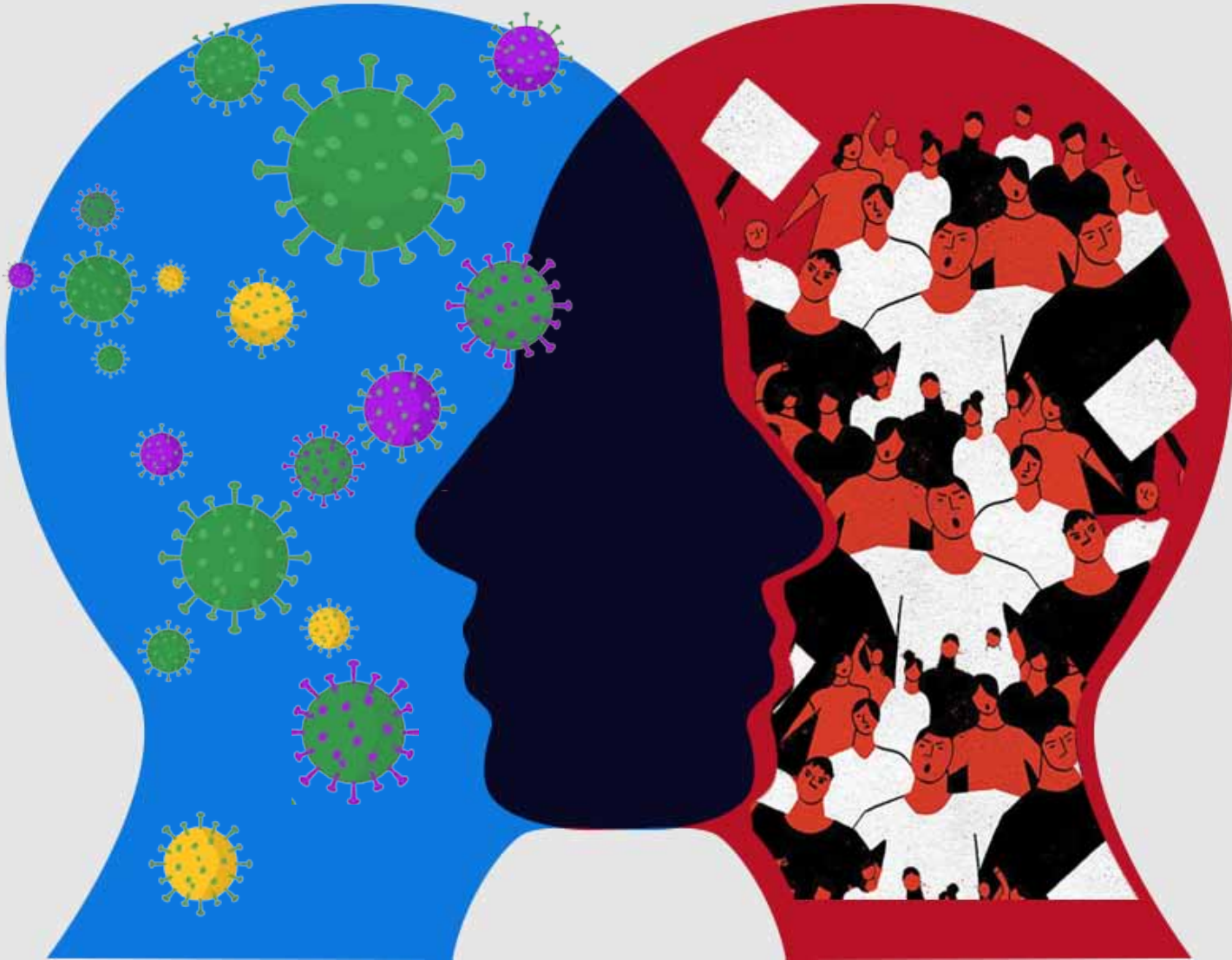

الحشد الشعبي..
التأرجح بين تحكيم الإرادة الوطنيَّة والتوظيف السياسي

عباس العنبوري

فـي العـام 2013 بـدأ باحثو العلـوم السياسـيَّة والعلاقات الدوليَّـة بنسـج مصطلـح جديـد أضيف إلـى أدبيَّـات البحث العلمـي أسـموه «الميليشـيات الموالية للحكومة» (Pro-Government Militia)(PGM). كان ذلـك علـى يـد الباحثة الالمانيـة صابين كاري والباحث البريطاني نيل ميشـيل. وقد عرضـوا مـن خلالـه – أي المصطلح – قاعدة بيانات لدراسـة سـلوكيات هذا النوع من الميليشيات وأثرها في توازن قوى السـلطة وديمومة الأعمال العسـكريَّة والتدخـلات الدوليَّة والعديـد مـن الأبعاد الأخرى فـي دولٍ مختلفةٍ مـن العالم. وخلُصَـتِ الدراسـاتُ التـي اسـتقرَأَتِ المرحلـة الممتدة منذ العـام 1980 وحتى العام 2007 التي شـملت أكثر من 300 فصيل مسـلح إلى نتائج مثيرة جدًّا للقـارئ والمتتبّع. ومنها، أنَّ أكثـر مـن 80% مـن الدول التـي تعاني من صراع مسـلح ضمن حدودها الأقليميَّة تسـتعين حكوماتها بهذا النوع من الميليشـيات المسـلحة. بـل إنَّ معظم الأدبيـات الأكاديميَّة (Academic Literature) عدَّت ما أسمته الميليشيات شبه العسكرية (Paramilitary) واحداً من أنجع الحلول التي تلجأ لها الحكومات التي تفقد قدرتها على السـيطرة على التَّمرُّد الداخلـي (Counterinsurgency (COIN مـن خـلال قوَّاتها العسكريَّة والأمنيَّة النظاميَّة كالجيش والشرطة.

وبالرغـم مـن كلّ الدلائل العلميَّـة والإثباتـات العمليَّة التي لمسـناها إبان حربنا مع داعش، من أنّ الحشـد الشـعبي كان خيـاراً لا محيـص عنه، بل إنَّ هـذه القوات كانـت الأكثر تأثيراً في حسـم معارك التحرير؛ الا أنَّ مقاتلي الحشد ومؤسَّسته، بقيـا نقطة الجدل، ومحل ضغط داخلـي وخارجي في البحث عن آليةٍ للتعامل معها - بعد انتهاء مهمّتها الأساسيَّة - بعد التحرير. كما كُتِبَتِ العديدُ من المقالات والدراسات الأجنبيَّة، لتناقـش إمكانيَّـة الحـل أو الدمـج مـع القـوات النظاميَّـة الأخـرى، أو تغيير وظيفة الحشـد من مهام عسـكريَّة قتاليَّة ميدانيَّـة، إلى مهام أمنيَّة اسـتخباريَّة. وظلَّتِ الحلولُ أسـيرةَ أبعـاد سـطحية فارغة؛ اِسْـتُهْلِكَ من أجلها الوقـتُ والجهد، واِسْتُنْفِدتْ من أجلها طاقاتٌ إعلاميَّة في التراشق والتشاتم بين جماعات تطلق على الحشـد الشـعبي لفظ (ميليشيات) وأخرى ترفضه وتعدُّه إساءة لتضحياته!

داخليـاً، أصبـح الحشـد الشـعبي مادةً للسـجال السياسـي، سـرعان ما تحـوّل إلى انقسـام مجتمعـي في إطـار رؤيتين؛ الأولـى: رؤيَّـة غربيَّـة يقودهـا التحالـف الدولـي والولايـات المتحدة الأميركيَّة التي تعدّ الحشد الشعبي أداةً لنفوذ إيران في العراق والمنطقة من خلال فصائل المقاومة المدعومة إيرانياً، بوصفها العمود الفقري لتشـكيلات الحشد الشعبي. والأخرى: إيرانيَّة تعدّ الحشـد الشعبي عنصر الممانعة لنفوذ غربـي - أميركي يعمل علـى تأمين منافـع اقتصاديَّة وأخرى أمنيَّة في منطقة الشرق الأوسط.

الأمر الذي تجلّى لاحقاً في انقسـام شـعبي خطير في إطار التظاهـرات الاحتجاجيَّـة التي اندلعت في الأوَّل من تشـرين الأوَّل مـن العـام 2019، لمـا سـمِّي بصـراع «الجوكريـة» و«الذيـول». الـذي أفضى إلـى مواجهات لم تنحصـر بالتنابز اللفظـي فـي الشـعارات والاتهامات المتبادلة في وسـائل التواصـل الاجتماعـي بيـن فريقيـن؛ يتّهـم أحدهمـا فصائـل المقاومـة الإسـلاميَّة والمؤيديـن لها بالتبعيَّة لإيـران، وآخر متَّهـمٌ بالتبعيـة للسـفارات الأجنبيَّة أو منسـجم مع خطابها الـذي يمثّلـه ناشـطون علمانيـون أو ليبراليـون يبحثـون عن مكانةٍ سياسيَّةٍ قادرةٍ على مواجهة هيمنة الأحزاب الدينيَّة.

وبذلك ظلَّ الحشـد الشـعبي محل اتهام وتشكيك في إطار المنظمـات الدوليَّة والمجتمع الدولي المنسـجم مع الرؤيَّة الغربيَّة وسـط عجز حكومي واضح للبحـث عن صيغة جديدة تنسـجم مع متطلبـات المرحلة الجديـدة. والتسـويق لرؤيَّة «وطنيَّـة» تحافـظ على عنصـر التـوازن الدولـي والإقليمي المؤثّـر في اسـتقرار العـراق أمنياً وعسـكرياً واقتصادياً. ولن يكـون ذلـك ممكنـاً دون تحكيـم الإرادة الوطنيَّة في رسـم مسـتقبل قوّاتـه ومؤسَّسـته الرسـميَّة، فـي إطـار منهـج إصلاحي شـامل، مبني على الحفاظ عليه، والوفاء لتضحيات مقاتليـه، بعيـداً عـن التوظيـف السياسـي والاسـتثمار في الاحتقان المجتمعي.

AL - R E W A Q

الرواق

مجلة فكرية سياسية فصلية
تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة
العدد الثاني - حزيران/ 2020

رئيس مجلس الإدارة : عباس العنبوري

رئيس التحرير : د. علاء حميد

نائب رئيس التحرير: عدنان عبد الحسين

مدير التحرير: علي حسون

هيأة التحرير: رأفت نبيل البلداوي
سامان نوح
طالب كاظم عودة
غفران يونس
قيس الموسوي
د. محمد نعناع
ياسر صالح

الهيأة الاستشارية :
د. آرثر كويزني - فرنسا
إبراهيم العبادي - العراق
د. ثناسي كمباناس - أميركا
جواد علي كسّار - العراق
زيد العلي - أميركا
سعيد الغانمي - استراليا
فاريبا باجوه - إيران
د. فرح الصفار - العراق
د. مارسين الشمري- أميركا
ماري كوراود - فرنسا
د. محمد فيزال بن موسى - ماليزيا
د. مظهر محمد صالح - العراق
د. ناظم عودة - السويد
أ.د نبيل زوين - العراق

العلاقات العامة : آية الحكيم ، عبد المجيد محمد

GRAPHIC BY

الرواق
AL - R e w a q

alrewaq.magazine@rewaqbaghdad.org
info@rewaqbaghdad.org
07733478330

بحوث

الاحتجاجات العراقيَّة
موجة عالميَة بخصوصيَة محليَة

علي المعموري

الحقيقة بين الإشراف والاستقلال
دراسة في الإشكالية بين مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية

أ.د نبيل مهدي زوين أ.م.د حيدر محمد حسن

الأمن الهش...
خطر دائم وخوف مستمر من القادم

عصام عباس أمين

المكونات القومية ومستقبل الدولة العراقية

علي المدن

تنويه

المواد المنشورة في مجلة "الرواق" لاتعبر بالضرورة عن رأي مركز رواق بغداد للسياسات العامة.

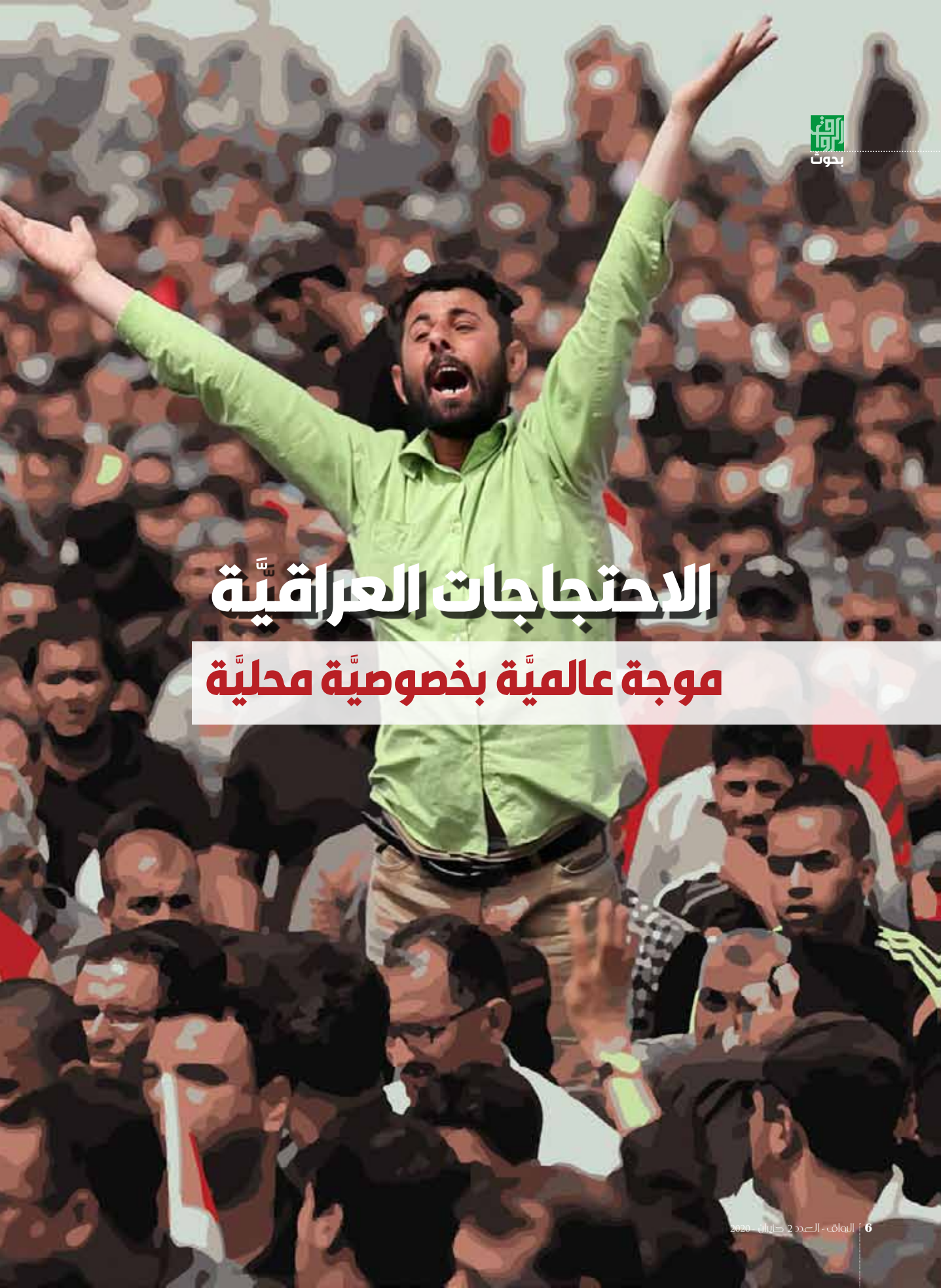

الاحتجاجات العراقيَّة

موجة عالميَّة بخصوصيَّة محليَّة

علي المعموري

يشهد العالم موجة احتجاجات طالت العديد من الدول، دول نامية ودول متقدمة، ويلاحظ المتتبع أنَّ تلك التظاهرات على اختلاف محالّها تشترك بعدد من العناصر المتطابقة، تدور بشأن الاقتصاد، والشعبوية الوطنياتية، والمطالبة بالاصلاح السياسي، الأمر الذي لم يسلم العراق منه، وكان جزءاً من هذه الموجة.

فـي هـذه الدراسـة، نحـاول تقديـم مقاربـة تناغـم العلاقة بيـن التظاهرات العراقيـة وموجة الاحتجـاج العالمية، وعلى الرغـم مـن أنّ الاحتجاجـات العراقيـة لهـا جذورهـا الخاصّـة وعناصرها المتمايزة عن غيرها، وقد تكون سـابقة للكثير من الاحتجاجات الأخرى فـي مناطق مختلفة من العالم، ولكنّها بذات الوقت، وحين تفحص بعض عناصرها ستبدو على صلة بتلك الموجة العالمية، يقف خلف بعضها أسـباب اقتصادية مفهومـة، وبعـض أسـبابها يتعلّق بأمـر آخر، جـزء من موجة شـعبوية وطنياتية جارفة، بعضها منطقي، وبعضها لا يعدو أن يكون رد فعل شعبوي.

على هـذا، نلاحظ أن الاحتجاجات العراقية، وبقدر ما تسـتند إلـى عوامـل داخليـة عراقيـة، بعضهـا اقتصـادي وبعضهـا سياسـي، فإنّهـا مـن جانب آخـر تشـترك مع موجـة عالمية، قوامهـا التّذمُّـر مـن الركود الاقتصـادي، وتصاعـد الخطاب الشـعبوي الوطنياتي، بطريقـة تميـل إلـى الانكفـاء علـى السياسات الداخلية، والعزلة عن العالم الخارجي.

وتصاعد هذا الخطاب الشـعبوي الوطنياتـي يختلف من بلد لآخـر، وفقـا لتقاليده وثقافتـه، سـنلاحظ أنّ الديمقراطيات الراسـخة تسـير باتجاه صعود قوى شـعبوية يمينية عنصرية عبـر صناديـق الاقتـراع، لأنّ شـرائح مهمـة فـي مجتمعات تلـك الـدول تـرى أنّ حقوقها قد هُـدرت لصالـح المهاجرين، أو أن سـيادة دولتهم منقوصة بسـبب الدخول في تكتلات سياسـية واقتصاديـة شـكّلت عبئا على تلك الـدول وفائدة لغيرها ـ كما هو الحال في المملكة المتحدة ـ.

بالرغم من أنّ احتجاجات تشرين لم تخرج كثيرا عن مطالب ما سبقها، لكنّها امتلكت خصائص مختلفة، سواء على مستوى المشاركين فيها وخلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية، أو مستوى شعاراتها المعلنة، ولعلّ من أهمها العامل الاقتصادي،نتيجة للسياسات الريعية التي أوقفت سوق العمل، والتخبُّط في السياسات العامة

علـى جانب آخر، وفي المنطقة العربية، سـنجد أنّ التوجهات الشـعبوية، وبالتعاضـد مـع العوامل الاقتصاديـة قد أخذت طريقهـا للتجلـي بشـكل آخـر، عبـر احتجاجـات اتّخـذت مـن التظاهـرات العارمة وسـيلة لهـا، وانجر بعضهـا للصدام مع السـلطة بعنف، وكان العنصر المشـترك ـ غالبا ـ في خطابها يـدور حـول أزمـة العمـل المنبثقـة عـن مشـكلة الاقتصاد، والحقوق والمواطنة، وارتكزت على خطاب وطنياتي محلي، قوامه فكرة مركزية، مضمونها البلد بوصفه أمة، بمعزل عن انتمائه العربي.

ولـو أردنا الاسـتدلال على العناصـر المشـتركة الظاهرة بين الاحتجاجـات العربيـة والاحتجاجات العراقيـة، ربّما يكون في طليعة ما نشير له هو ما لاحظه المتتبعون لمواقع التواصل الاجتماعـي بشـأن آراء الشـباب فـي العـراق، إذ كانـت هذه الشـريحة تعلّق على الأخبـار المتعلّقة بالاحتجاجـات العربية بتساؤل مضمونه: لماذا تقوم الاحتجاجات في العالم العربي ولا نقوم في العراق بذات الشيء؟ هل نحن شعب عاجز؟

إنّ هذا الشـعور بالعجز، والرغبـة بالتماهي مع الآخر المحتج، ترتكز على عناصر متعدّدة، فبقدر كونها شـعوراً إنسانياً نابعاً مـن دوافع الأنا الأعلى، والرغبة بالتميّز والظهور، فإنّها أيضا مرتبطة بالعناصر التي أشـارت لها الدراسـة بداية، الاقتصاد، الشعبوية الوطنياتية، الحقوق والحريات.

من هنا، تنطلق الدراسـة من فرضية تذهب إلى أن المجتمع الإنسـاني يشـهد تغيرات عاصفـة، ترتكز علـى مجموعة من العناصر، يتخذ الاقتصاد الركن الأسـاس بينها، بمشاكله التي مـن تجلياتهـا البطالة، وسـوء توزيـع الموارد، الأمـر المرتبط بدوره بالسياسـات العامة للدول المعنية، وما قادت له من اختلالات اقتصادية، أو نقص في الحقوق والحريات، وأن هذا المشـكل المشترك وجد الخطاب الشعبوي وسيلة تعبّر عن ذاته، وباختلاف العناصر الداخلية لكل بلد، تجلّى التعاضد بين هذه العناصر، احتجاجات صاخبة كما هو الحال في العراق، أو انتخابات جلبت اليمين الشعبوي للحكم في الغرب.

ولتفحُّـص دقـة هـذه الفرضية، تحـاول الدراسـة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة، هي:

1. ما هي جذور الاحتجاجات في العراق؟
2. ما هي العناصر المباشرة وغير المباشرة التي وقفت خلف احتجاجات تشرين 2019 في العراق؟
3. ما هي مضامين احتجاجات تشرين 2019 في العراق؟

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة.

أوَّلاً: الاحتجاجات العراقية.. جذور متغيّرة

لـم تكـن احتجاجات تشـرين الأول 2019 في العـراق عارضة أو وليـدة لحظتهـا، فقد سـبقتها موجـات احتجاجية عراقية متقطعـة بيـن عامـي 2010 و2014، ومسـتمرة منذ العام 2015.

وليـس من اليسـير تحليـل الحـركات الاحتجاجية فـي العراق دون العودة لمحاولة فهم جذورها التي ترتكز على مرحلة ما قبل العام 2003، ومن البديهي أنّ هذه الدراسـة المختصرة لا تسـتطيع أن تلم بتلك الجذور، لهذا سـتتم الإشارة إلى ما يتعلّق بها في مواضعه بشـكل سـريع، بقـدر ما يخدم فكرة الدراسة، محيلة ما يتعلّق بالموضوع إلى غيره من الدراسات.

لو حاولنا تفحص جذور الاحتجاج بعد العام 2003، فسنجد أنّ بعـض الحركات الاحتجاجية كانـت ولادتها ووفاتها مبكّرتين، مثـل الحراك الذي نشـط خـلال العـام 2004 وبدايات العام 2005، قبيـل انفجـار الأوضـاع الأمنية في العـراق، ودخول البلـد فـي لعبـة ثنائية قوامهـا النصر والهزيمـة وفق معيار إثنـي، الأمر الذي يسـتدعي التركيز على تحليـل الاحتجاجات التـي بـدأت بالظهـور عقـب بـدء الاسـتقرار الأمنـي فـي بغـداد أواخـر العـام 2009، بما أمكن الفاعليـن الاجتماعيين مـن الالتفـات إلـى مطالبـة الحكومـة بالإصلاح السياسـي والحقـوق والحريـات المدنية، في ظل انتعاش أمني نسـبي بدأت ملامحه بالتَّشكُّل، وصولا إلى صدمة سقوط محافظة نينوى ومركزها مدينة الموصل ومحافظات أخرى بيد تنظيم (داعش) في حزيران 2014.

جذور الاحتجاج في العراق.

في منتصف العام 2010، وبعد الهدوء النسـبي الذي أشرنا له آنفا، تبلورت مجموعة من المطالب المجتمعية باتجاهات مختلفة، جمع بينها عنصر أسـاس: أنّها موجّهة نحو الحكومة العراقيـة لكـي تقوم بواجباتهـا، تنوّع خطابها بيـن المطالبة بالحريـات العامـة، أو المطالبـة بتحسـين الخدمـات وتوفيـر فرص العمل.

ويلاحـظ أنّ طبيعة التظاهرات في بغـداد اختلفت باختلاف المناطـق التي اندلعت فيهـا، فالمطالبـة بالخدمات تركّزت فـي المناطق الشـعبية الأكثر فقرا[1]، وفـي مدن أخرى في المحافظـات العراقيـة، مثـل الكـوت والديوانيـة والبصـرة ابتـدأت الموجـة الأولى ـ وفقاً لتقسـيم فارس كمال نظمي لمراحـل التظاهـرات ـ وتحديـداً في حزيـران 2010 بما تطلق عليـه الأدبيات الاحتجاجية اسـم (انتفاضة الكهربـاء)[2]، تلتها الموجـة الثانيـة بما يطلق عليها اسـم (جمعـة الغضب) في 25 شباط 2011، وصولا إلى الموجة الثالثة في تموز 2015.

والاختـلاف الأسـاس بيـن احتجاجـات العـام 2011 والعـام 2015 هو آلية التحشـيد للتظاهر، ففي الوقت الذي ارتكزت احتجاجـات العام 2011 على دعم وسـائل الإعلام التقليدية والاتصـالات الحزبيـة والشـخصية، فـإنّ وسـائل التواصـل الاجتماعـي لعبـت الـدور الأهـم فـي التحشـيد لتظاهـرات 2015[3].

ثانياً: احتجاجات تشرين الأول 2019

بقـدر ما تشـكّل تظاهرات تشـرين الأول 2019 امتـدادا لما سبقها من تظاهرات، فإنّها في الوقت ذاته تمتلك خصائص مختلفـة، سـواء علـى مسـتوى المشـاركين، أو التنظيم، أو الدوافـع، كانت في بعض عناصرهـا امتداداً للتظاهرات التي سـبقتها، وفي عناصر أخرى كانت مختلفة تماما، الأمر الذي سنناقشه في الفقرات الآتية:

نلاحظ أن الاحتجاجات العراقية، وبقدر ما تستند إلى عوامل داخلية عراقية، بعضها اقتصادي وبعضها سياسي، فإنّها من جانب آخر تشترك مع موجة عالمية، قوامها التّذمُّر من الركود الاقتصادي، وتصاعد الخطاب الشعبوي الوطنياتي

1. الاحتجاجات بوصفها امتداداً للحراك المدني

لا يمكن إغفال أنّ فعل الاحتجاج تحوّل منذ العام 2015 إلى ما يشـبه العادة المنتظمة أسبوعيا، وصارت التظاهرات أمراً أشـبه بالروتين، جزءاً من الحياة اليومية، وصار تنظيم تظاهرة لأجـل مطالب متنوعة بعضها يخصّ شـريحة دون أخرى أمراً معتاداً[4].

1- سعد سلوم، تحت نصب الحرية: كل ما هو صلب يتحول إلى أثير، هينريش بول فاونديشن، 18 تشرين الأول 2012، تم الاطلاع على المقالة بتاريخ 18/ 12/ 2019، على الرابط: https://is.gd/vw0xWR

2- فارس كمال نظمي، سيكولوجيا الاحتجاج في العراق: أفول الأسلمة.. بزوغ الوطنياتية، (بغداد: سطور للنشر والتوزيع، 2017)، ص10.

3- علي عبد الهادي المعموري، الاحتجاجات في العراق، الجذور والفاعلون، ورقة ألقيت في مؤتمر السلوك الاحتجاجي في العراق: الديناميات الفردية والجماعية، الذي نظمته الجمعية العراقية لعلم النفس السياسي في بغداد في 22 حزيران 2019، وسعد سلوم مصدر سبق ذكره.

4- ينظر مثلا: في بغداد.. اعتصام مستمر لـ «المفسوخة عقودهم» في الداخلية والدفاع، جريدة طريق الشعب، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 25/ 12/ 2019، على الرابط: https://is.gd/mITAta

على هذا، فإنّ تظاهرات تشرين تتواشج بما سبقها بارتباط عضوي، فهي وليدة فعل احتجاجي استمر لأكثر من عقد، بمدد مختلفة، وبتواصل منذ العام 2015.

2. عوامل انفجارها

بالرغم من أنّ احتجاجات تشرين لم تخرج كثيرا عن مطالب ما سبقها، لكنّها امتلكت خصائص مختلفة، سواء على مستوى المشاركين فيها وخلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية، أو مستوى شعاراتها المعلنة، ولعلّ من أهمها العامل الاقتصادي، وإن لم تعلنه صراحة، ولكنّه كان الركن الأساس في الانفجار، نتيجة للسياسات الريعية التي أوقفت سوق العمل، والتخبُّط في السياسات العامة والقرارات الحكومية المتعاضدة مع العامل الاقتصادي مزيدة الطين بلة.

شهدت العاصمة بغداد مجموعة متتالية من الاعتصامات المطالبة بالتعيين، منها اعتصام خريجي كليات العلوم السياسية أمام وزارة الخارجية العراقية[5]، واعتصام حملة الشهادات العليا، أمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتطوّر لينتقل إلى المرابطة أمام مجلس الوزراء ورغم مقابلة عدد من المعتصمين لبعض المسؤولين لكن لم تحدث أي استجابة حقيقية، بما قاد إلى خطوة تصعيدية من جانب المعتصمين بقطع الطريق أمام بناية المجلس، وقوبلت بقمع عنيف طال حتى الفتيات المعتصمات، بما زاد من مشاعر الاحتقان ضد الحكومة[6].

رافق ذلك القرار الحكومي بإزالة البيوت المبنية في أراضٍ متجاوز عليها، دون وضع خطة بديلة[7].

وكان العامل الثالث المتخبط أيضاً هو القرار الذي قضى بنقل الفريق عبد الوهاب الساعدي من موقعه إلى دائرة الإمرة في وزارة الدفاع، بما يعني تجميده، قرار جوبه باستهجان شعبي واسع على مواقع التواصل الاجتماعي؛ بسبب شعبية الساعدي[8].

هذه العوامل تضافرت في ما بينها، وتجلّتْ بحملة استهجان على مواقع التواصل، لتنفجر تظاهرة عارمة في الأول من تشرين الأول/ اكتوبر 2019، ولا يُعلم تحديدا كيف تمّ اختيار هذا التاريخ كموعد للتظاهر، لكن وبطريقة ما تمّ الاتفاق عليه كموعد لتظاهرة كبرى في ساحة التحرير، احتجاجا على مجمل السياسات الحكومية ـ وإن لم يبدُ ذلك واضحا بشكل فعلي إبان الحملة الداعية للتظاهر ـ فشهد اليوم الأول للتظاهرات صدامات عنيفة أوقعت العشرات من الضحايا المدنيين، وفاقمت الحكومة الأزمة بقطع الانترنت، متسبِّبة بوقف مصالح الكثيرين ومعايشهم، فزادت أعداد المتظاهرين ولم تنقص[9].

إنّ العنف الشديد الذي جوبهتْ به التظاهرات جعلها تمتد إلى بقية المحافظات، وساهمت العشوائية التي بدت عليها ـ وإن كانت عشوائية تتضمَّن نمطا معينا لا يجعلها بمعزل عن التنظيم ـ ساهمت بتمدّد التظاهرات إلى المحافظات العراقية الأخرى بشكل تصاعدي.

رافق تلك الإجراءات الحكومية الخاطئة تصعيد في الخطاب الداعم للتظاهرات من قبل المرجعية العليا في النجف، وصولا إلى خطبة كان مضمونها طلب تنحي رئيس الوزراء عن منصبه، وهو ما حدث حيث استقال رئيس الوزراء مباشرة فيما بعد[10].

3. مضامين الاحتجاج.. شعبوية وطنياتية تصفيرية

إنّ تتبّع مضامين الشعارات التي رفعت خلال الاحتجاجات، ناهيك عما كتب على الفيسبوك، لمحاولة تكوين فكرة عن مطالب المحتجين، فسنصل إلى المجموعة الآتية[11]:

اقتصادية: تتلخّص بالمطالبة بالتعيين، وتطوَّرت لاحقا للمطالبة بتشجيع المنتج المحلي، الأمر الذي رافقته حملة على مواقع التواصل لدعم الإنتاج المحلي.

سياسية شعبوية: لا تسير باتجاه واحد، فالأطراف المتعدّدة المشتركة في التظاهرة تحمل رؤى وأهدافاً متباينة، ولكن يمكن إيجاد نمط رابط بينها، فالشعارات التي رفعت في الساحة تصفيرية، مثل (شلع قلع كلهم حرامية) المتضمّن مطلبا تصفيريا، تطوّر لاحقا إلى (الشعب يريد إسقاط النظام)، وبعد مقتل عدد من المتظاهرين، رفعت شعارات مستوحاة من أهم ما كانوا يكتبونه على صفحاتهم، مثل صفاء السراي، الذي كان يردّد أنّه لا يريد شيء سوى الوطن،

5- تظاهرات خريجي العلوم السياسية أمام الخارجية في بغداد، البغدادية، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 22/ 12/ 2019، على الرابط: https://is.gd/0jGu75

6- العراق: حملة الشهادات العليا يتحدون القمع ويجددون تظاهراتهم للمطالبة بفرص عمل، القدس العربي، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 22/ 12/ 2019، على الرابط: https:// is.gd/XxT2bc

7- ينظر مثلا: بالصور.. حملة لإزالة التجاوزات غرب بغداد، السومرية، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 22/ 12/ 2019، على الرابط: https://is.gd/Q89HZp وكذلك: حملة عراقية ضد العشوائيات تثير احتجاجا في كربلاء، جريدة الشرق الأوسط، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 22/ 12/ 2019، على الرابط: https://is.gd/QqVqBP

8- ينظر: غضب عارم في العراق بعد عزل قائد عسكري بارز، الجزيرة، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 23/ 12/ 2019، على الرابط: https://is.gd/8gBJJO

9- ارتفاع حصيلة القتلى في العراق والسلطات تقطع الانترنت عن بغداد وجنوب البلاد، يورونيوز، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 23/ 12/ 2019، على الرابط: https:// is.gd/30FjUo

10- عبد المهدي يستقيل رسميا.. والبرلمان العراقي يحدد وضع الحكومة القانوني الاحد، الحرة، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 23/ 12/ 2019، على الرابط: https://is.gd/ fUi9iB

11- ترتكز هذه الاستنتاجات على رصد ميداني قام به الباحث، ميدانيا في ساحة التحرير، وعلى صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، أو مما نشر في البيانات التي صدرت عن المحتجين في ساحة التحرير، او جريدة «تكتك».

فظهر شعار (نريد وطن) وهو شعار عائم، رومانسي لا يخلو من نزعة وطنياتية شعبوية، كذلك شعارات أخرى تبدو دوافعها السياسية واضحة جدّاً مثل شعار (إيران بره بره).

ثقافية اجتماعية: تتمثّل بعدّة مطالب، بعضها يتعلّق بالدعوة لإنهاء الصراع الهوياتي في العراق، والمطالبة بدولة منسجمة مع مجتمع تعدُّدي، وبعضها يتعلّق بالحريات العامّة وحرية التعبير ونقد القيم التقليدية والتشدُّد.

لم تخلُ أيضا من الحديث عن شخصيات صارت رموزاً، بطريقة منسجمة مع المخيال الشعبوي، مثل الفريق عبد الوهاب الساعدي، الذي أصبح مثال (النزيه المظلوم في نظام فاسد)، في حنين شعبوي للرمز العسكري المنقذ، أو اصطناع بعض الرموز الأخرى من الذين قتلوا أثناء التظاهرات، والجدل بشأنهم سلبا وإيجابا على مواقع التواصل.

بعض الشعارات الأخرى تتناغم مع خطاب مركّب بشأن مزدوجي الجنسية من المسؤولين في الحكومة، فمن جانب هناك مشاعر بالغبن تجاه نخبة سياسية حملت جنسيات غربية، وعادت إلى العراق دون نقل التجربة الغربية الناجحة، وأسهمت في التدهور الذي قاد إلى هذه المرحلة وأثرت بطريقة غير مشروعة، ومن جانب آخر لا تخلو الدعوة إلى تنحية مزدوجي الجنسية من نزعة وطنياتية شعبوية متناغمة مع الشعبوية العالمية؛ نزوع وطنياتي إلى الداخل، عاطفي في أحيان كثيرة وليس منطقياً بالضرورة.

على الرغم من أنّ التظاهرات لا تزال مندلعة دون أن يحدث تغيير سياسي جذري، لكنّها قامت بالفعل بإحداث سلسلة من التغيرات، لا تزال تتفاعل تصاعديا.
إذ بيّنت التظاهرات أنّ سوء الظن بالنخبة السياسية الحاكمة لم يأتِ من فراغ، العناد، والتخوين، وعدم الاستجابة لمطالب المتظاهرين زادت من الأزمة السياسية، وعمّقت الشعور بأنّ هذه النخبة منعزلة عن الواقع الاجتماعي، ولا تفكّر بمصالح المواطنين، بدليل سلسلة القرارات التي تتالت ولم تقارب حتى مطالب المتظاهرين.

ثالثاً: ماذا أفرزت احتجاجات تشرين الأوّل؟

ما الذي أفرزته الاحتجاجات على المستوى الاجتماعي والسياسي؟ في الحقيقة أنّ الإجابة عن هذا السؤال قد تبدو مبكرة، فالتظاهرات لمّا تزل مضطرمة، والمتظاهرون يملؤون الساحات، لكن هذا لا يعني عدم إمكانية التقاط بعض الملامح التي ترتبت على التظاهرات، ومنها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو ثقافي، دون تلمس أي تغيُّر على مستوى السياسات الاقتصادية للحكومة أو طبيعة تفكير القوى السياسية المشكلة لها.

أ. على المستوى الاجتماعي الثقافي

بالاتصال مع تظاهرات العام 2015، أفرزت التظاهرات رموزا وقيادات اجتماعية فاعلة سياسيا، ولكن، إذا كانت التظاهرات السابقة أفرزت نخبا في موقع القيادة، نخبا كانت فاعلة ثقافيا، شعراء، صحفيين... الخ، فإنّ تظاهرات تشرين 2019 أفرزت رموزا مختلفة تماما، فاعلين كانوا يعدّون ضمن طبقات اجتماعية دنيا، ولعلّ المثال الأبرز هنا هم سائقو (التكتك) الذين كانوا موضع سخط اجتماعي من قبل، لأسباب يتعلّق بعضها بأصلهم الريفي، وبعضها بسلوكهم في الشارع، ولكنّهم تحوّلوا إلى ما يسمّيه المخيال الشعبي في العراق: (خط أحمر) لا يمكن نقدهم، لا يمكن الحديث عن أخطاء قد ارتكبوها، لأنّهم بذلوا دون مقابل كل ما يملكون ـ التكتك ـ ونقلوا الجرحى إلى المستشفيات، وكانوا يقتحمون الحرائق ونقاط الاشتباك مع القوات الأمنية دون خوف، هذه الرمزية قامت على أسس ثقافية مختلفة، في العادة تبرز الرموز ضمن إطار الثقافات التقليدية من طبقات اجتماعية معينة، كأن تكون الطبقة الدينية، أو بيوت الزعامة العشائرية أو الأسر ذات الأصول الاجتماعية الرفيعة، أو من بين من انغمروا لوقت طويل في السياسة والمعارضة، وهو ما لا ينطبق بالمجمل على رموز تظاهرات تشرين الأوّل، سواء كانوا سائقي (التكتك) أو غيرهم، فهم بالغالب من الطبقات الاجتماعية الدنيا، وليسوا من النخب.

كذلك من الرموز التي اصطُنعت في ساحة التحرير بناية المطعم التركي، التي صارت معقلا للمعتصمين، وأُطْلِقَ عليها اسم (جبل أحد)، برمزية الهزيمة من جبل أحد، فالمرابطة في الجبل/الرمز المصطنع، أي المطعم التركي سوف تعني الانتصار، والنزول سيعني الهزيمة[12].

وإذا كان قوام التظاهرات السابقة هم النخب المدنية،

12- لعل من الأمور الغريبة التي تذكر هنا هو وجود مجموعة على الفيسبوك أُسِّسَتْ في الشهر الثامن من العام 2018 باسم (المطعم التركي/جبل أحد) ولم يتم إحداث أي تغيير على اسمها، بمعنى أنّها تأسَّست بهذا الاسم قبل اندلاع التظاهرات وظهور رمزية بناية المطعم التركي بعام كامل!

سائقو (التكتك) الذين كانوا موضع سخط اجتماعي من قبل، لأسباب يتعلّق بعضها بأصلهم الريفي، وبعضها بسلوكهم في الشارع، تحوّلوا إلى ما يسمّيه المخيال الشعبي في العراق: (خط أحمر) لا يمكن نقدهم، لا يمكن الحديث عن أخطاء قد ارتكبوها، لأنَّهم بذلوا دون مقابل كل ما يملكون ـ التكتك ـ ونقلوا الجرحى إلى المستشفيات، وكانوا يقتحمون الحرائق ونقاط الاشتباك مع القوات الأمنية دون خوف،

والناشطون في الحقل الثقافي والأدبي، أو الممهدون للتظاهرات في تشرين الأول من حملة الشهادات العليا الذين تمّ الاعتداء عليهم، فإنّ تظاهرات تشرين الأول/ اكتوبر شهدت انعتاقا من كلّ ما سبق، وكان المرتكز الأهم لها الطبقات المسحوقة، وإن اشترك الطلاب والنخب في التظاهرات، لكنّ الشعارات الحقيقية كانت تخرج من الطبقات الدنيا للتظاهرات.

ب. على المستوى السياسي

على الرغم من أنّ التظاهرات لا تزال مندلعة دون أن يحدث تغيير سياسي جذري، لكنّها قامت بالفعل بإحداث سلسلة من التغيرات، لا تزال تتفاعل تصاعديا.

إذ بيّنت التظاهرات أنّ سوء الظن بالنخبة السياسية الحاكمة لم يأتِ من فراغ، العناد، والتخوين، وعدم الاستجابة لمطالب المتظاهرين زادت من الأزمة السياسية، وعمّقت الشعور بأنّ هذه النخبة منعزلة عن الواقع الاجتماعي، ولا تفكّر بمصالح المواطنين، بدليل سلسلة القرارات التي تتالت ولم تقارب حتى مطالب المتظاهرين.

وعلى جانب آخر، بيّنت أنّ هناك جيلا جديدا أفشل الرهان على أنّه سيمل من التظاهر، ويتراجع أمام العنف، وقاد هذا الإصرار إلى أن تحدث استجابة من قبل المرجعية الدينية العليا، التي حرصت دوما على عدم التصعيد، ولكنّها تناغمت بعقلانية مع المتظاهرين، ويلاحظ أنّ خطب الجمعة بدأت بتشديد لهجتها تباعا، حين لمست مدى الإصرار على التظاهرات، مع تأكيدها على السلمية والمؤسّساتية وحفظ المكاسب السياسية لنظام ما بعد 2003.

إزاء هذه الإصرار، قدّم رئيس الوزراء استقالته نهاية شهر تشرين الثاني 2019، بعد خطبة الجمعة التي ألقاها ممثل المرجع الأعلى في كربلاء السيد أحمد الصافي[13]، لتبدأ سلسلة ترشيحات لشغل المنصب، وقوبلت بالجملة بالرفض في ساحات الاحتجاجات، وعُدَّتْ التفافا على المطالب، وكان الرفض يتم بلغة شعبوية لم تخلُ من الشتيمة بالغالب.

ثم تطوّرت المطالبات بتوجيه من الكثير من الفاعلين والأكاديميين وغيرهم، إلى ضرورة التركيز على قانون الانتخابات، وهو ما أكده ممثل المرجعية أكثر من مرّة في خطبة الجمعة[14]، الأمر الذي أجبر الكتل السياسية على الاستجابة وسنّ قانون جديد للانتخابات، يفترض أن ينسجم مع مطالب المتظاهرين بإحداث تغيير حقيقي في القانون يمكّن من صعود نخبة سياسية جديدة تقود البلد في المرحلة القادمة.

ج ـ على المستوى الاقتصادي

لعلّ المتغيرات في الجانب الاقتصادي هي الأكثر حرجا وصعوبة في هذا الحراك، فالتظاهرات المستمرة منذ شهرين ألقت بالكثير من التداعيات الخطيرة على الوضع الاقتصادي في العراق.

قرار قطع الانترنت الذي اتخذته الحكومة عدّة مرّات في محاولة منها لوقف التنسيق للتظاهرات، سبّب خسائر اقتصادية كبيرة للقطاع الخاص وللحكومة على حدٍّ سواء، وخسائر القطاع الخاص قادت إلى أن ينظم إلى التظاهرات من لم يرغب بها من الأول.

من جانب آخر، ونتيجة للقلق من التطورات، وعدم معرفة المسار الذي يذهب البلد باتجاهه، سجّل الرصد الميداني تراجعا كبيرا في النشاط التجاري، وصل إلى التوقف في بعض الأحيان، ناهيك عن تبعات قطع الطرق الرئيسة، ومحاصرة الميناء، وخوف التجار وإفراغهم لمحالهم التجارية من البضائع، الأمر الذي قد ينذر بكارثة اقتصادية تنتظر البلد.

خاتمة

يمكن القول إنّ مساحة تحرك احتجاجات تشرين كانت الطبقات الأكثر فقرا، وهي الأكثر تضررا من أي اختلال اقتصادي، وحتى في الدول التي شهدت تاريخا من الاحتجاج سبق الموجة الأخيرة، يلاحظ أنّ الحامل الاجتماعي للاحتجاج قد تبدّل تماما، وهو ما ينطبق على العراق، وغيره من الدول التي اعتادت أن تقوم النخب، أو الطبقة الوسطى بعملية الاحتجاج السياسي، وهو ما تغيَّر تماما، كما سبقت الإشارة له.

وكان الخطاب الشعوبي، الوطنياتي الداخلي سمة لها، لا يهتم بالسياسات الخارجية، أو بالرؤية الكبرى للسياسة الحكومية، ولا بتفكيرها الاستراتيجي، التظاهرات ذات مطالب شعبوية آنية، تتحدّث عن إصلاح فوري وسريع لاختلالات استمرّتْ لعقود، وهو أمر مستحيل عمليا.

خطاب عاطفي، مغرق في ذاته، ذات جريحة، ساخطة لأجل حقوق مضاعة، تطلب العودة إلى صورة خيالية عن مجد قديم اختلت أركانه، هذا الخطاب ظهر بطرق مختلفة، وبدرجات متباينة إبان الاحتجاجات، وتجليها في التظاهرات.

كما أنّ من بين أهم عناصرها هو عدم وجود قيادات واضحة، الأمر الذي يعزّز الفرضية بشأن شعبوية التظاهرات والمتظاهرين.

وفي الختام، لنا أن نسأل: هل سنصل إلى النقطة التي يدرك فيها المتظاهرون في العراق أستحالة تصفير العملية السياسية؟ وإن لا حل إلا بتسوية حقيقية، تمهيدا لاستقرار البلد، وعند استقرار مؤسّساته، فإنّ لكل حادث حديثاً، ولكل حق متتبعاً يسترده بعد حين، بالتدريج.

13- نص الخطبة التي ألقيت بتاريخ 29/ 11/ 2019 على موقع العتبة الحسينية: https://is.gd/CBcqfQ

14- ينظر مثلا نص الخطبة التي ألقيت بتاريخ 15/ 11/ 2019، على موقع العتبة الحسينية على الرابط:https://is.gd/OWiEhI

الحقيقة بين الإشراف والاستقلال

دراسة في الإشكالية بين مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية

أ.د نبيل مهدي زوين /كلية القانون جامعة الكوفة

أ.م.د حيدر محمد حسن /كلية القانون جامعة الكوفة

مقدمة

يعدّ التجاوز على القانون مسألة لا يمكن الركون إلى انتفائها، فالقانون قائم على حل النزاع بين المصالح التي يميل أصحابها عادة إلى التضحية به في حال لم يحقّق ما يصبون إليه. ولعلّ الدستور ليس بمنأى عن هذه الحقيقة إن لم يكن من أهم مصاديقها. إنّ تنظيم الدستور لعلاقة أفقية بين سلطات تمتلك ما تمتلك من الصلاحيات والإمكانيات لهي مدعاة لمزيد من الحاجة إلى حماية الدستور، فكل سلطة من هذه السلطات لديها من المبررات ما يجعلها تضرب به عرض الحائط متى ما رست سفينته في موانئ الغير. غير أنَّ التجاوز على الدستور في الدول المعاصرة لا يكون فجا وبدون رتوش، ولعلّنا لا نجافي الحقيقة إن قلنا إنّ غزاة أرض الشرعية عادة ما يعتمدون تفسيرا أو تأويلا لنصوص دستورية تبيح لهم اجتياح هذه الأرض. من أجل هذا برزت الحاجة إلى جهة ترسم خطوطا حمراء؛ يعد من يطأ عليها خارجا عن حدود الوثيقة التي تشكّل أصل وجود الجماعة البشرية في شكل مجتمع محكوم بنظام سياسي وتسمَّى في مصطلح القانون الدولة.

وإذا يمّمنا وجهنا شطر النظام السياسي العراقي، وجدنا أنّ العراق قد اختار نموذجا وسطا بين اتجاهين1 لحماية الدستور، عندما خصّ المحكمة الاتحادية بالقضايا التي تتصل بالدستور أو القانون الاتحادي، إلى جانب صلاحياتها بسبب طبيعة أطراف النزاع المعروض عليها. لقد أسند الدستور لهذه المحكمة الاختصاصات الحصرية في النزاعات بين مختلف الوحدات المكوِّنة للاتحاد وفي الدعاوى المثارة ضد الأخيرة من قبل السلطات الاتحادية إلى جانب ما يطرح من منازعات حول توزيع الصلاحيات بين مكونات السلطة القضائية، فضلا عن اختصاصات من طبيعة أخرى.

ولئن كان الدستور العراقي لسنة 2005 متقدِّما في تنظيم القضاء الدستوري مقارنة مع بقية الدساتير العراقية التي شُرّعت منذ تأسيس الدولة، فإنّ هذا التنظيم لم يكن دون شوائب فلقد سيقت العديد من الملاحظات على التنظيم القانوني لهذه المحكمة تركّز البعض منها على موقع المحكمة ضمن المنظومة القضائية العراقية. ولعل الخلاف الأخير بين المحكمة الاتحادية العليا ومجلس القضاء الأعلى نتج عن عدة عوامل، سياسية وقانونية، يمكن القول إنّ التنظيم القانوني للعلاقة بين المحكمة والمجلس من أهمها إن لم يكن أهمها. سنحاول في هذه الورقة تسليط الضوء على هذا الخلاف من خلال بيان الإطار النظري للمحكمة والمجلس في الفقرة الأولى ومن ثم نتناول حجج الطرفين في فقرة ثانية لنخلص في الفقرة الثالثة إلى مناقشة موضوعية لهذه الحجج والأسانيد.

بدأ الخلاف بين المحكمة والمجلس يطفو إلى السطح مع صدور قرار المحكمة في الدعوى ذات العدد 38 /اتحادية /2019 التي أقامها المواطن (م.ع..و.م) ضدّ رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب وطلب فيها الحكم بعدم دستورية المادة الثالثة من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم 30 لسنة 2005 .

1- بصورة مختصرة فإنّ الاتجاه الأول يهدف إلى حماية الدولة وتعزيز صلاحياتها وفقاً لتغير الظروف التي واكبت مسيرة الدولة وبشكل فرعي إلى حماية الحقوق والحريات وقد تمثل ذلك في أميركا. أما الاتجاه الثاني فغايته كانت منع الاستبداد عن طريق المحافظة على التوازن بين السلطات الدستورية ومنع أي منها، وبصورة خاصة السلطة التشريعية، من تجاوز صلاحياتها مما قد يؤدي إلى انحراف النظام الديمقراطي، ومثال ذلك أوروبا، انظر، زهير شكر : النظرية العامة للقضاء الدستوري ، ج1، دار بلال، بيروت،2014، ص12-11.

أوّلاً: التنظيم القانوني للمجلس والمحكمة

يعد المجلس تشكيلا قديما في النظام القضائي العراقي حيث تعود جذوره إلى قانون الحكام والقضاة رقم 31 لسنة 1929 الذي شُكّلتْ بموجبه لجنة تعرف بـ(لجنة الحكام والقضاة) يمكن القول إنّها تولّتْ مسؤولية تنظيم شؤون القضاء. غير أنّ تسمية (مجلس القضاء) لم ترد إلا عام 1963 عند صدور قانون السلطة القضائية رقم 26. ولم تدم هذه التسمية طويلا فقد استحدث قانون وزارة العدل رقم 101 لسنة 1977 ما أسماه (مجلس العدل) برئاسة وزير العدل تولّى مهام مجلس القضاء. وقد بقي مجلس العدل رأس الهرم في السلطة القضائية حتى إزاحة البعثيين عن السلطة سنة 2003. وبصدور أمر سلطة الائتلاف المنحلة رقم 35 في 2003/9/18، عاد مجلس القضاة ليتولّى مهمة تنظيم عمل السلطة القضائية ويدير شؤونها حتى صدور قانون مجلس القضاء الأعلى النافذ رقم 45 لسنة 2017.

وقد تألف قانون مجلس القضاء الأعلى النافذ من 11 مادة؛ تناولت الأولى تسميته ومنحه الشخصية القانونية والثانية تحديد رئيسه وأعضائه، بينما تناولت الثالثة والرابعة مهامه التي كان منها حسب الفقرة الثالثة من المادة الثالثة (ترشيح أعضاء المحكمة الاتحادية العليا من القضاة). تناولت المادة الخامسة اجتماعات المجلس وكيفية إدارتها واتخاذ القرارات فيها بينما تناولت المواد 6 و 7 و 8 تشكيلات المجلس الإدارية. وبخلاف المجلس فإنّ المحكمة بدرجة الأهمية والتنظيم القانوني الموجود حاليا لم تكن موجودة قبل 2005 عندما صدر قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم 30 لسنة 2005 الذي أُسّستْ بموجبه المحكمة. وقد تألف القانون هو الآخر من 11 مادة أيضا؛ تناولت الأولى والثانية منه تأسيس المحكمة ومنحها الشخصية القانونية وتناولت المادة الثالثة تشكيل المحكمة وطريقة ترشيح رئيس وأعضاء المحكمة حيث نصّت على أنّ المحكمة تتكوّن من (رئيس وثمانية أعضاء يجري تعيينهم من مجلس الرئاسة بناء على ترشيح من مجلس القضاء الأعلى بالتشاور مع المجالس القضائية للأقاليم .....). تناولت المادة الرابعة مهام المحكمة بينما تناولت الفقرة أولا من المادة الخامسة طريقة انعقاد المحكمة واتخاذ القرارات لتتطرق الفقرة ثانيا من نفس المادة إلى القيمة القانونية لقرارات المحكمة بمنحها درجة البتات. أما المادة السادسة فتناولت حقوق رئيس وأعضاء المحكمة بينما تناولت المادة السابعة كيفية تأدية رئيس وأعضاء المحكمة اليمين. وقد خوّلت المادة التاسعة لرئيس المحكمة إصدار نظام داخلي لطريقة إدارة العمل فيها. وقد أصدر رئيس المحكمة الاتحادية العليا النظام الداخلي رقم 1 لسنة 2005 الذي حدّد آلية العمل وطريقة سير الإجراءات في المحكمة.

ثانيا: الخلاف بين المحكمة والمجلس

بعد علاقة متينة بين المحكمة والمجلس، عندما عُهد برئاستهما إلى قاضٍ واحد منذ تأسيس المحكمة ولغاية 2017 حين عهدت وظيفة رئيس مجلس القضاء الأعلى إلى قاضٍ آخر، بدأت علامات رسم حدود فاصلة بين المحكمة والمجلس منذ 2017 وبالتحديد عند صدور قرار المحكمة الاتحادية ذي العدد 19/اتحادية/2017 في الدعوى التي أقامها رئيس مجلس القضاء ضد رئيس مجلس النواب للطعن بدستورية بعض المواد الواردة في قانون مجلس القضاء الأعلى ذي العدد 45 لسنة 2017 من بينها الفقرتان ثانيا وثالثا من المادة الثالثة من القانون. وقضت المحكمة، ضمن ما قضت به، بعدم دستورية هاتين الفقرتين.

وإذا ألقينا نظرة فاحصة على القرار وجدنا الأسباب التي استندت إليها المحكمة في نقضها للفقرة الثانية أسبابا واهنة وضعيفة، فالفقرة المذكورة تنص على أن للمجلس صلاحية (اقتراح مشروع الموازنة السنوية للسلطة القضائية الاتحادية وعرضها على مجلس النواب للموافقة عليها) وهذا النص يتّفق تماما مع نص المادة 91/ثالثا من الدستور التي منحت مجلس القضاء صلاحية (اقتراح مشروع الموازنة السنوية للسلطة القضائية الاتحادية، وعرضها على مجلس النواب للموافقة عليها) والغريب في القرار أنّ المحكمة برّرت عدم شمول النص للمحكمة الاتحادية التي هي ضمن تشكيلات السلطة الاتحادية على وفق صريح المواد الدستورية بأنَّ المادة 92/ أولا التي نصت على أن المحكمة مستقلة ماليا وإداريا. وأوردت المحكمة أنَّ نص المادة 92/أولا جاء لاحقا للمادة 91/ثالثا من الدستور وأنَّ النص اللاحق يقيد السابق! كما عدَّت المحكمة نص المادة 92/أولا نصا خاصا يقيد النص العام الوارد في المادة 91/ثالثا. لقد تجاهلت المحكمة أنَّ القواعد التي تحكم العلاقة بين النص السابق واللاحق تُطبَّق في حال ورودهما في وثيقتين تشريعيتين مختلفتين، أما أنْ يرد نصان في وثيقة تشريعية واحدة فلا مجال لتطبيق هذه القاعدة. أما عدّ نص المادة 92/أولا نصا خاصا بالنسبة للمادة 91/ثالثا فلم تلحظ المحكمة أنَّ النص الخاص هو النص المتعلّق بالموازنة، لأنّه يتناول تفصيلا معينا في حين أنَّ النص العام هو نص المادة 92/أولا وهو النص العام الذي يجعل المحكمة مستقلة. ومن المثير للاهتمام تصريح المحكمة بأن العمل الذي سبق عام 2017 من إيكال مهمة وضع الموازنة لم يكن فيه إشكال دستوري ما دام رئيس مجلس القضاء هو نفسه رئيس المحكمة الاتحادية! لقد تناست المحكمة أنَّ الإشكالية تتصل بالعلاقة بين مكوّنين من مكوّنات السلطة القضائية وليس لها صلة بمن يترأس هذين التشكيلين.

أما بصدد المادة 3/ثالثا التي أعطت المجلس صلاحية ترشيح رئيس وأعضاء المحكمة الاتحادية فقد قرّرت المحكمة أنّها تخالف نص المادة الدستورية 91/ثانيا الذي أعطى مجلس القضاء صلاحية ترشيح رئيس وأعضاء بعض الهيئات القضائية التي لم يكن من ضمنها المحكمة الاتحادية، وكذلك فإنّها تخالف نص المادة 92/أولا من الدستور، الذي قضى بأنَّ المحكمة مستقلة إداريا، ونص المادة 92/ثانيا الذي قضى بأنَّ طريقة اختيار رئيس وأعضاء المحكمة يحدّدها قانونها، داعية المجلس إلى وجوب وضع نص يحدّد كيفية ترشيح أعضاء المحكمة الاتحادية العليا. ولئن كنّا نتّفق مع توجه المحكمة في ما يتعلق بمخالفة الفقرة ثالثا للنصين الدستوريين 91/ ثانيا و92/أولا فإنّ الخوض في مخالفة النص لحكم المادة 92/ ثانيا من الدستور أمر ليس ذا جدوى، ذلك أنَّ قانون المحكمة الاتحادية ذا العدد 30 لسنة 2005 نصّ في المادة الثالثة على صلاحية المجلس في ترشيح رئيس وأعضاء المحكمة، ومن ناحية أخرى فإنَّ المحكمة لم تلتفت إلى ضرورة إيجاد حل في حال شغور منصب رئيس أو أحد أعضاء المحكمة قبل تشريع هذا القانون، على فرض عدم دستورية المادة 3 من قانون المحكمة الاتحادية، وهو ما حدث فعلا وسبّب الإشكالية الحالية. وأيا كانت درجة قوّة التسبيب القانوني للقرار فإنّه لم يكن محل خلاف بين المجلس والمحكمة لا سيما أنّه قد أعطى للمجلس صلاحيات كانت منحت لمجلس النواب بموجب القانون المذكور.

على أي حال فقد بدأ الخلاف بين المحكمة والمجلس يطفو إلى السطح مع صدور قرار المحكمة في الدعوى ذات العدد 38 /اتحادية /2019 التي أقامها المواطن (م.ع..و.م) ضدّ رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب وطلب فيها الحكم بعدم دستورية المادة الثالثة من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم 30 لسنة 2005 التي قضت بمنح مجلس القضاء صلاحية ترشيح رئيس وأعضاء المحكمة الاتحادية. قرّرت المحكمة الحكم بعدم دستورية المادة المذكورة بقدر تعلّقها بصلاحية مجلس القضاء المتمثلة بترشيح رئيس وأعضاء المحكمة الاتحادية، وقد استند الحكم إلى نفس الحجج التي استند إليها القرار 19/اتحادية /2017 بالإضافة إلى التسبيب المبني على أن قانون المحكمة قد شُرِّع في ظل قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الذي تضمَّن تصريحا بصلاحية المجلس بذلك، ورأت المحكمة أن وجود نصوص دستورية في دستور 2005 تقضي بعكس هذا التوجه تجعل من هذه المادة محل الطعن مخالفة للدستور. وبعيدا عن التسبيب الذي نتفق معه في عدم توجه واضعي الدستور إلى منح صلاحية ترشيح رئيس وأعضاء المحكمة إلى مجلس القضاء بشكل منفرد والدليل على ذلك أن مشروع قانون المحكمة الاتحادية المطروح أمام مجلس النواب الذي تسيطر عليه نفس القوى

السياسية التي شرعت الدستور قد قضى بمنح هذه الصلاحية للمحكمة والمجلس ومجالس القضاء في الأقاليم مجتمعة، فإنّ مناقشة المحكمة لدفع المدعى عليه (رئيس مجلس النواب) المتعلّق بشرط المصلحة في الدعوى التي أقامها شخص «عادي» كانت مناقشة تعوزها الدقة والموافقة لأحكام قانون المحكمة ونظامها الداخلي. لقد نصّت المادة 4/ ثانيا من قانون المحكمة أنّها تنظر في دستورية القوانين بناء على طلب من محكمة أو جهة رسمية أو مدع ذي مصلحة، كما نصّت المادة 6 من النظام الداخلي للمحكمة على أن من شروط قبول الدعوى أن يكون للمدعي (مصلحة حالة ومباشرة ومؤثرة في مركزه القانوني أو المالي أو الاجتماعي)، بالإضافة إلى ذلك فقد تضمّنت المادة نفسها شروطا أخرى يعدّ ادعاء وجودها في الدعوى المنظورة كادعاء وجود الشمس في الليل الدامس. لقد ألزمت المادة المدعي بوجوب إثبات أنّ ضررا واقعيا قد لحق به من جراء التشريع المطلوب إلغاؤه (الفقرة ثانيا) وأن يكون النص المطلوب إلغاؤه قد طُبِّق فعلا أو يراد تطبيقه على المدعي (الفقرة سادسا). إنّ تسبيب الحكم برد الدفع المتعلّق بالمصلحة بأن عدم المشروعية (تتعلّق بشأن من شؤون العدالة وأنّ العدالة هي هاجس كل مواطن) ينسف شرط المصلحة في الدعوى الدستورية نهائيا ويجعل من حق كل مواطن الطعن في دستورية أي قانون وهو ما لم يرده المشرع في القانون ولو أراده لنصّ عليه ولما وضع المصلحة كشرط في قانون المحكمة الاتحادية ونظامها الداخلي[2].

بعد صدور قرار المحكمة الاتحادية ذي العدد 38/اتحادية /2019 ، لجأ مجلس القضاء إلى الطعن بهذا القرار بطريق اعتراض الغير وذلك بالدعوى المرقمة 63/اتحادية/2019. برّر المجلس اعتراضه على القرار بأنّ هذا القرار يمسّ حقوق المجلس كونه (مرجعية السادة القضاة في القضاء الاتحادي وتقع المسؤولية كاملة على عاتقه بترشيحهم للمناصب القضائية العليا ومنها رئيس وأعضاء المحكمة الاتحادية العليا). بالإضافة إلى ذلك فقد تمسّك المجلس بعدم وجود مصلحة للمدعي في الدعوى 38/اتحادية/2019 (المعترض عليه الأول في الدعوى 63/اتحادية/ 2019). وبعيدا عن مناقشة موضوع الدعوى (دستورية المادة 3 من قانون المحكمة الاتحادية)، فإنّ من الواضح أنّ مجلس القضاء لم يحسن اختيار الطريق الذي يسلكه لمواجهة حكم المحكمة الاتحادية التي أحسنت صنعا حين ردت الاعتراض مسبِّبةً ذلك بأنّ قراراتها باتة وملزمة للكل بناء على نص المادة 94 من الدستور والمادة 5 أولا من قانون المحكمة. وقد كانت المحكمة في غنى عن تكرار مناقشة موضوع الدعوى 38/اتحادية/2019 وذلك لسبق الفصل فيها ولكون الدعوى 63/اتحادية /2019 واجبة الرد شكلا. بالإضافة إلى ما تقدّم فإنّ مجلس القضاء نفسه كان قد طعن بدستورية المادة 3 من قانونه التي أعطته الحقّ في ترشيح رئيس وأعضاء المحكمة الاتحادية وهو ما يجعله مصداقا لمن يسعى في نقض ما تم على يديه ويكون سعيه بالتالي مردوداً عليه.

ورغم أنّ المحكمة نجحت، بما تملكه من صلاحية في إصدار قرارات باتة وغير قابلة للطعن بإلغاء التشريعات، في سحب يد مجلس القضاء من ترشيح رئيس المحكمة وأعضائها فإنّها لم تلتفت إلى أنّها ستتسبَّب في أزمة لن تستطيع حلّها وهي الفراغ القانوني الذي خلّفه إلغاء المنظمة للنصوص التي تحكم ترشيح رئيس وأعضاء المحكمة دون أن يكون هناك بديل لها. وقد برزت هذه الحقيقة أمام الملأ عندما تمّت إحالة القاضي فاروق محمد السامي (عضو المحكمة الأصيل) إلى التقاعد بسبب حالته الصحية وبرزت الحاجة إلى البديل فقامت المحكمة الاتحادية بمفاتحة رئيس الجمهورية ليصدر المرسوم الجمهوري رقم 4 في 2020/1/20 والقاضي بتعيين عضو محكمة التمييز السابق والمحال على التقاعد القاضي محمد رجب الكبيسي كعضو أصيل في المحكمة، على أثر ذلك ناقش مجلس القضاء هذا الموضوع في جلسته الرابعة التي عقدت في 2020/1/23 وقرّر مفاتحة رئيس الجمهورية لغرض إلغاء هذا المرسوم وكذلك الإعمام على المحاكم كافة (بعدم التعامل مع أي قرار يصدر عن المحكمة الاتحادية العليا يتضمّن مشاركة وتوقيع القاضي المذكور كون النصاب القانوني للمحكمة أصبح بعد إحالة القاضي السيد فاروق السامي على التقاعد غير مكتمل.....).

ردّا على هذا البيان والإجراءات التي ترتبت عليه أصدرت المحكمة الاتحادية قرارها المرقم 15/اتحادية /2020 الذي دافعت فيه عن موقفها بتحويل القاضي الاحتياط محمد رجب الكبيسي إلى قاضٍ أصيل. وقبل أن ندخل في موضوع القرار نود أنْ نناقش مسألة مهمة وهي مدى اختصاص المحكمة الاتحادية في النظر في موضوع القرار والآلية التي تم انعقاد المحكمة بموجبها. إنّ المحكمة الاتحادية تختص على وفق قانونها بالنظر في عدة أمور ليس منها النظر في صحة عضوية أعضائها[3]. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنّ آلية انعقاد المحكمة حسب نظامها الداخلي تكون بناء على دعوى مرفوعة أمامها أو بناء على طلب من إحدى المحاكم[4]. لكل هذا كان الأجدر بالمحكمة أن تثبت وجهة نظرها من خلال اجتماع لا من خلال اتخاذ قرار باسم الشعب، على أي حال فإنَّ

2- ورد في بيان لمجلس القضاء أنّ رئيس المحكمة الاتحادية نفسه قد كلّف أحد المحامين بإقامة هذه الدعوى.

3- انظر نص المادة 4 من قانون المحكمة.

4- انظر المواد من 6-1 من النظام الداخلي للمحكمة.

المحكمـة أكـدت مرة أخـرى أّن قيـام أي جهة أخـرى بالتصدي لترشـيح رئيس وأعضاء المحكمة يكون خارج الدسـتور والقانون، كما بيَّنت أن قرارات الجهات الأخرى التي تصدرها بهذا الخصوص تكون معدومة دون أن تلتفت المحكمة إلى أنّ مناقشة شرعية القرارات الإدارية ليسـت من اختصاصها. ومـن اللافت للنظر أنَّ المحكمـة الاتحادية قرّرتْ أن هنـاك فراغا قانونيا في ما يتعلق بتأديـة العضو الجديد لليمين القانونية حيث نصّت المادة 7 من قانـون المحكمـة الاتحادية على أن اليمين تـؤدى أمام مجلس الرئاسـة وحيث إنَّ مجلس الرئاسـة قد ألغـي؛ رأت المحكمة أن الجهـة التـي يتمّ تأدية اليميـن أمامها (غير محدّدة دسـتوريا أو قانونيا) لكنّ الغريب أن يتم حسـم فـراغ قانوني، كما يتّضح من نص القرار، من خلال التداول الشـفوي مع رئيس الجمهورية ![5]. وقـد كانت نتيجة التداول أن يؤدي العضـو الجديد اليمين أمام (رئيـس وأعضـاء المحكمة الاتحادية) لكن السـؤال الـذي يتبادر إلى الذهن يتمثّل في مدى اكتمال نصاب المحكمة التي يؤدي أمامهـا العضـو الجديد اليميـن حيث إنَّ الواضـح أنّه ليس ضمن تشكيلة المحكمة التي يؤدي أمامها اليمين !!.

لجأ مجلس القضاء إلى طريقة غير مألوفة في مواجهة المحكمة الاتحادية وذلك من خلال إقامة دعوى أمام محكمة البداءة في الكرخ وهي الدعوى المرقمة 568/ب/2020 التي خاصم فيها مجلس القضاء الأعلى المحكمة الاتحادية ورئيس الجمهورية طالبا من المحكمة إلغاء المرسوم الجمهوري القاضي بتعيين القاضي محمد رجب الكبيسي عضوا في المحكمة الاتحادية

5- وردت هذه الملاحظة في بيان لاحق لمجلس القضاء.

بعد القرار 15/اتحادية /2020، صدر توضيح من المركز الإعلامي للمجلـس ردّ فيـه على القـرار المذكـور وعدّه فاقدا للشـكلية القانونيـة الواجبـة وقـد ورد فـي البيـان المذكـور أنَّ المحكمة أقـرّت في عـام 2014 بكتابهـا الموجّـه إلى رئيـس الجمهورية بعـدم جواز أن يسـتمر قاضـي محكمة التمييز كعضـو احتياطي فـي المحكمة بعد إحالته على التقاعـد كعضو لمحكمة التمييز وهـو ما ينطبـق على القاضـي محمد رجب الكبيسـي. كما بيّن التوضيـح بأن قرار المحكمة بصحة تأديـة اليمين أمام المحكمة الاتحاديـة غير صحيح، حيـث إن الجهة التي يؤدى اليمين أمامها هـي رئيـس الجمهوريـة الـذي يتمتّـع بـكل صلاحيـات مجلـس الرئاسـة حسـب التوضيح الصادر عن المجلس. ومن ناحية أخرى بيّـن المجلـس أن القاضي محمد رجب الكبيسـي، الذي كان بلا شـك ذا مصلحة فـي القرار، هو ضمن القضـاة الموقّعين عليه وهـو مخالف لصريح نص المـادة 91 من قانون المرافعات التي تقضي بردّ القاضي في حال تحقُّق مصلحة له في الدعوى[6].

وفي جولة أخرى من المنازلة، لجأ مجلس القضاء إلى طريقة غير مألوفة في مواجهة المحكمة الاتحادية وذلك من خلال إقامة دعـوى أمام محكمة البداءة فـي الكرخ وهي الدعوى المرقمة 568/ب/2020 التـي خاصـم فيهـا مجلـس القضـاء الأعلـى المحكمـة الاتحاديـة ورئيـس الجمهوريـة طالبـا مـن المحكمة إلغاء المرسـوم الجمهوري القاضي بتعيين القاضي محمد رجب الكبيسـي عضوا فـي المحكمة الاتحاديـة!. وبعيدا عن الخلاف بين مجلـس القضاء والمحكمة الاتحاديـة فقد وقعت محكمة بـداءة الكـرخ فـي أخطـاء أقـلّ ما يقـال عنهـا إنّها فاحشـة. إنّ الخـوض فـي موضوع الدعوى يعـد أول الأخطاء التـي ارتكبتها المحكمـة حيث إنّ إلغاء المرسـوم الجمهوري وهـو قرار إداري يعـدّ، بـدون أدنى شـكّ، خارج اختصـاص محكمة البـداءة. ولقد كانـت مناقشـة المحكمة لدفـوع المحكمة الاتحادية ورئاسـة الجمهوريـة المتعلّقـة بعـدم اختصاصها مناقشـة ضعيفة لعل أهـم مـا فيها اسـتنادها إلى كون القضـاء الإداري مـا زال تابعا لوزارة العدل، غافلة أو متغافلة عن صدور قانون مجلس الدولة رقـم 71 لسـنة 2017. علاوة على ذلك قـرّرت محكمة البداءة أن المرسـوم الجمهوري ليس قرارا إداريا وهو ما ورد في لائحة وكيـل رئيس الجمهورية ! وأخيراً فقد أخرجت المحكمة القرارات الإدارية التي يصدرها القضاء من سـلطة القضاء الإداري مدعيةً أنّ القضـاء (يديـر ذاتـه بذاتـه)!! وانتهـت محكمـة البـداءة إلى الحكم بإلغاء المرسـوم الجمهـوري القاضي بتعيين محمد رجب الكبيسي عضوا في المحكمة الاتحادية والأمر القضائي المبني عليه.

6- حسب م 19 من النظام الداخلي للمحكمة فإن قانون المرافعات العراقي يطبق في ما لم يرد فيه نص في قانون المحكمة أو نظامها.

ثالثا: الاشراف أو الاستقلال !!

يبدو كل طرف من طرفي النزاع متمسّكا بحجج تتّصف بعضها بالمنطقية، فمجلس القضاء يتمسّك بكونه الجهة المشرفة على القضاء التي تدير شؤونه وتشكّل المرجعية لكل المحاكم والجهات المكوّنة للسلطة القضائية وإن القول بخلاف ذلك سيخلق حالة من التنازع والفوضى بين مكوّنات السلطة القضائية. وفي الجانب الآخر، فإنّ المحكمة الاتحادية تركّز على قضية استقلالها الإداري والمالي ولا ترتضي أي تدخل في هذا الشأن وهو تدخل تعدّه مفتاحا للتدخل في أحكامها وقراراتها التي تكتسب أهمية قصوى في ظل ديمقراطية ناشئة غير ناضجة.

ولئن كنّا نرى أحقية في كلا الطرحين فنحن نعتقد أنّ كل طرف من الطرفين قد غالى في وجهة نظره بشكل أدخل أهم مكوّنين من مكوّنات السلطة القضائية في أزمة تنذر بأزمة سياسية تزيد جراح النظام السياسي العراقي. ولعل أهم عنصر جعل الطرفين ينحيان هذا المنحى هو الثغرات العديدة في التنظيم الدستوري والقانوني للسلطة القضائية ومكوّناتها. لقد لاحظ المشرع الدستوري بعد 2003 أنّ القضاء يجب أن يكون مستقلا لكي يحمي النظام الديمقراطي، وقد بالغت نصوص الدستور العراقي 2005 في هذه الاستقلالية بشكل جعل من مكوّنات السلطة القضائية كأنّها جزر غير متّصلة.

لم يكن صفو العلاقة بين الطرفين يشوبه الكدر قبل عام 2017، إذ كان رئيس المحكمة الاتحادية هو نفسه رئيس المجلس، لكنّ صدور قانون مجلس القضاء النافذ وإناطة رئاسة المجلس برئيس محكمة التمييز أطلق صافرة البداية لتنافس تحوّل إلى تزاحم قبل أن يصير خلافا بين المجلس والمحكمة. كما رأينا، بدأ الطرفان صياغة العلاقة بينهما بمخالفة الدستور وذلك بإلغاء مادة تستند إلى مادة دستورية تتعلّق بموازنة المحكمة الاتحادية. إنّ هذا القرار واحد من كثير من المصاديق التي تجاوزت فيها المحكمة الاتحادية نصوصا دستورية وقانونية كما خاضت في مواضيع خارج اختصاصها متعكّزة على كون قراراتها باتّة وملزمة للكل.

غير أنّ قيام المحكمة برسم حدود تجعلها فوق كل التشكيلات في السلطة القضائية بل وفي النظام السياسي برمته لم ترق للمجلس الذي انطلق لكي يواجه المحكمة. ورغم أنّ المجلس لم يكن يتمتّع بقوة المحكمة في اتخاذ القرارات الملزمة للجميع، لكنّه استغل حقيقة كون المحكمة من خلال قيامها بتعزيز استقلاليتها قامت بخلق فراغ قانوني في طريقة تشكيلها وانعقادها فانطلق المجلس في مواجهة كلّ تصرُّف تقوم به المحكمة لملء هذا الفراغ بحجّة عدم الدستورية.

ونتيجة للثغرات القانونية الموجودة في التنظيم الدستوري والقانوني للسلطة القضائية لجأ كل طرف إلى تشكيلاته في محاولة إرغام الطرف الآخر على الإذعان لوجهة نظره، فلجأت المحكمة الاتحادية إلى إصدار القرار 15/اتحادية /2020 في حين لجأ المجلس إلى محكمة تابعة من الناحية الإدارية له هي محكمة بداءة الكرخ التي أصدرت القرار المرقم 568/ب/2020 وهما قراران نعتقد أنّهما منعدمان من الناحية القانونية7، فهما يناقشان المركز القانوني لموظف وشرعية مرسوم جمهوري (قرار إداري) وهذان الأمران لا يختلف أي متخصّص في القانون حول انفراد القضاء الإداري في النظر فيهما.

لكن الأمر الذي يؤشر أنّ الطرفين اللذين خلقا النزاع لا يمكنهما حلّه، ذلك أنّه يرتكز على فراغ قانوني لا يمكن لمجلس النواب ملؤه في هذه المرحلة الحساسة والظروف الراهنة ، لذلك نقترح أن يصار إلى حل الفراغ بنفس آلية حلّ الفراغ الذي سبّبه إلغاء مجالس المحافظات وذلك باللجوء إلى مجلس الدولة، كونه سلطة الإفتاء القانونية في العراق وكون المشكلة تتركّز في التشكيل الإداري للمحكمة والعلاقة الإدارية بينها وبين المجلس وينبغي أن تكون أسس الحلّ هي المواد الدستورية التي يظهر من خلال تصفحها :

أولا: إنّ المحكمة الاتحادية لا يمكن أن تعد تشكيلا داخل مجلس القضاء فهي مستقلة عنه. والدليل على ذلك أن الدستور أفرد لها فرعا مستقلا عن مجلس القضاء ولم يضعها ضمن الهيئات التي يقوم مجلس القضاء بترشيح رئيسها وأعضائها في المادة 91/ثانيا.

ثانيا: لا يمكن أن يكون استقلال المحكمة بشكل يجعلها منفصلة تماما عن النظام السياسي العراقي، فهي هيئة قضائية كما ورد في تعريفها في الدستور في المادة 92/ أولا وقد نصّت المادة 90 على أن مجلس القضاء يدير شؤون الهيئات القضائية وبالتالي سيكون للمجلس حق إدارة المحكمة دون أن ينفرد في ترشيح رئيسها وأعضائها.

ثالثا: يتمّ إعداد موازنة المحكمة من المجلس وهذا ما نصّ عليه صريح الدستور في المادة 91/ ثالثا التي منحته صلاحية إعداد موازنة السلطة القضائية بمكوّناتها كافة.

على أن هذا الحل لا يمكن الركون إليه كحل دائم حيث ينبغي أن يقوم مجلس النواب على المدى المتوسط بإعادة النظر بشكل شامل بالتنظيم القانوني للسلطة القضائية ومكوّناتها بشكل يعزّز استقلالية السلطة القضائية ويضع مرجعية واحدة لها تضطلع بمهام التنسيق بينها بما يحقّق الانسجام بينها.

7- أحد أهم تطبيقات القرار المنعدم هو صدوره من محكمة غير مختصة وظيفيا وهو ما قرّرته محكمة التمييز بقرارها 3 /مصلحة القانون /87-86 منشور في مجلة القضاء ،العدد الثاني ، 1990 ، ص 102 .

الأمن الهش...

خطر دائم وخوف مستمر من القادم

عصام عباس أمين

المقدمة

«رَبِّ اجْعَلْ هَـٰذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ». هكذا هو الأمن دائما يتقدَّم على سائر الاحتياجات الإنسانية الأخرى. فبدون أمن مستدام لا يمكن تخيُّل وجود أي نوع من الاستقرار، فالأمن والاستقرار هما أساس الدول المزدهرة.

عندما كان الإرهاب يستهدف حياة العراقيين في الشوارع والأزقة والساحات العامة تحوَّل الأمن إلى هدف مجتمعي كبير، فالإرهاب كان تهديدا وجوديا لجميع الناس، الشعور بالحاجة إلى الأمن دفع العراقيين لدعم القوات الأمنية والحشد الشعبي والبيشمركة والتحالف الدولي في معارك التحرير ضد داعش حتى تحقيق النصر.

هزيمة داعش انعكست إيجابيا على نواحٍ معينة من حياة العراقيين فشبح الموت بالمفخَّخات أو العبوات الناسفة تراجع كثيرا كنتيجة مباشرة لتراجع قدرات داعش القتالية، لكن استعادة الأمن وفّر للناس فرصة أكبر للتفكير من جديد

باستحقاقاتهم الأخرى كسائر البشر للتمتُّع بحقوقهم الأساسية كالحق في الحياة والعمل والكرامة وحرية التعبير والمعتقد... الخ.

النجاح الأمني بمفرده لم يكن كافيا لمواجهة تطلعات وآمال الناس؛ فبعد تحقيق الأمن برزت الحاجة إلى الشعور بالانتماء إلى الوطن مع اشتداد الإحساس بالحرمان النسبي[1] لدى طيف واسع من العراقيين.

الغاية

دراسة تأثير المتغيرات؛ ثلاثة متغيرات مهمة (الاحتجاجات الشعبية، داعش، الدولة العميقة) على الوضع الأمني في العراق.

الاحتجاجات الشعبية

تظاهرات 1 تشرين الأوّل 2019 في جولتها الأولى استمرت عشرة أيام فقط، لكنّها شكّلت اختبارا قاسيا للأمن الذي تحقَّق بعد هزيمة داعش العسكرية. وجوهر التحدي في هذه الموجة من التظاهرات أنّها لم تكن تشبه تظاهرات تموز في العام 2015 ولا التظاهرات الأسبوعية التي كانت تشهدها ساحة التحرير أسبوعيا لمدة ثلاث سنوات، فالقوات الأمنية وجدت نفسها فجأة في مواجهة متظاهرين غاضبين وناقمين ويائسين، ولم تتمكن من احتواء التظاهرات بطريقة مهنية، فوقعت ضحايا وخسائر بشرية، بلغت استشهاد (149) مدنيا وثمانية من قوات الأمن.

الأسوأ من الخسائر البشرية في الأرواح، ما جاء في الإعلان رسميا في 2019/10/22 عن النتائج التي توصلت إليها اللجنة التحقيقية بأحداث العنف التي رافقت تظاهرات تشرين وتضمَّنت التالي:

- أنّ الاستخدام المفرط للقوّة كان سببا في سقوط ضحايا من المتظاهرين.
- تمَّ التحقُّق من استشهاد (149) مدنيا وثمانية من قوات الأمن، اللجنة وجدت أدلة على وجود قناصة استهدفوا محتجين من فوق مبنى بوسط بغداد.
- 70% من الإصابات كانت في الصدر والرأس، مما يؤكد نية الاستهداف المباشر للمتظاهرين.
- أوصت اللجنة بإعفاء قادة عسكريين وأمنيين من مختلف أجهزة القوات العراقية في سبع من أصل 18 محافظة.
- أوصت اللجنة بإعفاء كل من قائد عمليات بغداد وقائد شرطة بغداد، وقائد عمليات الرافدين وقائد شرطة ذي قار، كما أوصت بإحالة الملف إلى القضاء.
- عزت اللجنة الخسائر في صفوف المدنيين إلى ضعف القيادة والسيطرة لبعض القادة والمسؤولين وهو ما أدى إلى حدوث فوضى.

فشل القوات الأمنية في التعامل مع المتظاهرين، وهذه تعود لأسباب كثيرة في مقدمتها عدم وجود قوات متخصِّصة بمكافحة الشغب، إضافة إلى أنَّ أغلب الأجهزة الأمنية لم تدرك ساعتها أنَّها في مواجهة حراك اجتماعي

نتائج التحقيق هذه أشارت إلى مجموعة نقاط مهمّة ينبغي الانتباه إليها جيدا:

فشل القوات الأمنية في التعامل مع المتظاهرين، وهذه تعود لأسباب كثيرة في مقدمتها عدم وجود قوات متخصِّصة بمكافحة الشغب، إضافة إلى أنَّ أغلب الأجهزة الأمنية لم تدرك ساعتها أنَّها في مواجهة حراك اجتماعي الذي يصفها عالم السياسة البلغاري (ايفان كراستيف) بأنَّه فعل يبحث عن معنى وممارسة لا تحكمها نظرية ورفض للسياسة التي لم تعد تنتج ممكنات وردّ فعل ضد الانسداد السياسي[2].

- الشعور بالإحباط لدى أغلب المواطنين بسبب الإخفاق في التوصل إلى القناص أو «الطرف الثالث» المتورط في قتل المتظاهرين. هذا النوع من الإحباط اذا ما تفاقم فإنَّه سيقلّل كثيرا من ثقة المواطن بالأجهزة الأمنية وبالدولة.
- الإعلان عن إقالة قادة أمنين أدَّى إلى تراجع ثقة الأجهزة الأمنية بإدائها بسبب ملابسات الاصطدام العنيف مع المتظاهرين.

1- "الحرمان النسبي" بمفهومه العام هو شعور الفرد بالاستياء نتيجة إدراكه للتفاوت بين ما يحصل عليه فعلاً هو أو جماعته الاجتماعية من موارد حياتية (كالدخل المعيشي وفرص التعليم والخدمات الصحية والبنى التحتية والسكن والمكانة الاعتبارية في المجتمع والدعم الحكومي ممثلاً بالضمانات الاجتماعية)، وبين ما يتوقعه أو يعتقد أنَّه يستحقه (أو تستحقه جماعته) من تلك الموارد؛ أي إنَّه حرمان ينتج من تقويم الفرد لواقعه نسبةً إلى المتوقع والمستَحَق.

2- كتاب الاحتجاجات الشعبية مقاربات (احتضار القديم واستعصاء الجديد) ص 22 دار المدى 2020.

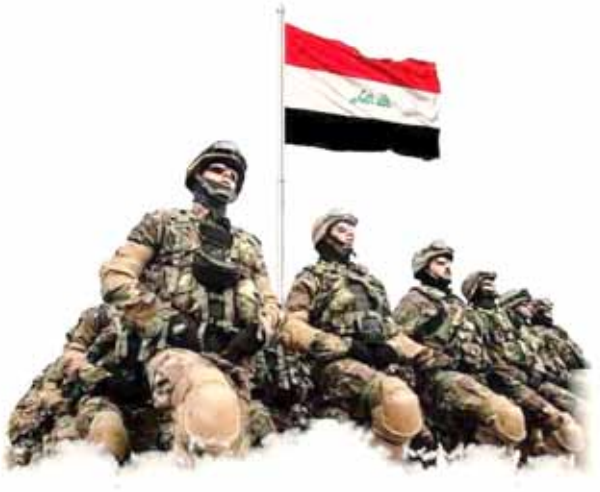

اذا كانـت أرقام القتل في الجولة الأولى تخطّت المئة فإنّها في الجولات الأخرى من التظاهرات ومنذ 25 تشـرين الثاني تجـاوزت المئـات، مع ملاحظة حصـول تضارب فـي البيانات الإحصائيـة الصـادرة عن لجنة حقوق الإنسـان فـي البرلمان، ومفوضيـة حقـوق الإنسـان، ووزارة الصحـة، والـوكالات العالميـة للأخبـار مثـل رويترز، كجـزء من الفوضـى الملازمة للأحداث:

- بتاريـخ 2019/11/12 أكـدت لجنـة حقوق الإنسـان في البرلمـان العراقـي استشـهاد (323) شـخصا وإصابـة (15000) ألف آخرين.
- بتاريـخ 2020/11/29 ونقـلا عـن رويترز فقـد تجاوز عدد قتلى احتجاجات العراق (400) شهيد.
- بتاريـخ 2020/2/3 أعلنت مفوضية حقوق الإنسـان عدد الشهداء (556)، بينهم (13) رجل أمن.
- بتاريـخ 2020/2/2 أعلنت وزارة الصحـة العراقية أنّ عدد الشـهداء بلغ (394) بينما بلغ عدد الشـهداء من القوات الأمنية (5) شهداء.

إضافة إلى وجود التضارب الواضح في أعداد الشهداء أعلاه، الا أنّهـا تؤكد وجـود ضحايا كثيريـن، ويكاد الرقم خمسـمئة شهيد وأكثر من عشرين ألف جريح هو الرقم الذي استقرَّ في الذاكرة الجمعية للناس بعملية تسمّى الرسو[3] (Anchoring effect) وتصعب إزالة هذا الرقم حتى لو ظهرت أرقام أخرى. تزايـد أعداد القتلى والجرحى من دون تحديد المسـؤول عن ذلك وكشف الجناة، يترك فراغا كبيرا ويثير أسئلة كثيرة حول ما يجري، لهذا فقد تحوَّلت المطالبة بالتحقيق في كل ذلك إلى مطلب شعبي يصعب تجاوزه.

نحـن أمـام وضع أمنـي معقَّد للغايـة، فبالرغم مـن التوجيه الرسـمي للقائـد العـام للقـوات المسـلحة بتجريـد القوات المسـؤولة عـن حمايـة المتظاهريـن مـن السـلاح! وتوفيـر أقصى حماية للمتظاهرين، الا أنَّ الواقع كشـف عن سـقوط أعـداد كبيرة مـن القتلى والجرحى. ولولا إصـرار المتظاهرين علـى الحفـاظ علـى سـلمية التظاهـرات لانزلـق البلـد إلـى الاقتتال الداخلي، خاصَّة اذا تذكَّرنا أنَّ (المجتمع العراقي) هو (مجتمع مسـلّح) وجميع الشـهداء والجرحى ينتمون لعوائل وعشـائر معروفـة، وديَّة الدم غاليـةٌ في العرف العشـائري عادة ويصعب التنازل عنها.

الاحتجاجـات الشـعبية ومـا صاحبهـا مـن حـالات القتـل والخطف والإصابات أفرزت ما يمكن تسـميتها بسيكولوجية "ازدراء الأجهـزة الأمنيـة" وتحديها والرغبة في مشاكسـتها واسـتفزازها لدى قطّاع غير قليل من صغار المحتجين، وهذا سيقود إلى جيل متمرد لا ينضبط بسهولة ولا يمكن قيادته بسلاسـة، وسـيضع الأجهزة الأمنية أمام تحدٍ جديد يستلزم العمـل علـى اكتسـاب مهـارات التعامـل مـع الاحتجاجـات والتظاهـرات، والعمـل فـي ذات الوقـت علـى بنـاء الوعي لدى الجمهور بأهمية سـلطة الدولة باعتبارها صاحبة الإرادة الأعلـى لأنّها تمثّل الشـعب الذي يريد بنـاء الدولة والحفاظ على الوطن وسيادته.

داعش

بتاريـخ التاسـع مـن كانـون الأوّل ٢٠١٧ أعلـن القائـد العـام للقـوات المسـلحة انتهـاء «دولـة الخلافـة» وتحريـر كامـل الأراضي العراقية من دنس داعش.

جميـع التقييمـات الاسـتخبارية كانـت تشـير إلـى أنَّ هزيمة داعش العسـكرية لا تعني نهاية التنظيم، لكنَّها تشـكّل حجر الأساس في الحرب ضدّه.

فـي المقابل لجـأ التنظيم إلى تبني أسـلوب حرب العصابات كمـا جاء فـي افتتاحية صحيفة النبأ[4] الأسـبوعية العدد 178 فـي 19 نيسـان 2019 تحـت عنوان (طريـق المجاهدين نحو الظفر والتمكين) موضحا الغاية التي تحقّقها حرب العصابات كخيـار متـاح أمـام داعـش (غايـة العصابـات المجاهـدة هو أن تكثـر النكايـة في العدو وتـزرع الرعب في قلـوب جنوده وأنصاره، وتفقده السـيطرة الكاملة على الارض، إلى الدرجة التـي لا يمكـن منازلته في معارك حاسـمة، مـن قبل جيش نظامي او شبه نظامي للمجاهدين).

3 - نوع من أنواع الانحياز الادراكي في تخمين الاحتمالات، والرّسو يعني معلومات مستقرة في ذهن المتلقي يتمّ التعامل معها كحقائق.

4- صحيفة النبأ، هي صحيفة أسبوعية تصدر عن ديوان الإعلام المركزي وتعدّ الوسيلة الرسمية لتبليغ التوجيهات المركزية، ولا تزال الصحيفة تصدر بشكل منتظم، وآخر عدد لها يحمل الرقم 221 وقت إعداد هذه الدراسة.

لـم يؤثـر مقتل زعيم داعش (ابو بكر البغـدادي) على قدرات التنظيـم، فالملاحـظ ان التنظيـم حافـظ علـى لحمتـه مـع هيكليـة قيادية بقيت على حالها وشـبكات سـرية في مدن وتواجد في غالبية المناطق الريفية في العراق وسوريا.

من المهم ملاحظة عمليات داعش التي يتم الترويج لها عبر انفوغرافيـك (حصـاد الاجناد)[5] تظهر ان العـراق لا يزال يمثل الساحة الاهم لعمليات داعش الارهابية، وان حرب العصابات تحقق اهم اهدافها المتمثلة في الاستنزاف، وهذا ما اكده المتحدث الرسمي (ابو حمزة القريشي) في كلمته (دمر الله عليهـم وللكافرين امثالها) حيث ذكر بالنص (لا زال الحسـاب طويـلا معكـم، ومـن يتابع حصـاد اجناد الخلافـة في ولاية العـراق من بعد انتهـاء معركة الموصل – التـي زعمتم فيها القضـاء علـى الموحدين- إلـى يومنا هذا سـيعرف ما نقصد بحرب الاستنزاف).

عمليات ارادة النصر التي اطلقتها قيادة العمليات المشتركة وعبـر مراحلها الخمسـة، جندت لهـا امكانيات كبيرة لمسـح الارض وتطهيرهـا من الارهابيين، ونعتقد بان هذه العمليات لـن تسـتطيع تحقيـق كامل اهدافهـا المعلنة ما لم تسـتند إلى معلومات اسـتخبارية دقيقة تحدد مسـبقا اماكن تواجد الارهابيين. فالتحدي الواضح هنا أننا في حرب الاسماك كما يصفها ماوتسي تونغ، لا يحتاج العدو إلى الاحتفاظ بالأرض.

الدولة العميقة

مـن التحديات الكبيـرة للأمن العراقي ظهور تحـدٍّ جديد يتمّ الإشـارة إليه عـادة في الأدبيات السياسـية بتحدي «الدولة العميقـة»[6] الـذي يعمـل باسـتمرار علـى إضعـاف الدولـة وإضعاف الأمـن. وطالما امتلكت الجماعات الممثلة للدولة العميقـة أدوات التأثيـر في القـرار الأمني فـإنَّ الأمن يبقى هشّـاً، لا بل قد تشـعر الأجهزة الأمنية بالضعف أمام الدولة العميقة بقادتها أو حتى بشـخوصها الاعتياديين. ولعلّ قيام إحـدى الجماعـات المسـلحة بخطف ضابـط كبير فـي وزارة الداخليـة من شـوارع بغـداد وبوضـح النهار، ومـن ثم إعلان الـوزارة، بعد أيام، تحريره بعد الاشـتباك مع الجهة الخاطفة، مـن دون الإعلان عن هوية الخاطفين أو الجهة التي ينتمون إليها دليل على مدى سـطوة وقوة وتغلغل هذه الجماعات داخل مفاصل الدولة.

في خضم المواجهات اليومية بين المتظاهرين والقوات الأمنية وتأخر الحلول الناجعة كان المشهد الأمني يزداد تعقيدا، وكل تعقيد إضافي في هذا الملف يعني إضعافا أكثر للأمن، والتعقيد لم يكن هذه المرّة بسبب المزيد من حالات الخطف أو الاغتيال فقط وإنما في نتائج الاستهداف المباشر لقائد فيلق القدس (قاسم سليماني) ونائب رئيس الحشد الشعبي (أبو مهدي المهندس)

فـي خضـم المواجهـات اليومية بيـن المتظاهريـن والقوات الأمنيـة وتأخـر الحلـول الناجعة كان المشـهد الأمنـي يزداد تعقيـدا، وكل تعقيـد إضافي في هذا الملـف يعني إضعافا أكثـر للأمـن، والتعقيد لم يكن هذه المرّة بسـبب المزيد من حالات الخطف أو الاغتيال فقط وإنما في نتائج الاستهداف

5- حصاد الاجناد انفوغرافيك أسبوعي بأهم عمليات داعش الإرهابية، بدأ العمل بها منذ 28 حزيران 2018 ومستمر لغاية الآن.

6- يقصد بـ "الدولة العميقة" شبكة الأشخاص الذين ينتمون إلى تنظيم غير رسمي، له مصالحه الواسعة وامتداداته العريضة في الداخل والخارج. ونقطة القوة فيه أن عناصره الأساسية لها وجودها في مختلف مؤسسات ومفاصل الدولة، المدنية والعسكرية والسياسية والإعلامية والأمنية. الأمر الذي يوفّر لتلك العناصر فرصة توجيه أنشطة مؤسّسات الدولة الرسمية والتأثير في القرار السياسي.

المباشـر لقائد فيلق القدس (قاسم سليماني) ونائب رئيس الحشد الشعبي (أبو مهدي المهندس) في عملية مخابراتية أميركيـة علـى طريـق مطـار بغـداد الدولـي، هـذه العملية كشـفت عن حقائق خطيرة وكلها تجعل الأمن العراقي يبدو أكثر هشاشة وأكثر ضعفا بسبب:

- أنّ تنفيـذ العمليـة تـمَّ علـى الأراضـي العراقيـة، وكانت مفاجئة لجميع الأجهزة الاستخبارية.
- أغلـب التفاصيـل كُشِـفَ عنهـا فـي وسـائل الإعلام مع غياب التفاصيل الرسمية من الجانب العراقي.
- ردود الأفعال التي تلت العملية كانت كبيرة داخل العراق وأهمّهـا قـرار مجلـس النـواب العراقـي بغيـاب الكـورد والسنة بشأن إخراج القوات الأميركية من العراق.
- ردّ الفعل الإيراني الانتقامي جرى هو الآخر داخل الأراضي العراقية عن طريق استهداف قاعدة عين الأسد وقاعدة الحرير.

المفارقـة أنَّ إيـران تعاملـت مـع مقتـل زعيمهـا بمنتهـى العقلانيـة والبراغماتيـة؛ فانتقمـت انتقامـا محسـوبا بدقة لتجنُّب أيّ مواجهة عسـكرية مع أميـركا في الوقت الحاضر، فـي حين جاءت ردود أفعال بعض فصائل الحشـد الشـعبي أكثـر راديكاليـة وآخرهـا تصريـح أمين عـام حركـة النجباء من طهـران بالتحـول إلـى مرحلة الهجـوم لاسـتهداف القواعد الأميركية في العراق.

الخلاصة

يمكـن القـول بأنَّ واقعا جديدا يتشـكّل في العـراق، لكن لا أحد يعرف حدود الأمن فيه، هل سـيبقى هشا كما كان بعد 2003 أم سيزداد هشاشة، في ظل:

- سـعي داعش لبناء قدراته والفرص التي يوفرها انسحاب القـوات الأميركيـة مـن العراق. مسـتذكرين دائمـا تزايد نشاط داعش الإرهابي في ديالى وصلاح الدين وكركوك، وأنَّ العراق لا يزال يمثّل ساحة العمل الرئيسة لهم.
- تطـورات الصـراع الإيرانـي الأميركـي، والسـيناريوهات المحتملـة اذا مـا نجحـت الصواريـخ التـي تطلقها بعض الجماعات المسـلحة في إصابة أهدافها وتسبَّبت بوقوع ضحايا من الأميركان.
- تطورات التظاهرات في ظل انسداد الأفق أمام العملية السياسية. وتراكم المشاكل في جميع الأصعدة.
- فرضيـة وجود الطرف الثالث كفيلة بخلق تحدٍّ جديد أمام القوات الأمنية متمثّلاً في القوى المنفلتة التي تتصرَّف بمفردهـا؛ فتخطـف وتقتل دون أن تتمكّـن من ردعها أو محاسـبتها. وطالما اسـتمرت هذه القوى فـي أفعالها؛ فإنَّها سـتعمل علـى إضعـاف إرادة ومعنويـات الأجهزة الأمنيـة وتتركهـا فـي شـعور دائـم بالإحبـاط والفشـل والإخفـاق أمام مسـؤوليتها الأولـى المتمثّلـة بتحقيق الأمن.
- تضـاؤل قدرات سـلطات تنفيذ القانـون والضبط الأمني بسـبب تصاعـد قوة القـوى التي تـوازي سـلطة الدولة وتنافسها، مثل الميليشيا والجماعات المسلحة والعشائر التي تتحدّى سلطة الدولة، فالتحدي الأكبر هو في مدى قـدرة الأجهـزة الأمنيـة علـى احتـكار السـلاح ومصادرة الموجود منه خارج المؤسسات الأمنية والبرهنة العملية على قدرة الدولة على ممارسـة العنف المشروع وفرض هيبتها وسـلطاتها. وبدون ذلك يبقى العجز مستمراً في مواجهة الطرف الثالث.

فـي النهاية علينـا الانتباه جيداً أنَّ الأمن الهشّ لا يبني دولة وهو يشكّل خطراً دائماً وخوفاً مستمراً من القادم.

المكونات القومية ومستقبل الدولة العراقية

حوارات ما بعد انتفاضة تشرين

علي المدن

من يحاور من؟

بقلق بالغ تتابع الأحزاب الكردية في كردستان سير الاحتجاجات الشعبية في بقية مدن العراق وتداعياتها على العملية السياسية، وهي متوجِّسة من هذه الاحتجاجات لأنَّها غير متأكدة من حجم التغييرات التي ستفرزها، وما سيكون عليه دور الكرد وشكل حضورهم في النظام السياسي المنبثق. إنَّها المرة الأولى التي تكون فيها هذه الأحزاب أمام إرادة شعبية لا تعمل وفق قواعد التفاوض المألوفة في التحالفات السياسية التي شهدها العراق في الماضي.

عنوان (العلاقات الشيعية الكردية، نجف / أربيل) الذي اختير لملتقى أربيل المنعقد بتاريخ 15 - 12 - 2019 عنوانٌ إشكالي؛ لأنّه ينطلق من ذات الفكرة التي تأسّست عليها لحظة 2003 التي تنظر للعراقيين بوصفهم «مكونات» إثنية وطائفية وليس «مواطنين». إنّ فكرة الحلف الاستراتيجي بين الشيعة والكرد التي حظيت بدعاية كبرى فترة المعارضة السياسية لنظام صدام حسين لم يعد لها وجود! وهذا ما يُؤْمِن به اليوم الطرفان (الشيعة والكرد) معًا. الطرفان ينظران إلى أدبيات الماضي القريب كنوع من الرومانسية السياسية. وبالرغم من أنّ الطرفين مسؤولان مسؤولية مباشرة عن صياغة الدستور الحالي للبلاد، دستور المكونات لا دستور المواطنة، إلا أنّهما (ودستورهما) لم يسهما في صناعة نظام سياسي مستقر، وفشلا في ترسيم شراكة وطنية مثمرة، وبسبب ذلك بات الجميع على قناعة واضحة أنّ حجم الخلافات بين الطرفين، ومنذ دخولهما حلبة السلطة عام 2003، كبير، وأنّ نزاعاتهما في تصاعد مستمر.

في ظل هذه المعطيات ظهر للمجتمعين في هذا الملتقى أنّ أسس الحوار بين الطرفين ما زالت هشّة وغير مفهومة. هي أسس «هشّة» لأنّها محشورة بين ماض رومانسي وواقع منغمس بالنزاع، وهي «غير مفهومة» لأنّها تواجه حالة جديدة، هي الاحتجاجات الشعبية على النظام السياسي الحالي، لا تريد الاعتراف بها أو - على الأقل - لا تعرف كيف تتعامل معها.

كان مهماً لعدد كبير من المشاركين المنحدرين من أسر شيعية أن يؤكدوا في ظل هذا الوضع على الصفة الشخصية لحضورهم، وأنّهم شاركوا بصفتهم باحثين في حقل الدراسات الشيعية لا بوصفهم ممثلين لطائفة معينة. لقد شعر الجميع أنّ ثمة قطيعة بين لحظتين تاريخيتين في واقعنا السياسي الراهن، اللحظة التي مثّلتها سنة 2003 ولحظة 1 أكتوبر 2019. وإذا كانت النجف بوصفها عمق الأحزاب الإسلامية الشيعية السياسية، ونجف الأسر الدينية اللاعبة في السياسة (ويقابلهما نجف المرجعية الدينية العليا ونجف الفكر والثقافة والأدب) لاعبا أساسا في الشراكة مع الكرد في اختراع النظام السياسي الجديد عام 2003، فإن لحظة 1 أكتوبر أطاحت بتلك اللحظة وأدخلت عنصرا جديدا على هذه المعادلة هو المواطن العراقي المنتفض على الهويات الفرعية الأخرى. وبدخول هذا العنصر لم يعد الحوار بين اللاعبين القدماء كافيا في تمثيل المشهد السياسي الجديد ناهيك عن قدرته على صناعة شراكة جديدة، شراكة وطنية لا مكوناتية.

العودة إلى المكوِّنات

كان واضحًا منذ بدء انطلاق فعاليات الملتقى إصرار بعض ممثلي الأحزاب الكردية ومثقفيها على تقسيم العراق إلى مكونات (بنحو أساسي تقسيمهم إلى شيعة وسنة وكرد) وأنّه لا مستقبل لأي حوار عراقي في غير الأفق المحاصصاتي المكوناتي. في المقابل كان من الضروري قطع الطريق على هذا الحوار وتذكير الجميع بما يجري في ساحات التحرير في طول البلاد وعرضها. ودون أن نغفل النجاح النسبي للأحزاب الكردية التقليدية في

كان واضحاً منذ بدء انطلاق فعاليات الملتقى إصرار بعض ممثلي الأحزاب الكردية ومثقفيها على تقسيم العراق إلى مكونات (بنحو أساسي تقسيمهم إلى شيعة وسنة وكرد) وأنّه لا مستقبل لأي حوار عراقي في غير الأفق المحاصصاتي المكوناتي.

حجب الشباب العراقي الكردي عن التفاعل مع بقية شباب العراق في آمالهم المشتركة فإنّ أهم ما أفرزته ساحات التحرير تلك هو التشكيك الجدي في شرعية تمثيل تلك الأحزاب (ومعها الأسر القبلية والدينية التي تقف خلفها) لهؤلاء الشباب واحتكار الحديث باسمهم في الشأن السياسي العام. إنّ النجف بكل أحزابها السياسية وعوائلها الدينية، وأربيل بكل أحزابها السياسية وأسرها القبلية، ما عادتا صالحتين منذ 1 أكتوبر للاستحواذ على الخطاب السياسي في فضائهما الاجتماعي. لذا فإنّ عنوان الملتقى عن (الحوار بين النجف وأربيل) يواجه سؤالا مربكا (الحوار مع أي نجف؟ وأي أربيل؟).

انهيار الأفكار المؤسِّسة للحلف الكردي الشيعي

عاملان أساسيان أرسيا قواعد التناغم بين الموقفين السياسيين للمعارضين الشيعة والكرد في العراق، هما: المماثلة في الشعور بالمظلومية، والمماثلة في عدم الاندماج في الدولة العراقية. ودون أن ندخل في خلفيات هذه المواقف فإنّ الخطاب السياسي المسمَّى لاحقا بالحلف الاستراتيجي (الكردي / الشيعي) كان يستمد معناه وقوته من هذه المماثلة؛ إلا أنّ الذي اتضح منذ اللحظات الأولى للاحتفال بسقوط الدكتاتورية عام 2003 أن ما نجح فيه الطرفان في زمن المعارضة لا يوفّر أرضية سياسية رصينة لبناء هوية وطنية موحّدة ولا شراكة في إدارة البلاد وتقاسم ثرواتها، ولا قدرة على صناعة قرارات موحّدة من شأنها إرساء تنمية مستدامة تحفظ وحدة البلد وسيادته. وقد عبّرت كلمة أحد الباحثين الكرد المشاركين في هذا الملتقى عن أصل وجود هذه الأزمة حين تحدّث عما وصفه بـ (فتور العلاقات الكردية - الشيعية)، فقال: (إنّ سبب الفتور في العلاقات يعود إلى الشيعة، لأنّهم الماسكون بالسلطة بكل مفاصلها بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003. إنّ السلطة الحالية في بغداد غير مستعدة لمنح حلفائها في زمن المعارضة ما كان نظام البعث قد حرمهم منه وهذا هو جوهر المشكلة الكردية في العراق، ومع استمرار ذلك الحرمان فإنّ المشكلة الكردية قائمة حتى الآن في العراق).

آفاق العلاقة والتغييرات المتوقعة

على مدار جلسات الملتقى كان الهاجس الأكبر للمشاركات الكردية منصبّا على قضيتين: عدم المساس بحقوق وصلاحيات المكوّنات (والمقصود بذلك تحديداً: المكون الكردي) التي حصلت عليها في العملية السياسية بعد عام 2003، والبقاء على مشاركتها السياسية في السلطة الاتحادية على نفس ما تم التسالم عليه حتى الآن. ومع أنّ المشاركين الكرد لم يكونوا راضين تماما على جميع مسارات تلك العملية السياسية، ويرون أنّها كانت غير منصفة في بعض الأحيان، إلا أنّهم يعتقدون أن أي تغيير تفرزه الاحتجاجات الجارية في النقطتين المتقدمين من شأنه أن يقوّض الاستقرار في العراق.

التغييرات التي طالب بها المحتجون حتى الآن (استقالة الحكومة، قانون انتخابي جديد، مفوضية مستقلة جديدة، انتخابات مبكرة، قانون تشكيل أحزاب .. إلخ) لا تحمل تحديا خطيرا للسياسيين الكرد

بالعودة إلى احتجاجات حركة تشرين أو ثورة تشرين فإنّ التغييرات التي طالب بها المحتجون حتى الآن (استقالة الحكومة، قانون انتخابي جديد، مفوضية مستقلة جديدة، انتخابات مبكرة، قانون تشكيل أحزاب .. إلخ) لا تحمل تحديا خطيرا للسياسيين الكرد، إما لأنّها لا تمسّهم بنحو مباشر (ربما باستثناء قانون تشكيل الأحزاب)، أو لأنّ جمهورهم الانتخابي في الإقليم يضمن لهما الاحتفاظ بنفس عدد المقاعد في البرلمان مهما كان القانون الانتخابي جديداً. إذن ما هي التغييرات المتوقعة التي تمثّل هذا التحدي المرتقب؟

حدود المشاركة في السلطة التنفيذية التعبير بـ «حكومة المركز» لا أصل له في الدستور العراقي الحالي وإنّما الموجود فقط هو مصطلح «سلطات اتحادية»، وعليه فإنّ السؤال الحاضر في أي نقاش مستقبلي بشأن الحكومات القادمة سيكون الآتي: ما هي حدود مشاركة مواطني الإقليم في حكومة السلطة الاتحادية؟ هل ستقتصر على خصوص «الاختصاصات الحصرية بالسلطات الاتحادية وتلك الصلاحيات المشتركة التي يكون الإقليم طرفا فيها» (المادة 110 و 114 من الدستور) أو يتعدَّى ذلك الاختصاصات والصلاحيات المذكورة ليشمل، كما هو الحاصل حتى الآن، تلك الصلاحيات التي تكون شأنا خاصا بالمحافظات من غير مُدن الإقليم؟ إنّ واقع الممارسة السياسية لمواطني الإقليم في السلطة التنفيذية الاتحادية بعد 2003 يدفع

الكثيـر مـن المراقبين إلـى الاعتقاد أنّ هـذه الممارسـة لا تملك المسـوّغات الدسـتورية الكافية. وكمثال على هذه الحالـة يمكن ملاحظـة وزارة البلديات! فالوزير السـيد بنكين ريكاني (الذي هو مـن مواطنـي الإقليم) يتدخـل، بحكم الصلاحيـات الممنوحة لـه، في بناء أي مشـروع، مهمـا كان حجمـه، حتى ولو كان فـي قضـاء الفـاو؟! ومثلـه أيضـا وزيـر المالية السـيد فـؤاد حسـين! إنّ هـذه التدخلات سـتكون محل مراجعة فـي القادم من الأيـام باعتبارها تخطّيا للاختصاصيـات الحصريـة للسـلطات الاتحاديـة، كما أنّها ليسـت «صلاحيات مشـتركة» لأنّ الإقليـم ليـس طرفـا فيهـا! فلمـاذا يُسـمح، هكـذا يقـول المعترضـون، لمواطن عراقي من مُدن الإقليم أن يشارك في إدارة محافظات خـارج حـدود الإقليم في غيـر الحالتين التـي ينصّ عليهما الدسـتور؟!! إنّ جزءا من هذا النقاش له علاقة بالمادة (86) التي تنصّ على (ينظم بقانونٍ، تشـكيل الـوزارات ووظائفهـا، واختصاصاتهـا، وصلاحيـات الوزيـر) والمـادة (122 / ثانيا) التي تنصّ على (تمنح المحافظات التـي لم تنتظم في إقليـم الصلاحيات الإدارية والمالية الواسـعة، بما يمكّنها مـن إدارة شـؤونها علـى وفـق مبـدأ اللامركزيـة الإداريـة، وينظـم ذلـك بقانون).

حدود ما يحق للإقليم الانفراد بتشريعه

فـي عـام 2005، وبعـد نفاذ الدسـتور الحالـي فـي التصويـت العـام، تـمّ الاعتـراف دسـتوريا بالإقليـم. أقـرّتْ المـادةُ (117 / أولا) «صلاحياتـه القائمة» آنـذاك، كما سـمحت المادة الانتقاليـة (141) للإقليـم العمـل بالقوانين التي شـرّعها منذ عام 1992، وعدّت القـرارات المتخذة من حكومته

> **«حكومة المركز» لا أصل له في الدستور العراقي الحالي وإنّما الموجود فقط هو مصطلح «سلطات اتحادية»، وعليه فإنّ السؤال الحاضر في أي نقاش مستقبلي بشأن الحكومات القادمة سيكون الآتي: ما هي حدود مشاركة مواطني الإقليم في حكومة السلطة الاتحادية؟**

حتـى لحظـة سـريان الدسـتور الجديـد نافـذة المفعول. ومـع أن هذه المادة (141) اشـترطت أن يكـون تعديل تلك القوانيـن والقـرارات أو إلغاؤهـا غيـر مخالف للدسـتور الجديد، بل إنّ المادة (120) منحت الإقليم حق كتابة دستور لـه (يحـدّد هيـكل سـلطات الإقليـم وصلاحياتـه وآليـات ممارسـة تلـك الصلاحيات، على أن لا يتعارض مع هذا الدستور)، إلا أنّ الدستور منح سلطات الإقليم أمرين: 1 - حق «تعديل تطبيق» القانـون الاتحـادي فـي الإقليـم فـي غير الاختصاصـات الحصرية للسـلطات الاتحاديـة (المـادة 121 / ثانيـا)، و 2 - «أولوية» تشريعاته في كل ما لم ينصّ عليه الدسـتور من اختصاصـات حصرية للسلطات الاتحادية أو حالة خلافه مع الصلاحيـات المشـتركة بيـن الحكومـة الاتحاديـة والأقاليم (المـادة 115). إنّ المتوقّـع في النقاش القادم أن ينصبّ حـول حدود ما يحـق للإقليـم الانفراد بتشـريعه (كأولويـة أو تعديـل تطبيق) لا سـيّما في سـنّ قوانين تمس مجالَ صلاحيـاتٍ مشـتركةٍ فيعدّها صلاحيات خاصة.

الهوية الوطنية كمعضل دستوري

المرّة الأولى التي وردت فيها الإشـارة إلـى الكرد في دسـتور الدولة العراقية الحديثـة كانـت في الدسـتور المؤقت الصادر بعد سقوط النظام الملكي عام 1958. حيـث ورد في المادة 3: (يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بيـن المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والأكراد شـركاء فـي هـذا الوطـن ويقـر هـذا الدسـتور حقوقهـم القوميـة ضمـن الوحدة العراقية). قبل هذا الوقت، كان دسـتور المملكة العراقيـة الصادر عام 1925 وتعديلاتـه الثلاثـة (الأول فـي 29 - 7 - 1925، والثانـي فـي 17 - 5 - 1958، والثالـث في 10 - 5 - 1958) يتعاطـى مـع العراقييـن ككل موحّـد متسـاوين في الحقوق والواجبات، بلا تمييـز أو إشـارة للقوميـة أو الديـن أو اللغـة (انظر المادة السادسـة والمادة الثامنة عشـرة)، وبقـي الأمر على هذه الحـال حتـى قيـام الاتحـاد العربي مع المملكة الهاشـمية الأردنية بتاريخ (29 - 3 - 1958)، أي قبـل سـقوط النظام الملكي بثلاثة أشـهر ونصـف في ليلة 14 مـن تموز في العام ذاته. حين كُتب دستور الاتحاد ظهر أنّ الدستور مكرّس لمعالجة الكيان السياسـي الناشئ أكثر من تعريفه للمواطنيـن الذين ينضوون تحتـه!! تقـول «المادة 8» من دسـتور الاتحـاد: (يتمتّـع المواطنـون في بلاد الاتحاد العربي على اختلاف أجناسـهم وأديانهـم ووفـق القوانيـن المرعيـة بالحريات والحقوق التي كفلها الإعلان العالمـي لحقـوق الإنسـان. ويكـون لـكل فـرد منهم حرية التملـك والتنقل فـي جميع أنحاء الاتحاد وحرية السـكن والإقامـة فـي أي جهـة مـن جهاتـه واختيـار المهنـة وممارسـة أيـة حرفـة أو تجـارة أو عمل والالتحـاق بالمعاهد التعليمية). لقد اعترف دسـتور الاتحاد

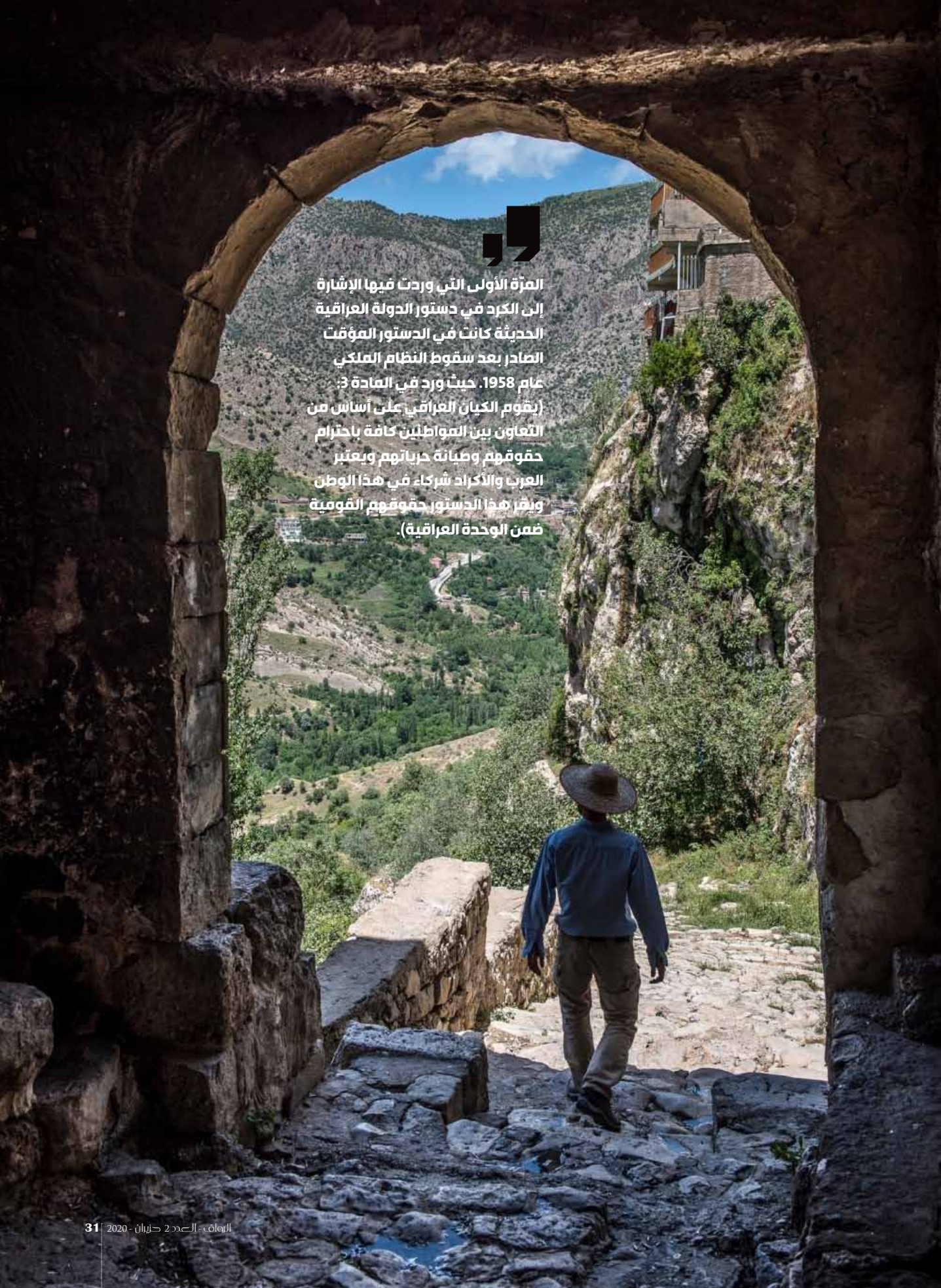

المرة الأولى التي وردت فيها الإشارة إلى الكرد في دستور الدولة العراقية الحديثة كانت في الدستور المؤقت الصادر بعد سقوط النظام الملكي عام 1958. حيث ورد في المادة 3: (يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية).

باختلاف (أجناس وأديان) مواطنيه ولكنّه أغفل، وربّما عجز، عن تعريفهم بهوية وطنية موحّدة جامعة. ومع قيام انقلاب 14 تموز ورث النظام الجديد هذه المشكلة الدستورية الحديثة فعالجها بما نقلنا في أعلاه (المادة 3) حيث اعترف ضمنيا بوجود الكرد كـ»شركاء» في الوطن، مصرحاً بأنّ العراق جزء من «الأمة العربية» (المادة 2).

هذه المشكلة ستستمر، وربما تتفاقم، في جميع الدساتير «المؤقتة» اللاحقة. فمع أن هذه الدساتير أكدت تساوي العراقيين في الحقوق والواجبات بلا تمييز في الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين (مادة 9/ 1958، مادة 19/ 1963، مادة 21/ 1968، مادة 19 - أ / 1970، مادة 38 - أولا/ 1991) إلا أنّ فكرة كون العراق جزءا من الأمة العربية بقيت صامدة لا تتزحزح. صحيح أنّ دستور 1963 و 1968 حذف كلمة «شركاء» التي توحي بالاثنينية داخل الشعب الواحد إلا أن دستوريْ 1970 و1991 زادا على حالة التسييب في تعريف العراقيين في دستور الاتحاد عام 58، وعلى حالة التعاطي مع بعضهم كـ»قوميات شريكة» كما جاء في دستور انقلاب 14 تموز، فتعاطيا مع العراقيين كـ»تكوين قومي». ورد في دستور 1970: (يتكوّن الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين، هما القومية العربية والقومية الكردية، ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية والحقوق المشروعة للأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية) (المادة الخامسة / ب. انظر أيضا: المادة السادسة / دستور 1991).

إنّ أهم ما حدث في عام 2005، السنة التي جرى فيها التصويت على الدستور الحالي، هو وضع اللمسة النهائية على هذه المسيرة حين استبدل عبارة

الاحتجاجات التشرينية المطالبة بإلغاء المحاصصة السياسية ورفض تقسيم الشعب على أسس إثنية ودينية ما هي في العمق إلا ثورة على هذه النصوص الدستورية التي فشلت في تعريف الهوية الوطنية.

(يتكوّن الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين) بالحديث عن (مكوّنات الشعب العراقي)! ومع هذا الانتقالة اللغوية يكون العراق قد ضمَّن رسميا مشكلة الهوية الوطنية في الدستور.

بعد هذه الجولة في دساتير الدولة العراقة الحديثة يمكننا تلخيص مسار الهوية الوطنية في تلك الدساتير بالنحو الآتي:

أولا: مرحلة التعاطي مع العراق والعراقيين بهوية وطنية واحدة (دستور 1925).

ثانيا: مرحلة التَّسيُّب في وصف هذه الهوية (دستور الاتحاد العربي 1958).

ثالثا: مرحلة التعاطي مع العراق كدولة عربية والعراقيين كشركاء قوميين (دستور 1958).

رابعا: مرحلة التعاطي مع العراق كدولة عربية والاعتراف بتنوع العراقيين القومي (دستور 1963 و 1968).

خامسا: مرحلة التعاطي مع العراق كدولة عربية والعراقيين كشعب مكوَّن من قوميتين رئيستين (1970 و 1991).

سادسا: مرحلة التعاطي مع العراق كدولة اتحادية والعراقيين كمكوّنات قومية ومذهبية (دستور 2005).

من الواضح أنّ هذه الخلاصة تكشف عن تدهور النظام السياسي للدولة العراقية وفشله في الحفاظ على مكتسباته الأولى التي رافقت عملية التأسيس، مكسب صياغة الهوية الوطنية الواحدة الجامعة. وقد انعكس أيضاً هذا الفشل في فقرة أخرى من النصوص الدستورية، فبعد أن ضُمِّن الدستور الإشارة إلى «القوميات» جاءت العبارة التي تقول: (يقرّ هذا الدستور حقوقهم [حقوق الكرد] القومية ضمن الوحدة العراقية) ومع تحوّل الدستور إلى الطبيعة المكوّناتية المحضة تحوّلت وظيفته من «الإقرار بالحقوق القومية ضمن الوحدة الوطنية» إلى «ضامن» لهذه الوحدة!! وهذا ما أشارت له المادة الأولى من الدستور الجاري، التي تنصّ على أن: (جمهورية العراق دولةٌ اتحاديةٌ واحدةٌ مستقلةٌ ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوريٌ نيابيٌ (برلماني) ديمقراطيٌ، وهذا الدستور ضامنٌ لوحدة العراق).

إنّ النقطة التي أودّ الإشارة إليها من وراء هذا العرض التاريخي السريع هي بيان أنّ الاحتجاجات التشرينية المطالبة بإلغاء المحاصصة السياسية ورفض تقسيم الشعب على أسس إثنية ودينية ما هي في العمق إلا ثورة على هذه النصوص الدستورية التي فشلت في تعريف الهوية الوطنية. إنّها احتجاجات تكشف عن رفض الشعب للحلول التي ابتكرها السياسيون على مدار عقود على سقوط النظام الملكي. ولهذا قلنا سابقا إنّ هذه الاحتجاجات تفرض نمطا جديدا من الحوار الوطني بين السياسيين العراقيين لم يألفوه حتى الآن. وإذا ما تشبّث الجميع بمواقفهم القديمة دون النظر لهذه المتغيرات فإنّ الأمور الداخلية للبلاد مرشحة للمزيد من التعقيد والخلاف.

مقالات

التظاهرات.. واقعها ظروفها مستقبلها

د. سالم العطواني

حرب الرموز في ساحة التّحرير

زهير الجزائري

طلبة الجامعات..

البعد الأعمق لاحتجاجات تشرين 2020 في العراق

د. عذراء ناصر

التظاهرات.. واقعها ظروفها مستقبلها

د. سالم العطواني

التظاهرات ليست حالة ترفيهية ولا عرضية في النظام السياسي الديمقراطي الحديث بل هي أحد أدواته المهمة والفاعلة التي تشترك مع غيرها من العوامل لتؤدي إلى تحقيق الغايات الواقعية لهذا النظام. ولهذا فإنَّ فصلها؛ أي التظاهرات عن هذه المنظومة الكلية يعد خطأ منهجيا في النظر إلى طبيعة هذا الأمر وإرباكا واضحا في تقييمه وتضييعا لأي جهد يبذل في هذا الاتجاه. وهذا الإشكال في المنهج هو ظاهرة شائعة في الوسط الثقافي والسياسي في مجتمعاتنا النامية عموما وفي مجتمعنا العراقي خصوصا، إذ إنَّ الترابط بين الجزء والكل والمنظومة ومفرداتها مما لا بدّ من إدراكه أولاً والإقرار بأهميته ثانياً والعمل على تلافيه بقوّة أخيراً.

بناء على ما سبق فإنّ معرفة النظام السياسي الديمقراطي الصحي، ببنيته وأهدافه نظريا من جانب ووجوده حقيقة وواقعا من جانب آخر سيسلّط الضوء الكاشف التام عن حجم الأزمة التي تكتنف التظاهرات بل ما هو أخطر من ذلك عن مدى جدوى هذه التظاهرات، وهو الجانب الأكثر مرارة من المشهد، فإنّ أي اختلال في عناصر هذا المشهد سيؤدي إلى حالة ضباب وتكسُّر حتمية فيه.

وهنا وفي الحالة المرضية وغير الصحية للنظام السياسي قيد الوصف فإنّ التظاهرات أمامها تحدٍ قد يتجاوز قدراتها وهو أن تتمكّن إما من تغيير النظام إلى نظام صحّي سليم أو - وهذا لا يقل صعوبة - أن تصلحه وتنقله من الحالة غير السويّة إلى الحالة السويّة، وبالتالي فإنّها تتحوّل أو يراد لها أن تتحوّل من مفردة محدودة القدرات ضمن نظام ديمقراطي طبيعي إلى قوة صانعة للنظام أو مغيِّرة له بصورة جذرية ولهذا وقع الخلط الواضح والغريب بين التظاهر والثورة وبين السلمية والعنف، هذا الخلط قد طال طرفي المعادلة، أي الحكومة والمتظاهرين وكلّ الأطراف المتّصلة بهما.

فاذا أضفنا إلى ما سبق أنّ أطراف النظام السياسي المريض ترتبط بقوّة بأطراف خارجية شديدة الضراوة، شديدة القوّة والتأثير، شديدة الاختلاف في المنهج والأهداف لعرفنا أيّ محنة نعيش. فلو كان الأمر يتعلّق بقوى داخلية محلية لا تعني للقوى الخارجية شيئا لهان الخطب ولكن الأمر يأخذ بعدا خارجيا يصل إلى توصيفه بمعركة وجود بين الأطراف المتنازعة على أرض الوطن. لذا يتّضح أن واحدا من الجوانب الخطرة لعدم الفهم للواقع الراهن للتظاهرات هو أن يتمّ توظيفها لغايات لا تتطابق بالضرورة مع غايات المتظاهرين بل هي لجهات تمتلك القدرة على فهم التظاهرات وتوجيهها.

كلّ ما سبق وبوصفه العام لا المسهب يلقي بظلال قد تبدو قاتمة على التظاهرات وعلى واقعنا السياسي برمته، ولكن ورغم أنّ الحقيقة فيها قدرٌ كبيرٌ من المرارة الا أنّها الخطوة اللازمة لأي تصحيح ولو على المدى الطويل خصوصا وأن حركة المجتمع في ظل الأزمات الحادّة يصعب التنبؤ بمفاجآتها. إنّ تبسيط الأشياء لا يخدم أبدا عملية الإصلاح ولو في جزئها التشخيصي ونظرة بسيطة إلى خطوات البناء للأمم الناهضة توضّح

دون شك أولا وقبل كل شيء شجاعتها في رؤية الواقع المزري كما هو. وسيبقى الحالمون والواهمون وأصحاب الشعارات والأمجاد والأحقاد دائما في الدرك الأسفل من سُلّم المجتمعات المتطلّعة إلى واقع أرقى وحياة جديرة بالعيش والاستمرار.

إذا انتقلنا من خارج التظاهرات إلى التظاهرات نفسها لنستكشف بعض أخطاء التظاهرات والمتظاهرين أنفسهم التي تعكس الكثير من أمراض المجتمع ككل لوجدنا أهم الأخطاء عدم تقبُّل النقد أو الإشارة إلى الأخطاء أو الخطايا التي حدثت وتحدث فيها، وكأنّ هذه التظاهرات قد اتّشحتْ برداء العصمة ومسوح القداسة ولا يجوز التقرُّب من نقدها حتى وإن كان ذلك يصبّ في صالحها وقد انجذب لهذا الفخ الكثير من الإعلاميين والمثقفين البارزين لينساقوا إلى لغة التسقيط والنيل لأدنى سبب وليكشفوا بذلك أنّهم جزءٌ من الإشكالية العامة في إسقاطاتها المتنوعة. هذه الأخطاء أدى تراكمها إلى انفصال الكثير من قطاعات المجتمع عن التظاهرات وبدل أن تكسبهم جنبها فإنّها أثارت الكثير من المخاوف والشكوك والخوف من المجهول وخسرت جوانب مشرقة كانت قد أضاءتْ فترات من التظاهرات ومن مستويات علمية وثقافية رفيعة.

ويمكن الإشارة إلى بعض السلبيات؛ منها التّماس مع التابو أو المحظور الديني والتركيز عليه مع عدم الحاجة لذلك ومع الواقع الدامغ على شراكة الجانب العلماني بالأزمة والفساد، والتركيز الواضح أيضا على طرف من أطراف الصراع الداخلية والخارجية دون الآخر. إضافة إلى كثير من الشعارات والأهازيج التي أثارت مخاوف جادّة كونها من شعارات مرحلة الدكتاتورية السابقة مع هيمنة رموز إعلامية غير بريئة سابقا وحاليا ومؤشرعليها بالاصطفاف أو الدعم من جهات سياسية فاسدة وبعضها متهمة بالإرهاب. وقد يقول البعض إنّ التظاهرات ليست حالة واحدة ليتمّ محاسبتها بشكل دقيق وحدّي وكأنّها منظومة منطقية، والجواب أنّ المقابل الشعبي المتأثر والمستجيب سلبا للتظاهرات أيضا ليس كذلك بل يتأثر ويُستَفَز بالشعارات والتصرفات غير المقبولة لديه التي تسود التظاهرات وتصبغها بصبغتها، إضافة إلى التَّكلُّم باسم الشعب في شعارات سياسية انحيازية واضحة مع أنّ كلمة الشعب كلمة فضفاضة يدّعي الكل امتلاكها دون الآخرين. وكان الأولى والأصح التركيز على الشعارات التي تخدم المطالب الخدمية غير الخلافية التي يتّفق بشأنها.

وقد نوهنا سابقا بارتباط التظاهرات كنشاط مجتمعي بالمنظومة السياسية نفسها وبالحالة المرضية التي تعانيها، إذ يعاني النظام السياسي الحالي من خلل بنيوي ناشئ من الاضطراب التوصيفي فيه: طائفي أو قومي، والتشرذم في كلا الأمرين أصابه في مقتل، بينما نجد من الحقائق الواضحة في الأنظمة السياسية المستقرة أن تستند إلى المواطنة. ولم تستطع كل محاولات التلميع والادعاء من كل الأطراف السياسية الموجودة أن تخفي استقطابها الطائفي والعرقي أمّا فعلا أو ردّ فعل، بل إنّها سحبتْ بعض الشخصيات السياسية العلمانية قسرا إلى هذا التوصيف بناء على أصولها الطائفية أو العرقية لتبرز بذلك عمق الأزمة وتجذُّرها في التّوجُّه السياسي الجديد.

فاذا انتقلنا إلى أهداف النظام السياسي السليم وكونها أهداف خدمات لوجدنا تداخل العقائدي بالخدمي بل تفوّق

ستكشف بعض أخطاء التظاهرات والمتظاهرين أنفسهم التي تعكس الكثير من أمراض المجتمع ككل لوجدنا أهم الأخطاء عدم تقبُّل النقد أو الإشارة إلى الأخطاء أو الخطايا التي حدثت وتحدث فيها

يعاني النظام السياسي الحالي من خلل بنيوي ناشئ من الاضطراب التوصيفي فيه: طائفي أو قومي، والتشرذم في كلا الأمرين أصابه في مقتل، بينما نجد من الحقائق الواضحة في الأنظمة السياسية المستقرة أن تستند إلى المواطنة

الأول وهيمنته وأحيانا انفراده في التحشيد الانتخابي والواقع العملي بعد الانتخابات. مع أنّ الجانب الخدمي ليس هو الهدف الحقيقي فقط لأي نظام سياسي سوي بل إنّ التركيز على الأهداف والبرامج الخدمية هو الكفيل بتجاوز كلّ التّشققات الطائفية والعرقية في المشهد السياسي. وأصبحت شعارات مظلومية الشيعة والكرد وتهميش السنّة هي السائدة بدل شعارات الخدمات كالسكن والصحّة والضمان. وعندما نأتي إلى الكثير من ردود فعل الكتل السياسية نحو التظاهرات لوجدنا أنّ بعضها المناهضة لهذه التظاهرات تتّجه إلى ذات الإشكالية في التخويف من الاكتساح الطائفي المضاد بينما يتّجه الطرف الآخر إلى الحثّ على التظاهر لتجاوز الهيمنة الطائفية الراهنة بزعمه. إنّ الأغلبية السياسية التي تشكّل أهم أركان المنظومة الديمقراطية التي تدفع إلى التنافس البرامجي والخدمي لكسبها تحوّلتْ إلى أغلبية طائفية مكرّسة أدّتْ إلى اصطفاف طائفي مختلف أو قومي منعزل واقعا وشعارا ومنهجا وتقلص الاصطفاف الأخير إلى هيمنة عشائرية بل عائلية. هذا الأمر؛ أي أمر تحويل الأغلبية السياسية ذات البرنامج الخدمي إلى أغلبية طائفية أو قومية أدّى إلى توجس

الأغلبية السياسية التي تشكّل أهم أركان المنظومة الديمقراطية التي تدفع إلى التنافس البرامجي والخدمي لكسبها تحوّلتْ إلى أغلبية طائفية مكرّسة أدّتْ إلى اصطفاف طائفي مختلف أو قومي منعزل واقعا وشعارا ومنهجا وتقلص الاصطفاف الأخير إلى هيمنة عشائرية بل عائلية

وتحفز الطرف المختلف طائفيا وقوميا بشكل دائم مما يولد عنصر اضطراب مستمر وقابل للانفجار في أي لحظة إذا لم نفترض تعاطفه مع أي عملية زعزعة في العملية السياسية لإعادة توزيع الأدوار.

إنّ الوضع المتوتر إقليميا ودوليا وطبيعة الأنظمة المحيطة بالبلد والمؤثرة فيه بقوّة تلقي بظلال ثقيلة على المشهد السياسي العراقي، وكلّها قوى ضاغطة ومهيمنة على الحالة العراقية بحكم ضعف الأخيرة ووهنها وقلة خبرتها وبالتالي اختيارها أو اضطرارها للاحتماء أو الانتماء لهذه القوى المتصارعة على الساحة لعراقية. كما أنّ هذه القوى المجاورة للبلاد يتشابك في تناقضاتها العقائدي بالقومي بالسياسي على مدار حدود الوطن بلا استثناء، بل إنّ الطرف الدولي المؤثر والراعي لعملية التغيير لم يطمئن أبداً لمصالحه وضمانها إضافة لمصالح أحد أهم حلفائه ذات التوجّه الطائفي العرقي المزدوج وتوجسه الدائم من الوضع العراقي وتدخله فيه. إنّ الإمكانات الهائلة بشريا أو تقنيا أو سياسيا وإعلاميا التي يمتلكها أطراف الصراع الإقليمي والدولي في العراق مقارنة مع الإمكانات الضعيفة للحالة الوطنية العراقية المستقلة تجعل الأزمة العراقية معقّدة بشكل لا مثيل له.

فإذا وصلنا إلى آفاق الحلّ الذي يلتقي مع مطالب المتظاهرين الصحيحة والمشروعة لوجدناه ينحصر في أمرين بناء على المعطيات السابقة:

أولاهما: وهو الأصعب أن تبرز قوة عراقية تتجاوز الاصطفافات الطائفية والقومية وتطرح برنامجا خدميا يستقطب العراقيين ويوحدهم تحت مظلة الوطن والمواطنة وتفرض هذه القوّة وجودها واحترامها وتطمئن كل الأطراف الخارجية المتصارعة على الحدّ المقبول من المصالح المشتركة.

وثانيهما: أن تدرك هذه الأطراف الداخلية والخارجية المتصارعة نفسها خطورة استمرار الصراع وتتوصل إلى وضع تصالحي يحفظ مصالحهم إلى الحدّ الأدنى عل الأقل ويضمن استقرار البلاد وتحقيق مطالب الشعب ونزع فتيل التوتر في أنحائه خدمة للسلام العالمي وضمانا لحقوق الإنسان التي يتبجّح الجميع بالسعي لها.

حرب الرموز في ساحة التّحرير

زهير الجزائري

من الطابق الرابع عشر في (المطعم التركي) قبيل الغروب بقليل سيبدو المشهد شبيها بالوهم تحت سحابة شفيفة من بلل النهر وغبار الأرض. مع ذلك يبدو المشهد كاملا : ساحة التحرير وجسر الجمهورية والمنطقة الخضراء. في هذا المثلث حشدٌ من رموز متداخلة ومتعارضة، رموز تنتج رموزاً أخرى.

ساحة الرموز

من الشـرفة الخلفية للبرج تبدو سـاحة التحرير غابةً من أعلام تخفـق فـي الريـح، تحتها غابة مـن رؤوس تهتـف دون صوت (أريـد وطنـا!). في الحـروب والمواجهات الحاسـمة يكتسـب العلـم قيمـةً مضاعفةً فيفرز في المناطق العلية عند كسـب الأرض. في المعركة الحالية انتزع المتظاهرون رمزية العلم من السـلطة الطائفية، فصار علامتهم المميَّـزة ((Trade Mark. يرفعونه فوق أكتافهم، يلوّحون به فوق رؤوسـهم، يلبسونه عبـاءةً حيـن يتقدَّمـون نحو الحاجـز، يتدثـرون به حيـن ينامون ويصلّـون عليـه. هو رمز للوحـدة الوطنية "التـي نمثلها نحن". تحـت العلـم خلـق المتظاهرون الذيـن اعتصموا في السـاحة هويـةً وطنيـةً مقاومةً عابـرةً للطوائف. خصومهـم وقتلتهم عرفـوا ذلـك بالممارسـة، مـن يحمـل العلـم فهـو متظاهـر بالضرورة أو متعاطف مع المتظاهرين.

الرمـوز تمـلأ السـاحة التـي هي بحـدّ ذاتها رمـز الرمـوز، دائرة تتوسَّـط مدينة دائرية، الدائرة هي رمز اكتمال النفس البشرية وترتبط بالمقدَّس على شـكل هالة تحيط وجوه القديسـين أو قبّة دائرية تعلو المتعبّدين وتحتويهم. ساحة التحرير هي نقطة تقاطـع والتقـاء الطرق المؤدية لأرجـاء المدينة، وهي المكان الذي تتحدَّد منه الاتجاهات. خطة السـلطة منذ البداية كانت احتلال المكان بعد إعلان منع التجول يوم...؟ ثم نشـر الآليات والقوات المدرّعة في السـاحة لمنع المتظاهرين من التَّجمُّع. سـيتبعثر المتظاهـرون، كمـا تخيَّلت السـلطة وينقطعون عن بعضهـم، وعن الجمهور فـي البيوت إذا انقطع فضاء التواصل الألكترونـي ويضيع الحدث. المتظاهرون كانوا أسـرع فانتزعوا هذا المكان من السلطة وتثبَّتوا فيه فأسقطوا هيبة السلطة ابتداءً بالساحة. في هذا الحيّز الرمزي أقام المعتصمون سلطة تطوعيـة مثالية مقابل سـلطة فاشـلة في الجانـب الآخر من الجسـر. جهاز أمنـي يفتّش الداخلين ويراقب المندسّـين، جهاز للدفاع عن حدود هذه الدولة المصغرة وسواترها الإسمنتية، جهاز تطوعي شاب للصحّة ومعالجة الجرحى والمصابين، جهاز بلـدي لنظافـة السـاحة، أجهزة لتحضيـر الطعـام وتوزيعه بين المعتصميـن، وأجهـزة للثقافة؛ لتزيين نفق السـاحة باللوحات وعـرض مسـرحيات ومحاضـرات وتوفيـر كتب للقـرَّاء. والأهم جهاز نقل على شـكل أسـطول من سـيارات (التك تك)، وهي بحد ذاتها رمز الهامشـية لأنّها ممنوعة من السـير في الطرق الرئيسة واختصت بنقل المهمّشين في المناطق المهمّشة.

مركـز هذه السـاحة هو نصـب الحرية الذي وضـع على منصّة أخذت شـكل لافتة في تظاهرة. مـن تحت هذه المنصّة تخرج التظاهـرة باتجاه الجسـر وهـي تحمل الشـعار المركـزي (نريد وطنا)! وتكمن رمزية هذا الشعار المختصر في الإنكار والاتهام والحلم. هـذا المكان الذي نحن فيه ليس وطناً، لقد حولتموه إلـى مزبلـة، والاتهام موجَّه للسـلطة الحاكمة (أسـوأ عاصمة للعيـش، أسـوأ جـواز سـفر، ثالـث أفسـد حكومـة...) ونتيجة لذلـك نتظاهـر لنطالب بوطن نفخر به ويفخر بنا.. هكذا يفسّـر المتظاهرون شعارهم.

بين السـاحة كمركـز للمتظاهرين وبين السـلطة التي تظاهروا ضدَّها يقوم (جسـر الجمهورية). الجسـر يكتسب رمزية جديدة كونـه يفصـل بين سـلطتين: سـلطة الحاكمين فـي المنطقة

الخضراء مقابل سلطة المتظاهرين في ساحة التحرير. ويكتسب كلّ يوم رمزيات مضافة من خلال الصدامات عند الحواجز. عليه يتساقط الشهداء كلّ يوم ويتركون دمهم على إسفلته. شبان الساحة سينظرون إليه ويرون المشهد ذاته: شاب بعمرهم تقدَّم نحو الحاجز وهو يلوّح بالعلم هاتفا: سلمية! الرصاصة أصابته في صدره.." هذا المشهد غير سبب وجودي في الساحة، في الأول نزلت لأخذ حقي، بعدها عرفت مع أيّ حكومة أتخاطب ولذلك غيّرتُ رأيي، صرتُ «أريد وطنا". واقفا في مكاني داخل الساحة، أرفع يدي بتردُّد، أريد أن أقنع الشباب بعدم الاقتراب من الجسور:

- المنطقة الخضراء؟ لا تستحق كل هذه الدماء لأنّ الكلّ تركوها وصارت مجرد جدران.

لكنّ الشبان لا يفكّرون مثلنا، فقد ولدوا وكبروا مع العالم الافتراضي الذي يقدّمه الإعلام الجديد، يريدون أن يسجّلوا لحظات قي غاية الرمزية. أن يصلوا إلى حصن السلطة ويأخذوا الصورة الساخرة وهم على كراسي حاكميهم وقتلتهم. على خلافنا يرى المتظاهرون، وهم يندفعون نحو السواتر ويسقطونها، بالتّتابع، بأنّ الأهداف قريبة يمكن رؤيتها بالعين المجردة، الدم سيقرّبها.

الجسر بالنسبة للمتظاهرين هو المكان النموذجي لتمارين الشجاعة حيث الإرادة في أعلى تجلياتها تقابل الموت. هل يستحق الجسر كلّ هذه التضحيات؟ لم كانت الجسور مهمّة في كلّ المعارك التاريخية بين المتظاهرين والسلطة؟ النهر يقسّم المدينة إلى نصفين (كرخ و رصافة). يريد المتظاهرون أن يلتقوا ليوحّدوا الصوبين. تريد السلطة أن تمنع ذلك فتنصب رشاشاتها المتوسطة فوق الجسر أو فوق منارة تطل عليه لتحصر المتظاهرين حيث لا جدران تحميهم ولا أزقة لينسلّوا إليها. يسقط الشهداء عادةً على الجسر. لذلك سُمِّي أولها (جسر الشهداء) تيمناً بشهداء وثبة ١٩٥٢. لا بدّ أنّ الجواهري كان على الجسر حين قال:

نصفانِ بغداد فنصف محشر ساحاته اكتضت ونصف بلقع

متماوج الأشباح حزنا ما به إلا حشا دام ووجه أسفـــــــع

بين الساتر الإسمنتي على جسر الجمهورية وصدور المتظاهرين مساحة فارغة. على الأرض المسفلتة بين الاثنين تناثرت مظاريف الطلقات وقنابل الغاز الفارغة. في الفضاء الفارغ بمستوى الصدور بقعٌ من دخان خانق يدخلها الشبّان ويخرجون مختنقين وقد فقدوا الاتجاهات. وراء الساتر، ساترٌ آخر، بعده ساتر، خلف سلسلة السواتر تختفي السلطة قي

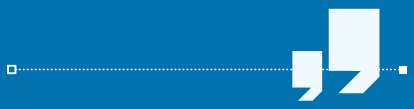

معظم الحاكمين تربّوا في أحزاب تخنق الخيال تحت وطأة الواقعية السياسية، لذلك تحدّد مخيال السلطة بالأفعال التقليدية التي اتبعتها كلّ السلطات الفاشلة قبلهم، قمع مشدّد ووعود غير قابلة للتحقيق من أجل إعادة تدوير السلطة ذاتها

الزمن هو موضوع الصراع بين المتظاهرين والسلطة، الفارق في العمر كبير. المعدل الوسطي لعمر الحاكمين يقارب الستين، بينما معظم المتظاهرين دون العشرين. أربعون عاما من فارق الحياة، الزمن بالنسبة للسلطة ضيّق جدّاً. لذلك تحاول أن تكسب أكثر ما يمكن من الوقت لتعيد تشكيل نفسها وقواها

المنطقة الخضراء.. تحكم البلد ولا تراه، لكنّها تتهجّس ما فيه من مخاطر. مخاطر لا تتهدّد الدولة المجرّدة فحسب، بل تتهدّدهم شخصيا وعائلاتهم وأملاكهم المسروقة من لقمة هذا الشعب الغاضب. هناك جملة تتردّد هنا كالكابوس ـ قال لي مستشار يسكن المنطقة الخضراء : "سقط الساتر"! أكاد أسمعها كلّما رنّ التلفون. من هذا الخوف تنبثق رموز السلطة.

معظم الحاكمين تربّوا في أحزاب تخنق الخيال تحت وطأة الواقعية السياسية، لذلك تحدّد مخيال السلطة بالأفعال التقليدية التي اتبعتها كلّ السلطات الفاشلة قبلهم، قمع مشدّد ووعود غير قابلة للتحقيق من أجل إعادة تدوير السلطة ذاتها. لم تنتج السلطة في محاولات الدم والمداهنة غير رمزين: (الجوكر) و(الطرف الثالث). استقت السلطة رمزية الجوكر من الفيلم الذي لم تشاهده ولكنّها كرّرته بالسماع. لم تدرك ولا تريد أن تدرك ما وراء الفيلم من حياة هامشية في مجتمع يرفض دمج الجوكر كفرد فيه، فيتحوَّل إلى جمهور. الثقافة السلطوية -الدينية تعرف الشيطان وتعرف كيف تشيطن الآخرين فتحيل الظاهرة إلى خلل في التربية العائلية أو علّة في النفس من الخالق. حين تتودّد السلطة للمتظاهرين تتلبّس ثوب الأب القاسي الذي يريد أن يُجنِّب

أولاده صحبة السوء حرصاً عليهم فتستخدم الرصاص الحي والغاز المسيل للدموع. الجوكر الذي تقدّمه السلطة كرمز للشر المطلق صار شخصية أليفة في الساحة، يتجوّل بين الناس دون أن يؤذي أو يفزع، صار رمزاً للمهمّشين في الساحة. ولكي تتبرّأ السلطة من مسؤولية الدم تخلط ما هو مادي بما هو وهمي بإلقاء آثامها على شخص يتحمّل عبء جرائمها هو (الطرف الثالث)، وهو القاتل غير المشخّص وغير المسمّى. يزداد رعباً كلّما ازداد غموضا. ينـدس خلف القوات الأمنية المكلّفة بحماية المتظاهرين، يختفي في الأزقة المظلمة كاتماً أنفاسه وإصبعه على زناد كاتم الصوت ليغتال الناشطين عند خروجهم من ساحة التظاهر. المتظاهرون كشفوا اللعبة بتصوير الشخص الثالث مقنّعاً مع عدّة القنص يقف على جانب المنصّة الأيمن، بينما وقفتْ في جانب المنصّة الأيسر السلطة ممثلةً بشخصية رئيس الوزراء وهو يلقي كلمته: القتل والتبرير.

الزمن ... الزمن

الزمن هو موضوع الصراع بين المتظاهرين والسلطة، الفارق في العمر كبير. المعدل الوسطي لعمر الحاكمين يقارب الستين، بينما معظم المتظاهرين دون العشرين. أربعون عاما من فارق الحياة، الزمن بالنسبة للسلطة ضيّق جدّاً. لذلك تحاول أن تكسب أكثر ما يمكن من الوقت لتعيد تشكيل نفسها وقواها. كثيرٌ من الوعود لتمتص بعض الغضب. وقد عجزت وما عادت وعودها مقنعة تراهن على الزمن. كلّما طال ستتكفّل الطبيعة؛ البرد والأمطار بإنهاء التظاهرات. تدرك أنّ الزمن لا ينبض لصالحها فتحاول أن تمدّده. رئيس الوزراء المطالب بالإقالة عادل عبد المهدي، قارب الثمانين من العمر، قالها بوضوح إنّ حكومته ستستمر بالعمل، بوتيرة أسرع تحت ضغط التظاهرات، تجتمع وتصدر قوانين تأخرت، وهم، المتظاهرون، سيبقون في الساحات، لا خوف منهم: الزمن، كما اعتقد، كفيل بتبريد الأعصاب وتحويل الرصاصة إلى وردة.

مقابل ذلك يرى المتظاهرون الأهداف قريبة، هناك عوائق، كلما تأخر الحاكمون، سنُصَعِّد ونجعل الزمن أضيق. يقول المعتصمون إنّهم لن يغادروا الساحة (حتى تتحقّق المطالب)... الأمر متوقف على تمسُّكنا بالساحة. يتباهون بأنّ صبرهم لن ينفد. مرّ البرد وازداد برداً، تساقط المطر وبلّل أفرشة النوم، تساقط الثلج وكلّل لحى المتظاهرين... مع ذلك بقيت الحياة في ساحة الاعتصام أمتع كثيراً من الحياة مع ذلة الفقر. ٤٦٪ من المتظاهرين عاطل عن العمل وهو موجود أصلا في الساحة. خلال إقامتهم في الساحة تتحوّل المخيلة إلى أفعال وينتجون مزيداً من الرموز. الموروث القديم المتجدّد للمواكب الحسينية يتجاور مع التكنولوجيا الحديثة دون تنافر، الخيام المنصوبة في العراء دليل على إقامة مؤقتة في الطريق لمكان آخر. بالنسبة للحسين كان المكان الآخر هو الكوفة، هناك أنصاره كما اعتقد وهناك السلطة الظالمة. وبالنسبة للمتظاهرين في ساحة التحرير يقع المكان الآخر في الجهة الأخرى من الجسر. قدور الطعام الضخمة تطبخ (القيمة) التي اقترنت بالعاشر من عاشوراء يوم مقتل الحسين، وهم مثله ينتظرون الشهادة. لم يعد الحسين في خطاب الساحة حكاية للبكاء، بل ثورة على الظلم، وأعاد الشباب إنتاج فاجعة كربلاء فحوَّلوا حرق الخيام الحالي من قبل السلطة ومليشياتها بأنّه استمرار لفعل يزيد بمخيم الحسين.

في الساحة، ودون أي منظم خارجي تنشأ قيم ثقافية مشتركة وتتولّد رموز مشتركة من خلال التفاعل بين الأفراد داخل الجماعة. من خلال هذا المشترك تتجاور الرموز الحسينية مع أضوية الليزر والألعاب النارية وشاشات العرض الضخمة والنقل الحي عبر الفيس بوك وتويتر. الرموز القديمة تتجدّد وتتأصّل: عبد المحسن السعدون لبس مثل المتظاهرين قناعاً ضد الغاز والرصاصي حمل علم المتظاهرين... وسائل التواصل الاجتماعي تُغْنِي المخيلة برموز من تجارب قارات أخرى مثل صورة جيفارا وقناع الجوكر وبالونات السلام، شجرة عيد الميلاد من أعلام عراقية ورمز الحب في عيد فالنتاين تتوسطه خارطة العراق. التنظيم الأفقي لجمهور الساحة يبرز الأفراد على حساب الهرمية الحزبية .. الأفراد الذين امتلكوا فردياتهم كاملة وسط هذا المهرجان الجماعي وجدوا أنفسهم متكافئين ومتكاملين مع الآخرين دون أن يفقدوا هويّتهم كأفراد، لذلك مع الرموز المشتركة يخلق كل واحد رمزه الخاص، وكلّ واحد يريد أن يكون رمزا مرئيا بوضوح أمام الآخرين: أزياء وتسريحات غريبة وملفتة، أقنعة، وقوف في أماكن عالية، لافتات تكشف روح الدعابة. مع كل ذلك خلق المعتصمون وعياً جديداً غيّر حياتهم. المحاسبة المعتصمة رؤى خلف تقول: «أنا هنا أرى العراق الذي أحلم به، عراقاً مليئاً بالتضامن والتكافل والتآخي والحرص على الممتلكات العامة، أشعر أن هذا الفضاء هو الأمل الذي تتوقّف عليه حياتنا القادمة».

طلبة الجامعات..
البعد الأعمق لاحتجاجات تشرين 2020 في العراق

«عصب الاحتجاج ونبضه الأسبوعي»، «القمصان البيضاء أو المدّ الأبيض»، هكذا يصف المحتجون في العراق مشاركة طلبة الجامعات أسبوعياً في ساحات الاحتجاج في بغداد والمحافظات. توضّح إحصائيات متنوّعة مشاركة معظم فئات المجتمع العراقي في الاحتجاجات منذ اندلاعها في تشرين الثاني 2019، لكن على ما يبدو أنّ الزخم الحقيقي لتكريس الاحتجاج بدأ منذ التصعيد الذي دعا إليه المحتجون للاعتصام المدني واستجابت له بعض النقابات المهنية ومنها نقابة المعلمين في ديسمبر\كانون الأول الماضي، معلنةً وقف الدوام الرسمي في المدارس، الأمر الذي استجاب له طلبة المدارس والجامعات لعدة أيام. أفرزت هذه الدعوات ردود فعل متباينة بين الرفض والقبول وسرعان ما أُطلقت الدعوات لإعادة دوام المدارس الابتدائية والثانوية وعدم جرّ التلاميذ ممن هم في سنّ التعليم الابتدائي والثانوي للحراك السياسي.

د. عذراء ناصر

هـذا لـم يمنع اسـتمرار إغـلاق المـدارس فـي مختلف المحافظـات الجنوبيـة العراقيـة وفي مناطـق مختلفة مـن بغداد بحسـب شـهود عيـان. الشـريك الفاعل كان طلبـة الجامعـات الذيـن إتّخـذوا الحـرم الجامعـي فـي البداية منطلقاً لتجمعُّهم أسبوعياً لدعم التظاهرات في ساحات الاحتجاج في بغداد، ثم توزَّعتْ أماكن تجمعاتهم وصارتْ لهم مقرّات هي عبارة عن خيم ثابتة في ساحات التظاهر تعنون بعناوين جامعاتهم وكليّاتهم.

تطـوُّر التنظيـم بيـن الطلبـة خلـق الحاجـة إلـى دعـم الاعتصام بطرق سـلمية لاسـتدامة الحراك فاسـتدعتْ ظهـور تشـكيلات منظّمـة فـي السـاحة مثـل تشـكيل سُـمّي لاحقا بـ «فوج مكافحة الـدوام» أخذ على عاتقه متابعـة الاعتصـام فـي الجامعات والتثقيـف ضد عودة الـدوام دون تحقيـق المطالـب التـي خرجت مـن أجلها الجماهير. وفق تقرير نشـرته صحيفة المدى مؤخراً إتّخذ هذا التشكيل وظائف وتسميات عدّة وتمّ تغيير تسميته إلى «فوج شباب الثورة الأبطال» في محافظة ذي قار، التي شـهدت تصعيداً كبيـراً خلال فترة الاحتجاجات، بعد الاتفاق مـع المتظاهرين في سـاحة الحبوبـي والزيتون لدعـم المتظاهريـن فـي المحافظـة ولبيـان حقيقـة الادعـاءات التي وجِّهـتِ الاتهامات إلى الطلبة بالتخريب بعـد حـوادث عـدّة عند بوابـات جامعة واسـط وجامعة العين الأهلية في ذي قار نفسها.

أبـدى مجموعـة من طلبـة الجامعـات في حـوار ميداني معهـم، طلبوا عدم ذكر أسـمائهم؛ اسـتيائهم من إهمال مطالبهـم وعدم التضامن معهم من قبل الجامعة وعدم التصريـح بموقف رسـمي يدعم اعتصامهـم أو يدفع إلى تحقيقها. أوضح الطلبة أنّ أعداد من لم يلتزموا بالاعتصام في أوقات متفرّقة لم يتجاوز 35 طالباً في مراحل مختلفة وقـد كان تحـت ضغـط من الأهـل أو لمصالـح طائفية أو سياسـية علـى حدّ قول زملائهـم. كما بيَّنـتْ طالبات من كليـة الهندسـة أنّ أعـداد الطالبات المشـاركات كان أكثر فـي كلّ مـرّة مـن أعداد الطلبة الشـباب وقد شـكّل هذا الأمـر لهـنّ مصدر فخر كبير وأنّ الأعـداد كان يمكن لها أن تتضاعف لولا موقف الأقسام الأخرى التي فضّلتِ الحياد في بعض الأحيان ربّما من «يأسهم من أي استجابة جادّة من القوى السياسـية في تحقيـق المطالب». يوضّح أحد الطلبة أنّ موقـف الطلبة المعتصمين هو موقف وطني وأضاف بهدوء عند السـؤال عن سـبب خروجهم للساحات وامتناعهم عن الدوام أنّ السـبب هـو «تحقيق المطالب أو يرجعون الشـهداء!» في تصريح مباشر يشير إلى العنف الـذي تعـرّض لـه المحتجّـون فـي مختلـف المحافظات. أوضـح الطلبـة أنّ المعتصمين يتجمّعـون ويتوجّهون إلى سـاحة التحرير في بغداد منذ فترة طويلة وأنّهم يشعرون بالفخـر لأنّ الاحتجاجـات، بحسـب قولهـم، سـواء حقّقتْ مطالبهـا السياسـية أو لا؛ قد حقّقتْ أهـم الإنجازات في العراق منذ مئة عام، فهم يرون «أنّ هذه الثورة الطلابية حقّقـتْ وعيـاً جديـداً وإنجـازات ثقافية لم يكـن بالإمكان تحقيقهـا أو تخيُّلهـا». يضيـف الطلبـة أنّ أهـم مطالبهم الآنية القضاء على الفسـاد وهذا لن يتمّ بترشـيح أيٍّ ممن لهـم علاقة بالأحزاب السياسـية، وأنّه «لا وجود لإمكانية بأن يصوتوا لأيٍّ من الأسماء التي طرحتها الأحزاب كونهم خرجـوا ضدّها في المقام الأول». يـرى الطلبة المحتجون أنّ سـقوط الحكومـة باسـتقالة رئيـس الوزراء عـادل عبد المهـدي لن يكـون كافياً وأنّهم غيـر متخوفين من دخول البـلاد فـي الفوضى أو الفراغ السياسـي، لأنّ «لا فوضى أكبـر مما وصل إليه العـراق» كما يقول طالب آخر بانفعال واضـح. عـدّ طلبة الجامعات المشـاركون فـي التظاهرات تصـرّف أعضـاء البرلمـان الحالي «اسـتفزازياً» لهـم وأنّهم رغـم هـذا لن يتخلّـوا عن مطالبهـم، لأنّهـم «طالعين من أجـل مبدأ وقضيـة وطن»، رغـم شـعورهم بالخذلان من الطلبة الذين لم يسـاندوهم لكن هذا لن يؤثر في استمرار إضرابهم لا سـيما أنّهم يعلمون بالضغوطات التي يتعرّض لها بعضهم من الأهل أو التهديدات أو غيرها.

يبـدو للمراقـب واضحـاً أنّ الطلبة يخطّطـون بتنظيم عالٍ

يرى الطلبة المحتجون أنّ سقوط الحكومة باستقالة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي لن يكون كافياً وأنّهم غير متخوفين من دخول البلاد في الفوضى أو الفراغ السياسي، لأنّ «لا فوضى أكبر مما وصل إليه العراق»

في ما بينهم لتصعيد أسـبوعي ويقدّمون رسـالة للقوى السياسية كما يوضّح لي أحدهم أن «احذروا الشعب» في إشارة إلى أثر طلبة الجامعات العالي في الشارع العراقي، كونهـم يشـكّلون القطّـاع الأوسـع للشـعب ويتّخـذون موقـفَ حاملي لواء تحقيـق المطالب. حمل الطلبة خلال مشـاركتهم فـي السـاحات شـعارات عبّروا فيهـا عن هذا وأخـرى داعمـة للمحتجّيـن وتعزيـز موقفهـم يطلقونهـا بلافتات مرّة أو أهازيج مثل:

«گواه الله ابن التحرير ما شاف الراحة
گلوله القمصان البيض طبت للساحة»

وبحسب تقارير الصحف المحلية فإنَّ الاحتجاج الذي يخفت خلال الأسبوع يعاد تجديد الثقة به من خلال زخم مشاركة الطلبـة بـ «المـد الأبيـض» فـي إشـارة إلـى زي الطلبـة بالقميـص الأبيـض فـي الجامعـات العراقية وإشـارة إلى سـلمية هذه المشـاركة دعما للشـباب المحتج ولتحقيق الحفـاظ على زخم الاحتجاج المسـتمر منذ مطلع تشـرين الأول الماضـي. وضع هذا الاعتصام الوزارات المعنية في مأزق اسـتدعى السـرعة في تقديـم بدائل لدفـع الطلبة وتشـجيعهم للعـودة إلى مقاعد الدراسـة قدّمت خلالها وزارتا التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية تقويما بديـلا للعـام الدراسـي أُلغيـت مـن خلالـه جميـع العطل لتعويـض المناهج واسـتكمال متطلبات العام الدراسـي، الأمر الذي دفع الطلبة إلى العودة التدريجية إلى الدراسة وإيجاد بدائـل تنظيمية بالمقابل تتيح لهم الإسـتمرار في الدراسـة والمشـاركة في التظاهرات في الوقت نفسـه، بما لا يتسبَّب بضياع العام الدراسي نظراً للظروف الصعبة التـي يواجههـا بعضهـم فـي توفيـر متطلبـات الدراسـة والاسـتمرار فيها. يظهر للمتابع لحركة الاحتجاج أنّ حضور الطلبة أكثر استرخاءً وتنظيماً، ربّما لصعوبة الوقوف بوجه الأعداد الهائلة التي قد يشكّل أي قمع لها حدثاً عنيفاً غير

مسبوق، وكذلك لتصريحهم المستمر بأنّ مشاركتهم تمثّل السيل السلمي للاحتجاجات وأنّ التصدي لهم سيؤدي ربّما إلى انهيار المنظومة السياسية مرّة أخرى وسيدفع بباقي فئات الشعب للمشاركة، لارتباطها الوثيق بجميع مفاصل المجتمع العراقي وفي جميع المحافظات.

كما أكد تقرير لصحيفة العرب الأسبوعية الصادرة باللغة الانكليزية المنشور في الثالث والعشرين من شباط 2020 أنّ مساهمة طلبة الجامعات تركّز بشكل أساس على التصعيد المستمر في حركة الاحتجاج وأنّ الطلبة المميزين بزيهم الأبيض يشكّلون الدعم السلمي الذي يدفع بالتظاهرات إلى مستويات أعلى ثقافيا واجتماعياً بالضغط على القوى السياسية من خلال المؤسّسات التعليمية، كون انقطاع الطلبة يسبّب إرباكاً كبيراً للوزارات التعليمية الملزمة بمواعيد منظّمة ومتطلبات دراسية مشروطة بتوقيتات ثابتة. يؤكد الطلبة المشاركون في التقرير أنّ «الثورة البيضاء» التي يقودونها ستشكّل أداة ضغط كبيرة على الحكومة للاستجابة لمطالب المحتجين في عموم البلاد وأنّ التعليم يعاني أساسا من مشكلات جسيمة أدّتْ إلى تراجع المستوى العلمي في البلاد بسبب المناهج والتقنيات القديمة والمستهلكة وازدحام المدارس في الدراسات الأوّلية بالطلبة، بما لا يتيح فرصة تعلُّم حقيقية للتلاميذ. كما رفض الطلبة بحسب التقرير كل وسائل العنف والقمع المستعملة ضد المحتجين وأنّهم، أي الطلبة؛ غير مُنَظَّمين من قبل أي جهة سياسية أو حكومية وأنّ قوتهم تتمثّل في عفوية اجتماعهم في هذه التظاهرات كما يوضّحون بصورة علنية عن طريق البيانات التي تطلقها ممثلياتهم في الساحات في محافظات مختلفة. حيث أصدر الطلبة بيانات متكررة في مناسبات مختلفة؛ منها بيان استنكار طلبة جامعة الكوفة هذا: [«بيان استنكار! نحن الطلبة عماد الثورة وديدن استمرارها والعمود الأساس لسوح التظاهر، لم ننحز إلى جهة دون أخرى ولم يكن هناك لأحد فضل علينا الا لله وحده ولكن حين يتمّ التعدي علينا ستجدوننا يداً واحدةً تضرب بقوّة سلميتها ضدّ كلّ الجهات، نستنكر ما حصل اليوم والأيام السابقة لإخوتنا الطلبة في عموم العراق بحجّة حماية السوح، فنحن الطلبة لسنا تابعين لأي جهة، فلا تناقضوا أقوالكم بأفعالكم، شكراً لكل وطني سلمي لم يرفع السلاح، الاعتصام الطلابي لجامعة الكوفة»] وبيان آخر أصدره الطلبة في محافظة ذي قار باسم فوج شباب الثورة الأبطال يطالبون فيه بضرورة المحافظة على مدينتهم خالية من الأحزاب السياسية وأنّهم سيتّخذون إجراءات تصعيدية في حال استمرّت الأحزاب بالتدخل، والمطالبة بإقالة مسؤولين في المحافظة متورّطين بالفساد

أصدر طلبة جامعة الكوفة جريدة «صوت الطلبة» التي نشرت أعداداً متتالية خُصِّصَتْ صفحاتها لنقل تطورات الاحتجاجات في النجف وكتب مجموعة كبيرة من الطلبة آراءهم فيها بشأن الحركة الاحتجاجية الأخيرة وعن إيمانهم باختلافها عن الحراكات السابقة

وقمع المتظاهرين موضحين أنّ «فوج شباب الثورة جزءٌ مهمٌّ من ثورة تشرين الأول (اكتوبر) وأنّ موقعه ونقطة انطلاقه من ساحة الحبوبي»، مشدّدين على «أنّ لا جهة أو شخص أو مسؤول معين لقيادة الفوج «وكلّ من يدّعي خلاف ذلك فهو تابع إلى الأحزاب الفاسدة ولديه مصالح ومنافع خاصّة» كما يرد في تقرير صحيفة المدى اليومية المنشور في الثاني عشر من شهر شباط 2020.

لم يكتف التنظيم بهذا الحدّ من المشاركة فقد أصدر طلبة جامعة الكوفة جريدة «صوت الطلبة» التي نشرت أعداداً متتالية خُصِّصَتْ صفحاتها لنقل تطورات الاحتجاجات في النجف وكتب مجموعة كبيرة من الطلبة آراءهم فيها بشأن الحركة الاحتجاجية الأخيرة وعن إيمانهم باختلافها عن الحراكات السابقة، ففي مقال بعنوان «الانتقال إلى الصندوق الأصغر» نُشر في العدد الثالث للجريدة يوضّح الطالب (ت.م) أنّها شخّصت مواطن الخلل في المنظومة السياسية، فلم تعد تطالب بالإصلاح والخدمات فقط وإنّما توجّهت للمطالبة بتغيير نظام الانتخابات الذي كرّس دور الأحزاب في السلطة وتسبّب بالتالي بتكريس الطائفية والفساد في البلاد.

رغم مخاوف المراقبين للمشهد من الوصول إلى طريق مسدود بعد الأزمة السياسية التي خلقتها الاحتجاجات؛ لا سيما بعد استقالة رئيس الوزراء وتحوّل الحكومة من حكومة تنفيذية إلى حكومة تصريف أعمال، إلا أنّها بسبب هذا التنوع في الحراك والوعي والتنظيم الذي حافظ على استدامتها إلى خمسة أشهر قد خلقت نقطة تحوّل جديدة في المشهد العراقي بعد 2003، رافقتها بالطبع أحداث المشهد الإقليمي وتصاعد الصراع الأميركي- الإيراني في المنطقة، مما سيحتّم على القوى السياسية مراقبة الحركة الاحتجاجية عن كثب للتماشي معها وللاستمرار في السيطرة على النظام، أو أن تقدّم الأحزاب السياسية تنازلات تسهّل تشكيل حكومة انتقالية مستقلة أو مقبولة شعبيا للانتقال بالمشهد إلى لحظة الانتخابات المبكّرة المرتقبة.

مآلات الكيانات السياسية في ضوء قانون الانتخابات الجديد:

د. علاء حميد إدريس
عدنان عبد الحسين

التيار الصدري

يشير محتوى التَّيار الصدري إلى عدّة مكوّنات، بعضها تُمثِّل المركز في فعلهِ وحركته، وأخرى هي أجزاء منفعلة بهذا المركز.

ويأتي في مقدمة هذه المكوّنات، مكانة السيد مقتدى الصدر الذي يتحكّم بمواقف التَّيار وتوجهاته، إذ استمدّ هذه القدرة من مرجعية والده السيد محمد صادق الصدر، التي صِيغ من خلالها توجُّه اجتماعي شعبي، يمتد من وسط العراق إلى جنوبه، لقد برز حضور السيد الصدر وتياره بعد 2003 كطرف يمتلك الأتباع والقوة المسلحة، كما يمثّل جناحه العسكري الركيزة الثانية في مكوّنات التَّيار، إذ بات ينتج وجوهاً دخلت العمل السياسي، إذ جاء اشتراكهم فيه بسبب ما كسبوه من رصيدٍ معنوي، خلال عملهم في الجانب العسكري، ولذلك زاد من أحقيتهم في المساهمة بالانتخابات البرلمانيّة.

ربّما نحتاج إلى أن نتأمّل دلالة التّيار سياسياً واجتماعياً، إذ معنى التّيار يقاربُ الدلالة اللغويّة للنزعة التي تظهر ضمن مرحلة معينة، ثم تتحوّل إلى شيءٍ آخر، وهذا لا ينطبق على التّيار الصدري، لأنّهُ امتلك الاستمراريّة والتأثير على مجملِ الوضعِ السياسي، ولذلك ينطبقُ عليه وصف الحركة الاجتماعيّة التي لها تمثيلٌ سياسي، ولكن هذه الحركة لا تقوم على قواعدِ عملٍ سياسيٍّ مكتوبة، بل هي تعتمد على مبدأ التعبئة المرتبطة بالسيد الصدر وما ينتجهُ من فعلٍ وقول، إنّ خطابَ الصدر يحوي مفردات اِستمدّها من مرحلةِ مرجعيّةِ الصدر الثاني، بعد ذلك أضاف لها تغيير 2003 بعض المفردات «المحتل، الفساد، الظالم .....الخ»، اعتمد التّيار الصدري على تراتبيّةٍ شبهِ دائمةٍ؛ هي زعامة السيد مقتدى الصدر ومكتبهِ الخاص ثم الهيئة السياسيّة، وتأتي من بعدهما الكتلة البرلمانية، كيف يمكن لنا أن نُشخّصَ قوّة التّيار وقدرتهِ على الفعل والمشاركة في أغلب الأزمات التي ظهرت بعد 2003؟، يذهب من يلاحظ حركة التّيار أنّ منبعَ قوّتهِ يأتي من سعةِ جماهيره، والتزام أتباعهِ بما يحدّدهُ السيد مقتدى الصدر، أعطت هاتان السِّمتان للتيارِ زخماً كبيراً.

وحين نضع معيار الربح والخسارة، لما مرَّ بهِ التّيار الصدري منذ 2003 ولغاية الآن، نجدُ أنّ تحولات التّيار وإعادة تشكيل معالمهِ عن طريق حركة السيد مقتدى الصدر، قد قلّلتْ من عوامل الخسارة لحسابِ الربح، استخدام معيار الربح والخسارة لا يخضع هنا لضوابط قيميّة، وإنّما لما يجري في الواقع السياسي، يبقى عامل الخسارة مرتبطاً بعلاقةِ التّيار بالمجتمع العراقي ورؤيتهِ للتيار وما يقومُ بهِ من دورٍ اجتماعيٍّ وسياسي، إنّ مفتاح فهم ما يسعى إليهِ التّيار يبقى متعلّقاً بشخصيةِ قائدهِ وكيف يتعامل مع النظام السياسي مشاركاً ومعارضاً، ولذلك الجمع بين اثنين من معنيين متناقضين «المشاركة – المعارضة» حوّلتِ التّيار إلى ظاهرةٍ سياسيّةٍ ينفردُ بهذه الميزة.

دخل التّيار الصدري العملية السياسية منذ 2006، وتوالت بعد ذلك مشاركاته بها ليكون محوراً واضحاً في أغلب الترتيبات الحكومية بعد كل الانتخابات التي جرت منذ 2006 ولغاية الآن، التّعرُّف على التّيار الصدري باعتبارهِ كياناً سياسياً، ابتداءً من 2003 وحتى اللحظة، يجعلنا ننتبه إلى ثبات هذا الكيان، وينبع ثبات التّيار الصدري من عدّة سمات، منها رمزية من يديرهُ والإرث الذي حصل عليه من مرجعية السيد محمد صادق الصدر، سنحاول في هذه الورقة البحثيّة، التّعرُّف على التّيار الصدري باعتبارهِ كياناً سياسياً، يمتلكُ مقوماتٍ تميزهُ، ابتداءً من 2003 ولغاية الآن، إذ نلاحظ ثبات هذا الكيان، لا بل نموه، فقد ازداد عدد مؤيديه، وبالتالي عدد ممثليهِ في مجلس النواب العراقي والحكومة العراقية، وعلى الرغم من تشظي بقيّة الكيانات السياسية الأخرى إلى عدّةِ كيانات، يمتازُ التّيار الصدري بالثبات والتماسك، ولإثباتِ هذا الاستنتاج سنستعرضُ مشاركات التّيار في الانتخابات النيابية التي عُقدت في العراق في السنوات 2006 و2010 و2014 و 2018 على التوالي وكما يلي: -

أوّلاً: انتخابات 2006 - 2010

شارك التّيار الصدري في هذه الانتخابات، بعنوان الكتلة الصدرية ضمن الائتلاف العراقي الموحد، وحصل على (28) مقعداً، من عدد المقاعد الكلي التي حصل عليها الائتلاف البالغة (128) مقعداً، بالإضافة إلى مقعدين؛ حصلت عليهما كتلة «رساليون»، ليصبح عدد أعضاء التّيار الصدري في مجلس النواب (30) مقعداً، وكان العدد الكلي لمقاعد مجلس النواب (275)، أي إنّه حصل على ما نسبته (22.66) من مقاعد الائتلاف، وبنسبة (10.91%) من العدد الكلي لأعضاء مجلس النواب، وقد اعتمد في هذه الانتخابات نظام التمثيل النسبي بدوائر متعدّدة على مستوى المحافظة وبقوائم مغلقة، مع جواز التّرشُّح الفردي، وتم توزيع المقاعد التي حصل عليها الائتلاف بين الأحزاب بحسب الاتفاق المسبّق بين بينهم على عدد مرشحي كل حزب وترتيبهم في القائمة، لذا لم يكن بالإمكان معرفة عدد الأصوات التي حصل عليها كلّ حزب على نحو الدقّة أو الاحتمال.

ثانياً: انتخابات 2010 - 2014

في هذه الانتخابات، دخل التّيار الصدري تحت عنوان تيار الأحرار، وضمن الائتلاف الوطني العراقي، وحصل في هذه الانتخابات على (35) مقعداً، من أصل عدد مقاعد مجلس النواب البالغة (325) مقعداً، أي حصل على ما نسبته (10.77%) من العدد الكلّي لمقاعد المجلس، وحصل على أصوات تقدّر بحدودِ (550,000) ناخب، في عموم العراق، يتّضحُ أنّ النسبة المئوية لعدد أصوات التّيار قلّتْ عن نسبة الدورة السابقة بشيء بسيط، الا أنَّ ذلك لا يعني أنّهم خسروا أو تراجع عدد مؤيديهم وإنّما كانت هذه الانتخابات بمثابة كاشف عن جماهيرية التّيار وقدرته على توجيه ناخبيه، ممّا شكّل فارقاً مهمّاً عن الدورة السابقة، لأنّنا قلنا إنّها لم تعتمد على القاعدة الجماهيرية لكلّ حزب، وإنّما كانت نتيجة اتفاق بين أحزاب الائتلاف العراقي الموحّد. اعتمد في هذه الانتخابات أيضاً نظام التمثيل النسبي بدوائر متعدّدة على مستوى المحافظة، ولكنْ

هـذه المـرّة بقائمـةٍ مفتوحـة، تتيـحُ للناخبيـن الاختيار بين المرشـحين، وبسببِ تماسـكِ التَّيار، اسـتطاع توزيع ناخبيهِ بين مرشحيهِ بشكلٍ ممتاز، مكّنهُ من حصدِ أكبرِ عددٍ ممكن مـن المقاعد التي حصل عليها الائتلاف، وبما يعادل نصف عـدد مقاعـده، على الرغـم من تكوّنـه من سـبعة كيانات حزبية.

ثالثاً: انتخابات مجالس المحافظات 2013 – 2019

ذكرنا أعلاه، أنّنا سـنتكلّم عن مشاركات التَّيار الصدري في الانتخابات النيابية، ولكن لأهمية هذه الانتخابات المحلية، كونهـا المـرّة الأولـى التـي سـيدخل فيهـا التَّيـار الصدري الانتخابـات منفرداً، أي دون الانخـراطِ في قوائم ائتلافية، فقـد دخـل هـذه الانتخابات مفـرداً في عشـر محافظات، ومؤتلفـاً في محافظتين فقط، همـا ديالى وصلاح الدين، وتأتـي أهميـة هـذه الانتخابات لأنّها كشـفتْ عـن الحجم الحقيقـي للتيـار الصدري. شـارك التَّيار بثـلاث قوائم، هي ائتلاف الأحرار والنخب الوطنية المستقلة وتجمع الشراكة الوطنية، وحصل على (56) مقعداً في عموم المحافظات، التـي شـارك فيها من أصـل (447) مقعداً في أربع عشـرة محافظـة فقط، أي ما عـدا محافظة كركوك ومحافظات إقليم كردسـتان، وحصـل على أصوات تقدر بـ (900,000) صـوت، اعتمد فـي هذه الانتخابات نظام التمثيل النسـبي بقائمة مفتوحة واِعْتُمِدَتْ المحافظة دائرة انتخابية واحدة.

رابعاً: انتخابات 2014 – 2018

دخـل التَّيـار الصدري هـذه الانتخابات تحت عنـوان اِئتلاف الأحـرار، وبشـكلٍ منفـرد، أي إنَّهُ لـم يأتلف مـع أي قائمة أخـرى، كانـت هـذه الانتخابـات مهمّـة جـداً، كونهـا كانت الكاشف الحقيقي عن قدرةِ وحجمِ التَّيار الصدري الانتخابي فـي مجلس النـواب العراقـي، في هـذه الانتخابات حصل اِئتـلاف الأحـرار علـى (34) مقعـداً نيابياً، من أصـل (328) نائباً، أي حصل على ما نسـبته (10.37%) من العدد الكلي لأعضـاء مجلس النـواب، وكان عدد أصوات ناخبيـه يقدّر بـ (1150,000) صـوت، أكـدت هـذه الأرقام مـا أثارتهُ الكتل السياسية بشأن استحواذ التَّيار على أغلب مقاعد الائتلاف الوطني العراقي في الانتخابات النيابية في 2010، بسبب قدرتـهِ الكبيـرة على السـيطرةِ علـى قاعدتـهِ الجماهيرية، وتوجيهها بالطريقة التي تنسـجم مع آليـة توزيع المقاعد فـي الانتخابات، وبالتالي حصوله على أكثر من اسـتحقاقهِ الانتخابـي، فقـد حصـل على عـدد مقاعد أقـلّ مما حصل عليـه فـي الدورة السـابقة، علـى الرغم مـن تضاعف عدد ناخبيه في هذه الدورة مقارنةً بالدورة النيابية السابقة.

استثمر التيار بشكلٍ غير مباشر، ثنائية عراقيي الداخل والخارج، إذ جلّ أعضائه، هم من الداخل مع عددٍ بسيط هم من الخارج، أو كانوا من التيار وغادروا العراق ثم عادوا إليه، وهذا يعطي التيار سمةَ أنّهُ تنظيم داخلي وغير مفارق للمجتمع

خامساً: انتخابات 2018 – 2022

دخـل التَّيـار الصـدري في هـذه الانتخابـات، ضمـن «تحالف سـائرون نحو الإصلاح» وضمّ هذا التحالف، حزب الاستقامة الوطنـي الـذي يمثّـل التَّيـار الصـدري والحـزب الشـيوعي، بالإضافة إلى أحـزابٍ أخرى ذات صبغة مدنية علمانية، حصل تحالف سـائرون في هذه الانتخابات علـى (54) مقعداً نيابياً مـن أصـل (329) مقعـداً، وحصـل الحـزب الشـيوعي علـى مقعدين فقط، أي إنّ حصّة التَّيار الصدري كانت (52) مقعداً، وحصـل علـى (1500,000) صـوت، وبذلـك تكون نسـبة ما حصـل عليـه التَّيار من العدد الكلي لمقاعـد المجلس النيابي هـي (15.8%) أي بزيـادة (5.47%) عـن انتخابـات الـدورة السـابقة (2014 – 2018)، وفـي الحقيقة هـذه زيادة كبيرة جـدّاً فـي عـدد مقاعد التَّيـار، حيـث زاد عدد أصواتـه بحدودِ النصـف مليـون ناخـب، هذه النتائـج تفصحُ بشـكلٍ قاطعٍ لا يقبـلُ التأويل عـن أنّ التَّيار الصدري أصبح جماعةً متماسـكةً جدّاً، أعدادها قابلة للزيادة بشكلٍ كبير، كون أتباعها ينتشرون في المناطق الفقيرة ذات النمو السـكاني الكبير، مما يعني أنّ التَّيـار الصـدري ما زال فـي تطورٍ وتقدمٍ على المسـتوى السياسـي، ولـهُ القدرة علـى حصدِ العددِ الأكبـرِ من مقاعد المجلـس النيابي، ليصبح الكيان السياسـي الأكبر وبلا منازع، كمـا نسـتطيع القـول نتيجةً لتماسـك هـذا التَّيـار ولانصياع الجماهيـر لقادتـه، فإنّه قـادرٌ علـى النجاح حتى لو تـمّ تغيير النظـام الانتخابـي، من النظام النسـبي إلى نظـام الأغلبية، واعتمـاد الدوائـر الصغيرة (القضاء)، بدلاً عـن الدوائر الكبيرة (المحافظة).

الميراث الذي حصل من مرحلة تسعينيات القرن الماضي، أسهم بشكلٍ ملموس في نفوذِ التيار بين المجتمع، إذ مثّل السيد محمد صادق الصدر رمزاً معبئاً للمؤيدين وكذلك أضافت شبكة العلاقات التي أُقيمت منذ مرجعيتهِ رصيداً لزخمِ التيار

من أين تنبع عوامل قوّة التيار الصدري؟

البحث عن أسباب قوّة التّيار، يدفعنا إلى مراجعة العلاقة بين زعامته «السيد مقتدى الصدر» وأتباعه، فهي قائمة على مستوى من الخطاب الشعبوي الذي يصاغ من الخطاب اليومي لتلك الجماهير التي تتبعه، فالخطاب الذي ينتجه السيد الصدر لا يقوم على مضامين مفارقة لتصوّرات من يتبعه، كما لا يحتاج ممن يسمعهُ إلى تفسيرٍ وتأويل، كما أضاف الجانب الشعبوي للتيار قوةً ميدانيةً وعاملاً للردع، لمن يواجهه، كما أنَّ الميراث الذي حصل من مرحلة تسعينيات القرن الماضي، أسهم بشكلٍ ملموس في نفوذِ التّيار بين أفراد المجتمع، إذ مثّل السيد محمد صادق الصدر رمزاً مُعبِئاً للمؤيدين، وكذلك أضافت شبكة العلاقات التي أُقيمت منذ مرجعيتهِ رصيداً لزخمِ التّيار، كذلك توفّر بنيّة التّيار إمكانيّة الانضمام إليهِ بسهولة، دون تعقيداتٍ حزبيّة تشترطُ التدرج الحزبي وغيرها من الأدبيات المتّبعة في الأحزاب، إذ عملتْ هذه على تغييرٍ شبهِ مستمرٍ لوجوهِ التّيار السياسية وحتى القيادية فيه.

ربّما استثمر التّيار بشكلٍ غير مباشر، ثنائية عراقيي الداخل والخارج، إذ جُلّ أعضائه؛ هم من الداخل مع عددٍ بسيط من الخارج، أو كانوا من التّيار وغادروا العراق ثم عادوا إليه، وهذا يعطي التّيار سمةً أنّهُ تنظيم داخلي وغير مفارق للمجتمع، وحين نتساءل من أين هذا التزايد الكمي في أتباع التّيار؟ نلاحظ عدّة مقاربات لتحليلِ هذا الجانب، منها التوالد الداخلي في الأُسر التي تتبع التّيار، الذي ينشأ معهُ الولاء للمواليد الجدد حين يكبرون، نفوذ التّيار داخل المناطق ذات السمات الشعبية التي تمتاز بكثافة سكانية ملحوظة، يُظهر التّيار الصدري وزعيمهُ نمطاً سياسياً واجتماعياً غير مسبوق، يحملُ سماتٍ يتداخل فيها القرب والبعد من المجتمع والسلطة، ولكن تبقى نظرة المجتمع العراقي للتّيار ودورهِ وما ينتجهُ من مواقف، هي من تحدّد مستقبل وجودهِ وفاعليته، على الرغم من أنّ بنية المجتمع العراقي بعد 2003 تحمل سمات مشتركة مع بنية التّيار، وهذا ما يزيد من فرصِ استمرارِ التّيار.

قانون انتخابات مجلس النواب الجديد

شرَّعَ مجلس النواب، يوم الثلاثاء الموافق 2019/12/24 قانون انتخابات مجلس النواب العراقي، وألغى قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (45) لسنة 2013، وكان جوهر الاختلاف، بين القانون الملغى والقانون الجديد، هو مغادرة نظام التمثيل النسبي واعتماد نظام الأغلبية (الفائز الأول)، أي إنّ الفائز هو من يحصل على أعلى الأصوات، وكذا اِعْتُمِدتِ الدوائر المتعدّدة ضمن المحافظة الواحدة، التي تكون عبارة عن مناطق محدّدة خُصِّصَ لها عددٌ من المقاعد وفقا للقانون الجديد، ويكون الترشيح فرديا ضمن الدائرة الانتخابية، وستتكوّن الدوائر الانتخابية وفقاً للجدول الذي سيقرّه مجلس النواب لاحقاً، ولإتمام الفائدة من هذا البحث ارتأينا تطبيق القانون الجديد على نتائج انتخابات مجلس النواب السابقة في 2018، على ثلاث محافظات، هي بغداد والبصرة وميسان، لتتّضح الصورة أكثر للمهتمين بالشأنِ السياسي، نعم نحنُ ندرك أنّ نتائج الانتخابات، تتأثرُ بعوامل كثيرة، منها نسبة المشاركة، قوّة الأحزاب المتنافسة، نزاهة الانتخابات، والكيانات التي ستظهر نتيجة الاحتجاجات الأخيرة إذا ما حصلت على دعمٍ وتأييد المحتجين. ونستطيع القول إنّ الأحزاب التي تستطيع تحقيق نتائج جيدة هي تلك التي تحظى بقاعدةٍ انتخابية جيّدة، معلومة العدد لديها ولو بصورةٍ إجمالية، استناداً إلى التجارب السابقة والتنظيم الحزبي، ولهذه الأحزاب القدرة على توجيهِ جماهيرها، بانتخاب مرشحين محدّدين، مما يترتبُ على ذلك وضوح الصورة لدى تلك الأحزاب، بوزنها الحقيقي، وبالتالي التنافس طبقاً لهذه الحقيقة وتجنب ضياع الأصوات.

كما موضح في الجداول ادناه

1. محافظة ميسان

الكتلة او الحزب	النتائج طبقا للقانون القديم	النتائج طبقا للقانون الجديد
سائرون	5	6
الفتح	2	2
تيار الحكمة	1	0
النصر	1	2
دولة القانون	1	0

2. محافظة بغداد

الكتلة او الحزب	النتائج طبقا للقانون القديم	النتائج طبقا للقانون الجديد
سائرون	17	23
الفتح	10	11
النصر	8	8
دولة القانون	9	5
تيار الحكمة	4	1
إئتلاف الوطنية	8	8
القرار	4	3
تحالف بغداد	3	4
بيارق الخير	2	1
تمدن	1	1
التحالف المدني الديمقراطي	1	2
الحزب المدني	1	1
إرادة	1	1

3. محافظة البصرة

الكتلة او الحزب	النتائج طبقا للقانون القديم	النتائج طبقا للقانون الجديد
سائرون	5	8
الفتح	6	6
النصر	5	4
دولة القانون	4	3
تيار الحكمة	2	0
تجمع رجال العراق	1	1
حركة إرادة	1	1
ائتلاف الوطنية	1	0
البناء والإصلاح	0	1
حزب ثأر الله	0	1

سياسات مقارنة

أهميّة السياسات العامّة المقارنة في دراسة الإدارات الانتخابية
العراق وتونس أنموذجاً

ياسر صالح مجيد

تمثّـل العملية الانتخابيـة بجوانبها المتعـدّدة، مجالات خصبة لإنجـاز البحوث وإجراء الدراسـات في حقل السياسـات العامّة المقارنـة، وأنّ الإدارة الانتخابيـة (المفوضيات) - على اختلاف أنواعهـا والتبايـن فـي هياكلها ومكانتهـا وتقاليدهـا المهنية المتراكمة – تحتل أهمية كبيرة على هذا الصعيد. وحين إمعان النظر في أسباب هذه الأهمية الكبرى، نرى أنّ ذلك يعود إلى وجـود زاويتيـن للرؤية والتحليـل، الأولى تتعلّـق بوجود مظلّة دوليـة أنموذجية لإدارة الانتخابات التعدّدية إلى درجة التوصل إلـى حـد الإجماع علـى كيفيـة تنظيـم الانتخابـات التعددية[1]، والثانيـة تتمحـور حـول اقتـران نمـط الإدارة الانتخابيـة فـي معظم الدول حديثة العهد بالديمقراطية بإنشاء هيئات إدارية مسـتقلة على نحو يمثـل خروجا عن أسـاليب التنظيم الإداري التقليديـة واختلافـا عـن بعـض القواعـد الأصوليـة للقانـون الدستوري، مما يسـتدعي وجود مرجعية للمقارنة وهي عادة ما تتمثّل بالتجارب الدولية السابقة والعريقة التي يعود بعضها إلى أواخر القرن التاسع عشر.

إنّ تدخـل المجتمـع الدولـي بوجه عـام يوصف بكونـه تدخُّلاً فعالاً في تعزيز التحول الديمقراطي وإنشاء الأجهزة الانتخابية على وجه الخصوص، وتعد الاتفاقات الدولية دليلاً يسترشد به في هذا المجال[2]، حيث يخضع كل ما يتعلّق بالعملية الانتخابية بمـا في ذلـك نمـط الإدارة الانتخابية إلى معايير وممارسـات دوليـة، ترعاها اتحـادات إقليمية ودولية لـلإدارات الانتخابية[3]، وأنّ القواعـد الناظمة لعمل الإدارة الانتخابية (المفوضيّات) لا تقتصـر علـى أطر دسـتورية وقانونية محلية، بل تمتد لتشـمل معاييـر دوليـة تتمثّل بمجموعة مـن التوصيـات والمفاضلات يقرّها مختصّون في المجال دون أن تصبح مُلْزِمة، بالإضافة إلى (ممارسـات فضلى) تتميّز عـن المعايير بطابع الجدة أو الفرادة فـي إيجاد حلول متميزة، وبهذا فإنّ كلّ إجراء تنظيمي انتخابي يمكن عدّه محلّلاً للمقارنة والتحليل بين السياسات المعتمدة.

ولا بـدّ مـن الإشـارة إلـى نقطـة مهمـة تتعلّـق بخصوصيـة وحساسـية هندسـة وتصميـم الأجهـزة الانتخابيـة، حيـث إنّ الاهتمـام بالتصميـم التنظيمـي [4] - وهو حقـل الإدارة العامة ويعدّ من المعارف القابلة للتحويل بين الدول بدرجة عالية - لا يعـد كافياً ولا ضامناً لإيجاد إدارات انتخابية ناجحة، لأنّ طبيعة عملهـا تسـتدعي الاهتمـام بالتصميـم المؤسّسـاتي للنظام السياسـي ككل – وهـو ميدان العلوم السياسـية والاقتصاد والقانون – بحيث يكون النظام السياسي بيئة مؤاتية لاحتضان الإدارة الانتخابيـة وتمكينهـا من الجمع بين الضـرورات الثلاث المتعارضة: الحياد السياسي والكفاءة الإدارية والمساءلة.

لقد تزايد الاتجاه العالمي لإنشاء هيئات مستقلة – وكثيرا ما تكون دستورية - في بلدان الموجة الديمقراطية الثالثة وما بعدها في مختلف القارات من أجل تعزيز استقلالية وحياد هذا النمط من الإدارات التي تنظم الحقوق السياسية للمواطنين في أجواء مستعرة من التنافس السياسي

وهنا تبرز إشـكالية تتعلّق بتاريخ مـن إخفاقات الجهود الدولية فـي مجال تصميم الأنظمة السياسـية - كما يوضح فوكوياما تفصيـلا فـي كتابه بنـاء الدولـة [5] - وربّما يعود ذلـك الإخفاق فـي جانب منه إلى هيمنة المدرسـة السـلوكية في دراسـات السياسـات العامـة المقارنـة فـي العلـوم السياسـية لعقود طويلـة بعد الحرب العالمية الثانيـة، وهيمنة مفاهيم ومناهج مستمدة من علم الاجتماع والانثروبولوجيا وعلم النفس لشرح الظواهـر السياسـية من خلال التركيز على السـلوك البشـري، والتجـاوز والتغاضـي عـن الأبعـاد القانونيـة والمؤسّسـية[6]. ويمكننا أن نستشـهد في سـياق تأثير التصميم المؤسّسـاتي على رديفه التنظيمي، بالتلاشـي السريع لقصّة النجاح النسبي في كسـب ثقة الجمهور من قبل المفوضية الانتخابية الأولى فـي العـراق بعد التغييـر عـام 2003 (وهو تنظيم مؤسّسـي بجهـد دولـي أممي) نتيجة قرار القـوى الحزبية المهيمنة على النظـام السياسـي الجديـد (تنظيـم مؤسّسـاتي) ، وسـعيهم لإنتاج إطار قانوني محلي كان كفيلا بنسـف مبادئ الشفافية والمشاركة الواسعة في ترشيح وتعيين مجلس المفوضين.

1. أجهزة إدارة الانتخابات مؤسّسات لإدارة الحكم، مكتب تطوير السياسات البرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة، إعداد رفائيل لوبيز، 2000م، ص 75.

2. المصدر السابق ص 75 .

3. المصدر السابق، ص 83، على سبيل المثال، شاركت في ليبيريا عام 1997عشر وكالات معونة دولية في تنظيم الانتخابات، نفس المصدر ص 81 .

4. التصميم التنظيمي يعرّف بكونه نشاطاً أولياً يسبق وجود المنظمة، يتضمّن تصميم الهيكل التنظيمي، تقسيم العمل، تحديد السلطات والمسؤوليات والعلاقات بين أجزاء المنظمة المختلفة، أي إنّ التنظيم يعني تحديد الإطار الذي تتشكّل فيه الجهود لتحقيق الأهداف، فهو يعني تحديد السلطات والمسؤوليات والعلاقات بين الأشخاص داخل المنظمة بقصد العمل على تحقيق الأهداف.

5 . فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الإمام، مكتبة العبيكان 1428 هـ .

6 . د. نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة، المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002م، ص248 .

الزاويـة الأخـرى التـي أسـهمت في تعزيـز أهمية السياسـات العامـة المقارنـة فـي مجـال الإدارة الانتخابيـة، وهـي تجربـة الهيئـات المسـتقلة التـي يمكـن عدّها ابتـكاراً وإبداعـاً يعود لمهندسـي التصميم المؤسّساتي عبر توزيع أفقي للسلطات، مـوازٍ ومكمِّل للسـلطات التقليدية الثلاث، وقـد أدّى تطبيق هـذه التجربـة في دول عالمنا الثالث وما اتّسـمت به من تفرُّد من حيث التنظيم الإداري وتبنّي مبادئ الحوكمة وما نجم عن ذلـك من تعقيدات في العلاقة مع بقية السـلطات، أدّى كل ذلـك إلى ترسـيخ الحاجة إلى مرجعيـات للمقارنة التـي تتمثّل بتجـارب الدول ذات السـبق مثـل الولايات المتحدة وفرنسـا. لقد تزايد الاتجاه العالمي لإنشـاء هيئات مسـتقلة – وكثيرا ما تكون دسـتورية - فـي بلدان الموجة الديمقراطيـة الثالثة وما بعدها في مختلف القارات من أجل تعزيز استقلالية وحياد هذا النمط من الإدارات التي تنظم الحقوق السياسـية للمواطنين في أجواء مسـتعرة مـن التنافس السياسـي، وقد برزت هذه الهيئـات كاسـتجابة لعـدد مـن التحديات (1) ما نتـج من أزمة للثقة تجاه الدولة الحديثة وأدوارها، وأسـاليبها التقليدية التي أثبتت عدم قدرتها على الاستجابة لخصوصية بعض القطاعات الاقتصاديـة والمجـالات وثيقـة الصلـة بالحريـات والحقـوق الأساسـية في سـياق انحسـار متزايد لدور الدولة إزاء السوق وإزاء المجتمـع خـلال الأربعيـن سـنة الماضيـة (2)، مـا بينتـه التجارب الدسـتورية من تنـامٍ كبير لدور الأحـزاب في الأنظمة السياسـية وما نتج عنه من قصور مبدأ الفصل بين السـلطات في التصدي لتسلُّط أحزاب الأغلبية والسيطرة على السلطتين التشريعية والتنفيذية في آن واحد، مما يتطلب تطوير أساليب الحكـم وإعـادة توزيع للمهـام والصلاحيات (حتى لـو كان هذا علـى حسـاب بعـض القواعـد الأصوليـة للقانـون الدسـتوري والقانون العام) [7]. ولكون هذه الهيئات المستقلة تمثّل شكلا جديـدا من تنظيم الهياكل العمومية وتوزيعا أفقيا للسـلطات يجمع بيـن القواعـد الديمقراطية والتنظيـم الإداري الحديث، وتقـوم علـى مفاهيم الكفـاءة والحياد والشـفافية في إدارة الشـأن العام (مبادئ الحوكمة بهدف ترسيخ الأسلوب الأمثل لإدارة المؤسّسـات)، فـإنّ التغييرات التي أدخلها تشـكيل هذا النمط من الهيئات الدسـتورية المسـتقلة علـى القانون العام والتنظيـم الإداري التقليـدي وتفتيت ما هـو معتاد من قيود (هرمية السـلطة) و(سلطة الإشراف) يعدّ تغييراً ثورياً على حدّ تعبيـر بعـض الفقهاء الفرنسـيين، إلا أنّه فـي المقابل، لم تكن هناك جهود متوازية من قبل المشرّعين لبلورة نظرية متكاملة لهذا الصنف الجديد من أشخاص القانون العام، مما ساهم في عدم أخذه المسـاحة التي يسـتحقها ضمن النظام السياسـي للبلـدان التـي تبنّت نمـوذج الهيئات المسـتقلة، وكانت عرضة بشـكل مسـتمر إلى محاولات السـلطات التقليدية التنفيذية والتشـريعية والقضائيـة – نتيجـة حداثـة التجربـة أو امتدادات النزعـة السـلطوية - لتفريغ هذا القادم المؤسّسـاتي الغريب من طاقته التحديثية [8].

ولـكلّ ما سـبق، تبـرز الحاجة إلـى وجود مرجعيـة للمقارنة لا سـيما مـع وجـود تجارب رائـدة وعريقـة في تشـكيل الهيئات الدسـتورية المسـتقلة في كل من الولايـات المتحدة والدول الاسـكندنافية وبريطانيـا وفرنسـا، وما زالت التجـارب الدولية تستعين بالفقهين الأميركي والفرنسي لحلّ الإشكاليات وفكّ التداخل الحاصل بين البنية المؤسّسية التقليدية وهذا التنظيم الجديد.

يمكـن أن يمثّـل كلّ مـن العـراق و تونس مجالا مناسـبا لعقد مقارنة أولية يتّضح من خلالها ما اتّبعته السلطات في البلدين من منهجية وسـياقات إزاء تجربة الهيئات الانتخابية المستقلة دستوريا والفريدة على مستوى المنطقة العربية، وعلى الرغم ممـا يثار بشـأن إشـكالية مسـتوى التعميمات الـذي ينتج عن نمـوذج المقارنـة الثنائيـة، إلا أنّ التعميم الجزئـي يغدو مفيدا كخطوة أولى تتبعها خطوات أخرى، (بل قد يكون هو التعميم الكلّي اذا تمّت الدراسة في ثقافة واحدة)[9].

وسـرعان مـا يتبـدّى التشـابه واضحـا؛ حيـث نجـد الممانعـة ووضـع العراقيـل أمام عمل المفوضيّـات والتدخلات من قبل السـلطات الثلاث لا سيما التنفيذية والتشريعية بالإضافة إلى إشكالية وجود قوانين نافذة قديمة لا تنسجم بتاتا مع مبادئ الحوكمة التي تقـوم عليها البنية التنظيمية للمفوضيّات التي تتطلّب سـياقات غير تقليدية سـواء على مسـتوى صنع القرار وتنفيذه أو على مستوى وسائل الرقابة المعتمدة (على سبيل المثـال التضارب الحاصل بين قانون الموازنة العامة في تونس الذي يعود إلى الستينيات من القرن العشرين مع قواعد وضع موازنـة الهيئـة المسـتقلة للانتخابـات)، إلا أنّ الملاحظ وجود فهـم أفضل لفلسـفة ومبادئ الاسـتقلالية الدسـتورية لهذا النمـط من المؤسّسـات لدى عـدد من الخبراء ورجـال القانون في تونس بحيث نجد تأثير ذلك في مفاصل مهمة وحسّاسـة، حيث أصـدرت الهيئة المؤقتة لمراقبة دسـتورية القوانين قرار 2017/4 وقرار 2017/9 بعدم دسـتورية إجراءات سحب الثقة

7. أعمال الملتقى العلمي بشأن الهيئات الدستورية في تونس، تنظيم جمعية البحوث في الانتقال الديمقراطي والجمعية التونسية للعلوم الإداريـة وجهات أخرى تحت إشراف محمد شفيق صرصار الرئيس السابق للهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس، 2018 ، ص13 .

8 . المصدر السابق ، ص 46 .

9. د. نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة، مصدر سابق، ص 106 .

وإعفاء المفوّضين من قبل مجلس نواب الشعب لكونها لا تحقّق مبدأ التناسب بين المساءلة والاستقلالية، في المقابل نجد غيابا شبه تام لمتطلبات تطبيق هذه المبادئ التنظيمية الحديثة عن ذهنية مجمل المنظومة التشريعية والقانونية في العراق، الأمر الذي تجسَّد بشكل فاضح بالقرار 88 / 2010 الصادر عن المحكمة الاتحادية العليا، الذي جاء لينسف إبداع الدستور العراقي في إيجاد مفهوم الهيئات المستقلة كفصل مستقل ضمن الباب الثالث المخصّص للسلطات الاتحادية وما يستدعيه ذلك من فهم معمّق للأبعاد السياسية والتنظيمية الحديثة 10، إلا أنّ المحكمة استجابت ورضخت لرغبات الهيمنة من قبل السلطة التنفيذية في حينها وقبلت حججها وقرّرت عدّ تلك الهيئات جزءاً من السلطات الثلاث وأثبتتْ أحقيّة مجلس الوزراء على الإشراف عليها ومسؤوليتها أمامه، لكون عملها يتّصف بالتنفيذ خلافا لنصوص دستورية صريحة وواضحة ! هذا بالإضافة إلى نوبات متكرّرة من استجوابات من قبل البرلمان العراقي لمجلس المفوضين بطريقة أدّتْ إلى تشويه وخلخلة مكانة المفوضية ودون أن تسفر تلك الاستجوابات عن إصلاحات أو تطوير في الأداء وتجاوز النهج المحاصصاتي المترسّخ دورة بعد أخرى في أروقة المفوضية، بل ويؤكد هذا النوع من الاستجوابات أن مجمل منظومة الرقابة القائمة على أعمال مفوضية الانتخابات لا تنسجم بل وبعيدة كل البعد عن متطلبات حوكمة المؤسّسات المستقلة التي تقتضي وجود التزامات وإجراءات متبادلة وغير تقليدية من جانب المفوضية ومن جانب الجهات الرقابية على حدّ سواء، تكون مختلفة عن السياقات المعتمدة في الرقابة على بقية المرافق العمومية 11، ويشار إلى أن مسودة قانون المفوضية الجديد أواخر عام 2019والمعد من قبل الحكومة كان قد ألغى صلاحية مجلس النواب في إقالة وعزل المفوّضين إلا في حالة صدور حكم قضائي بات بحقّهم عن جريمة مخلّة بالشرف أو جناية، لكنّ مجلس النواب أصرّ على استعادة هذه الصلاحية في النسخة الأخيرة التي تمّت المصادقة عليها.

إنّ من مجالات المقارنة المهمة هو ما يتعلّق بأهم عامل مؤثّر في تعزيز استقلالية الإدارات الانتخابية، ألا وهو طرق اختيار مجلس المفوّضين ومن يمتلك صلاحية الترشيح والتعيين وكذلك الإقالة والعزل، وقد عمد البرلمان والأحزاب السياسية الممثّلة فيه في كلا البلدين إلى تبنّي آلية تؤدي بشكل كبير إلى خلق فرص هيمنة السلطة التشريعية على مجلس المفوّضين وبالتالي تشويه حيادية صنع القرار الانتخابي، وذلك من خلال تفرّد المجلسين في إجراءات تسلّم الترشيحات ووضع معايير المفاضلة والمصادقة عليها، ومن المتعارف عليه لدى المختصين أنّ الجهة التي تمتلك صلاحية التعيين تمارس نوعا من الهيمنة والتأثير على المفوّضين الذين يتمّ تعيينهم، بل إنّ مديات تعزيز الاستقلالية تقاس غالبا بتعدّد جهات الترشيح والمصادقة وتجنُّب الجمع بينهما. ويلاحظ أنّ تونس كذلك تتقدّم على التجربة العراقية من حيث اعتماد نص دستوري (الفصل 126 من دستور 2014) ينصّ على تجديد ثلث أعضاء مجلس المفوّضين كل سنتين مما يردع الابتزاز السياسي بعدم تمديد ولاية المفوّضين، ونصوص قانونية (قانون الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس عدد 23 لسنة 2012) تتيح التخفيف من الهيمنة الحزبية ويتمثّل ذلك بالتشدّد في شروط المتقدمين من حيث تنوع التّخصُّصات المطلوبة مما يضيق على الأحزاب فرص التلاعب وانتقاء المرشحين، كذلك اشتراط حصول أغلبية ثلثي البرلمان عند المصادقة على ترشيح المفوضين في تونس، مما يسهم في عدم تفرّد أحزاب الأغلبية في تشكيلة مجلس المفوّضين، وهناك أفضلية أخرى للتشريع التونسي تتمثّل بالتشدّد في صلاحية عزل المفوّضين وذلك باشتراط أن يتحقّق إسقاط العضوية بتصويت نفس مجلس المفوّضين وبأغلبية الثلثين.

ويشار إلى أنّ قانون المفوضية الجديد في العراق رقم (31) والصادر أواخر عام 2019 أنهى احتكار الأحزاب السياسية في مجلس النواب لصلاحية اختيار وتعيين المفوّضين، وأناطها بشكل كامل بمجلس القضاء الأعلى، وبانتظار تحقّق نتائج إيجابية تنعكس على تطوير الأداء وتعزيز معايير الحياد والمهنية والفاعلية، والأهم من كلّ ذلك، استعادة ما تم هدره من ثقة الجمهور. لكن تبقى هناك معضلة كبيرة سوف تظل عائقا أمام تطوير عمل مفوضية الانتخابات في العراق – بل وبقية الهيئات المستقلة - وتحديد نمط العلاقات مع السلطات الأخرى على أسس سليمة وتتمثّل بالتفاوت الهائل بين واقع التنظيم الإداري المتردي في الجهاز الإداري للدولة وهيمنة النفوذ السياسي على حساب معايير المهنية والكفاءة والنزاهة، وبين الأسس الإدارية الحديثة التي جاءت بها الحوكمة الرشيدة والتي لا بدّ أن تسود وتنظم البيئة الحاضنة والضامنة لنجاح الهيئات المستقلة في تأدية مهامها.

10. محمد يوسف، محمد الغنام، فراس مكية، السلطة التشريعية لمجلس النواب العراقي، دراسة مقارنة، المنظمة العربية للقانون الدستوري، تونس، ص12.

11. إنّ المحاسبة والمساءلة ضمن مفهوم حوكمة المؤسّسات الدستورية المستقلة لا سيما الإدارات الانتخابية ينبغي أن تسهم في نيل ثقة المواطنين ومختلف الفاعلين الرئيسين بمن فيهم الأحزاب السياسية والسلطات الثلاث، وتقتضي مسؤولية هذه المؤسّسات عن جميع ما تقوم به من أعمال وضرورة تقديمها بشكل شفاف ومستمر أو دوري ما يسمح بالتّأكُّد من أنّ أعمالها تتطابق مع المعايير القانونية والأخلاقية والمالية المحدّدة لها، ويتطلّب تحقيق مبدأ المحاسبة توفير معلومات شاملة للجمهور بشأن سياساتها والنتائج المتوخاة منها وأدائها، بالإضافة إلى الموارد التي استخدمتها وتنوي استخدامها، في المقابل ينبغي أن تكون منظومة الرقابة على أعمال هذه المؤسّسات قائمة أساسا على التثبت من مدى احترامها لضوابط الحوكمة الرشيدة وعلى مدى النجاعة والشفافية، وليس على مدى التّقيُّد بالضوابط والتعليمات بصرف النظر عن النجاعة وحسن توظيف الموارد، أنظر: محمد شفيق صرصار، الرئيس السابق للهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس، أعمال الملتقى العلمي حول الهيئات الدستورية، مصدر سابق، ص 18 .

AL - R e w a q

ترجمة

الاحتجاجات العراقية هزّت الحكومة.. والآن حركتها شبه مسحوقة
جين آراف
ترجمة: مرتض صلاح

حوارٌ مع د. محمّد مسجدي
ترجم: رضا الغرابي القزويني

التظاهرات العراقية في خمسة أسئلة
محمد الاجا، حيدر قرا الب
ترجمة: فاطمة الزهراء الصالحي

المركز والأقليم

الكرد في دائرة الاحتجاجات الشعبية...
سامان نوح

«نحن وحيدون»

الاحتجاجات العراقية هزّت الحكومة.. والآن حركتها شبه مسحوقة

إطلاق الرصاص الحي

جين آراف
ترجمة: مرتضى صلاح

في الطابق الأرضي من المبنى الخرساني الشاهق الذي أصبح مقراً للحركة الاحتجاجية في ساحة التحرير ببغداد، اختفت الشعارات التي كانت باللون الأسود، واختفت معها لوحة جدارية لسمكة ترتدي حلة تحت معطف من الطلاء الأبيض.

الشباب العراقيون الذين يمسحون صور الجداريات هم أتباع مقتدى الصدر، رجل الدين الشيعي المؤثر الذي جاء دعمه مساعدا للاحتجاجات العلمانية إلى حد كبير، ضد الفساد الحكومي، والتي اندلعت خلال تشرين الاول الماضي.

في شهر (كانون الثاني) الماضي، أعلن الصدر من إيران، التي يتابع دراسته الدينية فيها، أن الاحتجاجات انحرفت عن الطريق وأنه سيسحب دعمه لها. وبعد أسبوعين، قال إن الاحتجاجات بحاجة إلى «التطهير».

على السطح، كان الشباب الذين يحلمون بوطن أكثر شمولاً يلوّحون بالأعلام العراقية للحشود الموجودة أسفله في الساحة. أما الآن فيتولى مسؤولو حركة الصدر أنظمة الصوت الموجودة على أطراف السطح

لقد أدت مواقف الصدر إلى كبح الاحتجاجات التي لم تكن لها سابقة في تاريخ العراق الحديث. فقد تحدى المتظاهرون الشيعة، إلى حد كبير، الوضع السياسي القائم الذي تأسس بعد إطاحة الولايات المتحدة بصدام عام 2003، وطالب المتظاهرون بإنهاء نظام موزع على أسس طائفية وعرقية، ويتفشى فيه الفساد وتهيمن عليه الأحزاب.

يرأس مقتدى الصدر حركة سياسية وعسكرية واجهت القوات الأمريكية بعد غزو العراق عام 2003. وبصفته لاعبًا مهمًا في السياسة العراقية، أقام الصدر علاقات متفاوتة مع إيران.. وقد تكون هذه العلاقات وراء تحركه الأخير ضد الاحتجاج.

عبر سلسلة من التغريدات من إيران، انتقد الصدر المتظاهرين ووصفهم بعدم الالتزام بالأخلاق، واتهمهم باختلاط الجنسين، ودعا للفصل بين الرجال والنساء داخل خيام الاحتجاج.

لقد أرسل الصدر أفرادا يفرضون الأوامر بالقوة، يطلقون على أنفسهم «أصحاب القبعات الزرقاء» في محاكاة لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. فقد اجتاحوا ساحة التحرير، وفتشوا الخيام وطردوا البعض منها وسلّموا بعضهم الى قوات الأمن للقبض عليهم.

يقول ناطق الغراوي، أحد الإعلاميين من حركة الصدر، وهو يقف خارج مبنى «المطعم التركي» للسيطرة على دخوله: «ستشكر الثورة والشعب العراقي القبعات الزرق، لا سيما أهالي بغداد، فقد قضوا على العصابات الموجودة داخل المبنى وغيره من الأماكن وقضوا على الابتزاز والمافيا».

علامات الهزيمة

يضيف الغراوي إن المبنى الذي كان يقطنه مئات المحتجين خلال تلك الفترة، ويقدمون فيه دروسا غير رسمية ويخططون لعصيانهم، تم تنظيفه ومن المتوقع أن يتم بيعه للمستثمرين.

تم تحويل المبنى الشاهق، الذي سمي على اسم مطعم تم بناؤه خلال تسعينيات القرن الماضي، وتجريده إلى إطاره الخرساني الذي كان عليه خلال السنوات الفاصلة.

وكان المحتجون قد استولوا عليه أواخر تشرين الأول الماضي بعد انطلاق التظاهرات في ساحة التحرير. على سطح المبنى، كان الشباب، الحالمون بوطن يتسع للجميع على نحو أفضل، يلوحون بالأعلام العراقية للحشود الموجودة اسفله في الساحة. أما الآن فيتولى مسؤولو حركة الصدر أنظمة الصوت الموجودة على أطراف السطح.

فبدلاً من المقطع العرضي المعتاد للمحتجين العراقيين، الذي يتضمن الأسر والنساء اللواتي كشفن شعرهن فضلاً عن أخريات يرتدين الحجاب، كان الحضور الى التظاهرة، التي دعا إليها مقتدى الصدر لاحقا ليوم الجمعة التالي، يمثلها الرجال فقط تقريبًا. وحمل البعض صوراً للصدر ووالده الراحل. وكانت هناك خيمة قرب مدخل ساحة التحرير تطلق أغنية بالزعيم مقتدى الصدر.

«نحن وحيدون»

العديد من الشباب الذين كانوا موجودين في الساحة تركوها الآن. أما أولئك الذين ما زالوا موجودين

هنـاك فيقولـون إن خدمـات ايصـال الغـذاء والميـاه قد توقفـت. وخلال الاجتماعـات السـاخنة داخـل المباني المهجـورة المسـتخدمة كملجـأ، كان المحتجـون يتناقشـون بشـأن الطرق التي يتبعونها للمضي إلى الأمام.

ورغـم أن الاضطرابـات دفعـت رئيس الـوزراء عـادل عبـد المهـدي لإعـلان استقالته نهاية تشرين الثاني الماضي، فمـن غيـر المرجـح تحقيـق مطالـب المحتجيـن عبـر خطـوات سـريعة ومفاجئة لأجل الإصلاح.

يقول خريـج جامعي، يدعى علي، بعد انهاء أحد الاجتماعـات الأخيرة: «نحن وحيـدون، فالطـرف الآخـر لديـه كل شـيء، فلديهـم أمـوال والسـلاح.» وهـو يـرى بـأن الثـورة التـي كانـوا يؤمنـون بهـا قـد ضاعـت. يسـتخدم مصـدر هـذا التقريـر الأسـماء الأولى فقـط للمتظاهريـن الذيـن يخشـون الانتقام في حال تم تحديد هويتهم.

كانت الاحتجاجات المناهضة للحكومة قـد بـدأت في مدينـة البصـرة جنوب العراق قبل عامين وسـط حرارة صيف بـلا كهربـاء منتظمـة أو مـاء اسـالة نظيف. ومع حلول شهر تشرين الأول من العـام الماضي، كانت المظاهرات قـد امتـدت إلى المـدن عبـر الجنوب وإلى بغداد.

معظم المتظاهرين هم من الشـباب، وهـم الجيل العراقـي الأول الذي كبر مـع الإنترنـت ولا يحمـل ذكريات عن الحيـاة التـي كانت تحت حكـم صدام من سـنة 1979 وحتى 2003. كما تم توجيـه الاحتجاجات لإثارة الغضب ضد إيـران. وهو البلد المجـاور المؤثر على النظـام السياسـي للعراق. وشـكلت الهجمـات علـى القنصليـات الإيرانية ومكاتـب الاحزاب في مدينتي النجف وكربلاء المقدسـتين فـي العراق من بين أكبـر التحديات التـي تواجه التأثير الإيرانـي منـذ عـام 2003. ويلقـي المحتجـون باللـوم علـى المندسـين الذين يحققون مكاسـب سياسية من خلال تلك الهجمات.

الرصاص الحي

وكانت بعض قوات الأمن قد أطلقت الرصاص الحـي وقنابل الغاز المسـيل للدمـوع علـى المتظاهريـن. ويقـول نشطاء ومسـؤولون بالمستشفى إن أكثر من 600 متظاهر قتلوا منذ شهر تشـرين الأول وما يقـدر بنحو 20 ألف جريح، إذ سـقط مئـات القتلـى نتيجة توجيه الرصاص الـى منطقة الرأس أو الصـدر. واعترفت الحكومة بما لا يقل عـن 400 قتيـل، موجهـة اللـوم الـى «مجموعـات مجهولة» بالقتل. ورغم وعد الحكومة بمحاكمـة المتورطين، لكنهـا لم تعلن عـن أي تهمة. ولأجل مواجهـة المتظاهريـن الذين يقذفون قنابـل البنزيـن المحليـة والحجـارة، بـدأت قوات الأمن مؤخرا باسـتخدام بنـادق الصيد لإبعـاد المتظاهرين عن الساحات العامة.

كان محمد حربي،24 سـنة، آخر ضحايا الجمعة الماضية (وقت كتابة التقرير). ويقـول حيـدر، الناشـط الحقوقـي الـذي كان قريبـا منـه: «كان هنـاك متظاهـر مصاب بالرصـاص وقد ركض محمد نحوه، لكنه سـقط بعد ذلك». ويقول حيدر إنه ومحتج آخر نقلاه إلى المستشفى، لكنه توفي في الطريق. وذكر التقرير الطبي سـبب وفاته بأنها رصاصة اخترقت شريانه الكلوي.

حربي حسـن، والـد الضحيـة، موظف اتصـالات متقاعـد، تحـدث عـن ابنـه الذي ترك المدرسة بعد الصف الثالث المتوسـط للعمـل ببيـع الملابـس المسـتعملة وسـط بغـداد. ويضيف الوالـد، 70 عامـاً، وهـو جالـس علـى أريكـة قديمة مع وسـائد ممزقة في الفنـاء بالقـرب مـن منزلهـم الصغير: «لقـد أحـب بلـده وكان مسـتعدًا للموت من أجل ذلك».

كان محمـد حربـي يقـوم بتحميـل الأغانـي على يوتيـوب. وأحد مقاطع الفيديو الأخيرة المنشورة أواخر كانون الثاني يبدو فيها جالسـا وسـط خيمة مع أصدقائه ويغني عن وطنه الجريح واصطباغ نهر دجلة باللون الأحمر.

لقـد تعـرض العديـد مـن المحتجيـن الاخريـن للخطـف او الاعتقـال، ولـم يغـادر البعـض الآخـر السـاحة منـذ أسابيع خوفًا من القبض عليهم.

واعتقـل مؤخرا، الناشـط البـارز، أحمد الوشاح، من مطعم وسط بغداد على يـد مجموعة غير معروفة بحسـب ما ذكره شـقيقه أكرم علـى تويتر، وقال إن أحمـد تعرض للتهديد سـابقا، لكنه رفـض مناشـدات أهلـه بالتوقف عن الاحتجـاج. وقـد أطلـق سـراحه بعـد يومين. وفي كانون الثاني اعتقل أحد المتظاهريـن، يدعى حمـزة، وهو نجار عاطل عن العمل من محافظة ديالى، عندما غامر بالخروج من ساحة التحرير لرؤية صديق له في مطعم.

يقول صديقه أحمـد: «لقد وجهت له تهم بالإرهاب. وحاولنا المساعدة لكننا نخشـى الذهـاب إلـى مركز الشـرطة، فقد نعتقل نحن أيضًـا ويتهموننا بأننا إرهابيون». وبموجـب قانون مكافحة الإرهـاب، فـإن إدانتـه بالإرهـاب قـد تصـل لعقوبة الإعـدام. ويقول أحمد إن حمـزة لا يسـتطيع توكيـل محـام، وإن أي شـخص غريب يسـأل الشرطة عـن حمزة سـيضع نفسـه فـي مأزق، معلقا: «إذا سـألت عنه، فسـيقولون إن السفارة الأمريكية تدعمه».

حوارٌ مع د. محمّد مسجدي*

العالَم قبل جائحة كورونا وبعدها

ترجم الحوار للعربية: رضا الغرابي القزويني

تحدّث السفير الإيراني الأسبق وأستاذ الدراسات الاستراتيجية الدكتور الشيخ محمّد مسجد جامعي في حواره مع وكالة "شفقنا" عن دور التيارات الدينية المسيحية في أوروبا وأميركا وكيفية مواجهتها لجائحة كورونا، مشيراً إلى الفوارق التي ستحدث في الواقع الاقتصادي والسياسي العالَمي بعد انتهاء الجائحة الراهنة.

* سفير إيران السابق في الفاتيكان والمغرب، وأستاذ الدراسات الاستراتيجية في الجامعات الإيرانية.
ـــ صدر نصّ الحوار بالفارسية في القسم الفارسي في موقع وكالة «شفقنا» للأنباء بتاريخ ٢٨ آذار ٢٠٢٠.

المحاور: مع تفشّي وباء كورونا، اشتدّ الجدل بشأن موضوع نهاية العالَم في المجتمعات الغربيّة، ويطرح البعض في مواقع التواصل أنّ الوضع يرتبط بآخر الزمان والعذاب، ويقولون: بما أنّ إيطاليا كانت موطن المسيحية، وكانت الفاتيكان تحكم هذه الديانة في الماضي، ومن إيطاليا بدأت الحروب الصليبية والتعذيب في العصور الوسطى، فلذلك نزل العذاب عليهم. وإذا كان سيظهر منقذ، فإنّه سيظهر من هناك. ولهذا يقولون إنّ إسبانيا قريبة إلى إيطاليا إلى حدّ ما من حيث الديانة. يدّعي الأوروبيون الذين يستخدمون مواقع التواصل أنّ هذا العذاب قد ذُكر في كتاب العهد القديم. ما مدى صحّة هذا الكلام علمياً؟

د. محمد مسجدي: بحسب معلوماتي، فإنّ الكلام الجاري بشأن موضوع «نهاية العالم» يُطرح أكثر في وسائل الإعلام الأميركية وليس في وسائل الإعلام الأوروبية، وإذا كانت هذه الأفكار مطروحة في أوروبا، فإنها متأثّرة بشدّة بالأفكار والمعتقدات الموجودة في الولايات المتحدة. بالطبع، لا يزال هناك الكثير من النقاش بشأن الوضع الحالي والوضع «ما بعد كورونا»، ولكن كما قلت، فإنّ مسألة نهاية العالم قد طُرحت في الأساس في وسائل الإعلام الأميركية.

باختصار، هناك نوعان من الآراء في وسائل الإعلام. حيث قال بعضٌ إنّ كورونا هي علامة تدلّ على غضب الله، ويقول آخرون إنّها علامة على نهاية العالم وظهور المسيح (ع)، ومجموعة أخرى تأخذ كلا الرأيين.

إحدى هذه الشخصيات هو السيد درولينجز (مؤسّس كابيتول منستريز عام 1997، بهدف تقديم دراسات بشأن الكتاب المقدّس والإيمان للقادة السياسيين. ومنذ ذلك الحين قام بعقد جلسات لتدريس الكتاب المقدس في مجالس نواب 40 ولاية أميركية والعديد من مجالس النواب الاجنبية. كما يقوم بتقديم دراسات أسبوعية في كل من مجلس النواب والشيوخ الأميركيين ويقود جماعات الصَّلاة في البيت الأبيض أيضاً).

الغريب أنّه كتب مقالًا على موقعه الشخصي قبل بضعة أيام، قال فيه: إذا كان المرض، كما تقول بعض الشخصيات المسيحية، سببه غضب الله، فإنّ جهود مقدمي الخدمات الطبية ستكون عقيمة ومضيعة للوقت. وتلقت هذه المقالة الكثير من الردود السلبية لدرجة أنّ المتحدّث باسم البيت الأبيض أدانها قبل يومين، مضيفاً أنّ ترامب لم يحضر أبداً برامج التعليم الديني لهذا الكاهن. ومع ذلك، بغض النظر عن الوضع الاجتماعي والسياسي لهذا الشخص كان ولا يزال مؤيداً قوياً لترامب، وإن موقف البيت الأبيض يعكس المشاكل التي خلقتها كورونا في أميركا بشكل عام.

وتجدر الإشارة إلى أن السيد درولينجز يلقي محاضرة أسبوعية صباحية لأعضاء إدارة ترامب في كل أربعاء، وهو مرشدهم الديني، ويحضر في هذه الاجتماعات مايك بنس وبومبيو.

النقطة الثانية تتعلق بإيطاليا ووضعها الصعب الحالي، وأنّ المنقذ سيظهر من هناك. لا أعرف من أين اقتُبست هذه القضايا. باختصار، إنّ غالبية الكنائس الانجيلية في الوقت الراهن في صراع وتنافس، وأحياناً معادية للكنيسة الكاثوليكية والفاتيكان. وهذا الوضع أكثر حدّة في الولايات المتحدة من البلدان الأخرى التي توجَد فيها الكنائس الانجيلية، التي يعود تاريخها إلى التاريخ الأميركي. قبل الحرب العالمية الثانية، كان غالبية الأميركيين البروتستانت يعدّون الكاثوليك مواطنين من الدرجة الثانية ومرتزقة للبابا، ولم يسمحوا لهم بالتطوّر. وتم اعتبار الكاثوليك مواطنين حقيقيين منذ الخمسينيات والستينيات.

هنا أذكر لكم حكاية بهذا الصدد: قال صديق لي، وهو أستاذ تاريخ المسيحية في القرن العشرين، وأيضاً مستشار خاص للبابا فرانسيس، وطبعاً لا أريد ذكر اسمه، قال لي بأن ستيف بينون، وهو المستشار الأقدم السابق لترامب وخبيره الاستراتيجي، قد جاء مؤخراً إلى روما. إنّه يميني انجيلي متطرّف، وكان له دورٌ فعالٌ في جمع زملائه المفكّرين معاً لصالح ترامب، على الرغم من أنّ ترامب قام بإقالته لاحقاً.

وقد سُئل عن سبب قدومه إلى روما فقال: جئتُ لأدمّر موقع البابا وتنظيم الكنيسة الكاثوليكية. يجب تدمير البابا وإدراته التي يبلغ عمرها 2000 عام حتى نتمكّن من المضي قدماً. في الواقع، كانت الكنيسة الكاثوليكية، لا سيّما في أميركا اللاتينية، التي تعدّ مهد الكاثوليكية، تمارس هذه السياسة منذ فترة طويلة وما زالت إلى الآن. لدرجة أنّ أفعالهم قد أثارت اعتراضات بين القوميين الأميركيين اللاتينيين، الذين لا يميلون كثيراً إلى الكنيسة الكاثوليكية.

ومن المثير للاهتمام أنّ بينون قام بتأسيس مركز في بروكسل، لتوجيه ضربات للاتحاد الأوروبي ودعم الحركات الشعبوية المعادية للاتحاد الأوروبي. لقد قالها بكل صراحة أنّه يتعاون ويعمل مع الجماعات المناهضة للاتحاد. وهناك نقطة أخرى، وهي أنّه عندما عزله ترامب، قال في مقابلة إنّه لا يزال مؤيّداً

سُئل ستيف بينون، المستشار الأقدم السابق لترامب وخبيره الاستراتيجي، عن سبب قدومه إلى روما فقال: جئتُ لأدمّر موقع البابا وتنظيم الكنيسة الكاثوليكية. يجب تدمير البابا وإدراته حتى نتمكّن من المضي قدماً.

لترامب؛ لأنّه يرى وجود ترامب في صالح الأفكار الراديكالية والانجيلية.
وأمّا بشأن ظهور المنقذ من إيطاليا فلا يوجد شيء من هذا القبيل. وبالنسبة للعديد من أتباع الكنائس الإنجيلية، التي تبشّر بإقتراب ظهور المسيح، الذي سيخلق عالماً جديداً، فقد كانوا فرحين كثيراً بهذا التكهن السعيد. بالطبع، فرحتهم كانت قبل أن تضرب موجة الكورونا الولايات المتحدة، لكن في الوقت الحالي، لا يفصح أحدٌ عن فرحته.

المحاور: هل تقصد الإنجيليين؟

د. محمد مسجدي: معظم الإنجيليين يسكنون في الولايات المتحدة. بالطبع يتواجدون أيضاً في أماكن أخرى، لكن قوة وإلهام هذه الكنائس مدينان بشدة للكنيسة الإنجيلية الأميركية، التي تتمتّع بأفضل وضع في هذا البلد.
تقول مجموعة أخرى إنّ هذه ليست علامة دالة على آخر الزمان، لأنهم يعتقدون بأنّ الله "سيختطف" المؤمنين الحقيقيين إليه ويرفعهم إلى السماء قبل سبع سنوات من ظهور المسيح. من المثير للاهتمام، أنّهم يؤمنون بطهارة أنفسهم، لدرجة أنّهم يقولون لأنّنا ما زلنا على الأرض ولم يحدث "الاختطاف"، فإنّ كورونا ليست علامة على ظهور المسيح. ويعتقدون أنّه قبل الظهور، سيتمّ اختطاف مئة وأربعة وأربعين ألف شخص إلى السَّماء، وهو كلام غريب.

المحاور: كيف توصّلوا لهذه العقائد؟

د. محمد مسجدي: هذه قضية طويلة. على الرغم من وجود معتقدات مماثلة منذ ما يقارب ألفي عام في تاريخ المسيحية، فإنّ هذه المعتقدات في وقتنا الحاضر خاصة بالإنجيلية، وهي ظاهرة أميركية. أي ولدت ونشأت في أميركا وتطوّرت هناك أيضاً. يعود مفتاح هذه التفسيرات إلى "فهمهم الحرفي" للكتاب المقدس، وبالطبع بقية المسيحين ليسوا كذلك. على سبيل المثال، يعود موضوع نهاية العالم والعلامات الناشئة إلى سفر رؤيا يوحنا وكتابي دانيال واشعيا في العهد القديم. وقضية أنّ الوحي جاء من يوحنا الرسول أو كتبه آخرون ونسبوه إليه، فهذه مسألة أخرى يناقشها مسيحيون آخرون، وبعضهم لا يعتقدون بها أبداً.
ومع ذلك، فإنّ رؤيا يوحنا "غامضة" جدّاً وملأى بالألغاز، ولفهمها، يجب على المرء أن يكون على دراية بمختلف القضايا التاريخية والأدبية والصوفية، و"الأدب الباطني" في ذلك الوقت. على سبيل المثال، لا يمكن فهم أشعار حافظ الشيرازي إلا إذا كان القارئ على دراية بمجموعةٍ من الألغاز الأدبية والصوفية وشرحها وتفسيراتها. لقد سمعت بنفسي مراراً وتكراراً من اللاهوتيين المسيحيين أنّ الشخص العادي الذي يفتقر إلى هذه المعلومات ولا يعرف بشكل خاص الأفكار والآداب العرفانية منذ ألفي عام ولا يعرف التَّصوُّف الاسكندراني واليهودي والحديث لا يمكنه فهم المكاشفات، وهذا رأي صحيح بحد ذاته.
لكن الإنجيليين يختلفون في الأساس مع ذلك. فهم يرون ظاهر النص ويفسّرونه في كثير من الحالات بناء على أفكارهم واحتياجاتهم. كما تعلمون، كان الرئيس السابق للولايات المتحدة، بوش الابن مِن الموالين والداعمين للإنجيلية، حيث سئل ذات مرّة عن عمر الكوكب، فقال خمسة آلاف وستمئة أو سبعمئة وكم سنة، لا أتذكر العدد بالضبط. هذا الرقم مشتق من الفهم الظاهري لـ"سفر التكوين" في التوراة، الذي يقدّر عمر الكون بهذا العدد.
ومن المثير للاهتمام أنّه قبل بضع سنوات من انتشار الإيبولا، قال السيد جون هيغ، وهو شخصية إنجيلية معروفة، أنّ ذلك كان عقاب الله لسياسة أوباما "غير الودية" تجاه إسرائيل. وأثناء تفشّي الإيدز وانفجار البرجين التوأمين في عام 2001، قال البعض نفس الشيء، ومؤخراً قال بعض الكهنة الإنجيليين إنّ كورونا إحدى علامات ظهور المسيح. ومن المثير للاهتمام أنّ أحدهم هو السيد درولينجر.

المحاور: صرح أحد الوزراء الإسرائيليين، وهو أيضاً حاخام (ينتمي للتيار الحريدي)، قبل أيام عن الكورونا في الكنيست، وقال إنّ هذه علامة على ظهور المسيح المنتظر (حسب المعتقدات اليهودية). هل الإنجيليون هم نفس اليهود اليمينيّين المتطرّفين؟ هل يعني بالمسيح النبي عيسى؟ لقد ذكرت أنّه في عهد أوباما، قالوا إنّ سبب انتشار الإيبولا هو علاقتهم السّيئة مع إسرائيل. ما علاقة هذا بذاك؟

د. محمد مسجدي: المسيحيّون ينتظرون ظهور المسيح الذي ذهب إلى السَّماء، وسوف يأتي مرة أخرى ويخلق عالماً مزدهراً. ويؤمن المسيحيون المتطرّفون وغير المتطرّفين بهذا الأمر.
إنّهم يؤمنون بأن الذي سيأتي هو المسيح الذي يقتل المسيح الدجال ويملأ العالم سلاماً وعدلاً. لكن اليهود لا يعتقدون بالنبي عيسى (ع) على الإطلاق، بل يعدّونه محتالاً وكذّاباً. وهذا أحد أسباب العداء التاريخي بين المسيحيين واليهود.
واليهود ينتظرون (المسيا المنتظر)، المسيح المخلّص العظيم الموعود والمخلّص الذي سيأتي لينقذ اليهود. هذه الشخصية

تختلف عن عيسى عليه السلام، وهو يهودي من ذرية النبي داوُد ويأتي في آخر الزمان.

المحاور: لقد ذكرت سابقا أنّ ترامب، لديه مرشد ديني، ويعتقد البعض أنّ أسلوب أوباما في تعامله مع إسرائيل الذي لا يوافق ميولهم ورغباتهم، دفع الإنجيليين لبذل جهودهم لإيصال ترامب إلى البيت الأبيض. لكي يتمكّنوا من تحقيق أهدافهم الدينية في هذا العالم، ولهم دورٌ بارزٌ في فوز ترامب ويبذلون جهدهم لانتخابه رئيسًا مرّة أخرى في الانتخابات المقبلة. لماذا يتطلّعون لفوز ترامب؟ في حين يقول البعض إنّ سمات شخصية ترامب الغريبة، أدّت إلى جعل الولايات المتّحدة معادية للعَولمة ومعاملة أصدقائها كأعداء؟ إنّ هذه الشخصية هي علامة بحدّ ذاتها على نهاية العالم وزوال الولايات المتحدة. وأيضاً هو مؤيد قوّي لإسرائيل، وسبب ضغوطه الكبيرة على إيران يرجع إلى ميوله الإنجيلية، لأنّ عدو إيران الشيعية في الدرجة الأولى الصهيونية. لذا فإنّ سلوكه اللا إنساني له ما يبرّره. هل تقبل هذا الكلام على أساس الدين والعقيدة؟

د. محمد مسجدي: تشكّلت الإنجيلية في أواخر القرن الثامن عشر في الولايات المتحدة وأوروبا وأميركا، (أطلق اسم الإنجيلية على بعض الكنائس والحركات البروتستانتية لتمييزهم عن بقية أقرانهم من البروتستانت الليبراليين). وتأثّرت بعمق بالظروف الخاصّة لأميركا في ذلك الوقت، من كل الجهات، طبيعياً وإقليمياً واجتماعياً وثقافياً. وفي مطلع القرن العشرين، نشأ «الأصوليّون/ Fundamentalism" ردّاً على نظريات داروين حول أصل الإنسان، التي لها قصّة طويلة بحدّ ذاتها. وقد ظهر هذا المصطلح في ذلك الوقت.

عاد هؤلاء إلى الحياة مع وصول ريغان في عام 1980 إلى البيت الأبيض. تُعدُّ الكنيسة الإنجيلية كنيسة تنظيمية بحتة. بالطبع، ليسوا من نوع واحد، ولديهم كنائس مختلفة. لكنها مشتركة في كونها منظمةً، وفي الوقت نفسه فهي نشطة للغاية وتعمل بحيوية كبيرة لتبليغ معتقداتها وأفكارها. هذا جزءٌ من طبيعة هذه الكنائس.

في ذلك الوقت، حاول الأميركيون استخدام توسُّع الكنيسة الإنجيلية لمصالحهم السياسية، خاصّة على المدى الطويل. حاولوا أيضاً آنذاك توسيع الكنيسة في أميركا اللاتينية، بوصفها السّاحة الخلفية للولايات المتحدة وقد فعلوا ذلك عملياً.

بعد مجيء بوش الأب فقدت الإنجيلية القليل من بريقها. بعد سقوط الكتلة الشرقية (الكتلة الشيوعية أو الاشتراكية)، نشطت

على الرغم مما قاله ترامب في البداية، وعدم اهتمامه بفيروس كورونا الذي أثار الكثير من الانتقادات، ففي واقع الأمر أنّ هذا الفيروس قد أثار بشكل غير مباشر عواطف الإنجيليين. وحسب ما يبدو فإنّ شعبية ترامب قد أصبحت أكبر مما كانت عليه في الماضي، وربّما ستنتهي أزمة كورونا بزيادة شعبية ترامب

مرّة أخرى، وبدأت حركة دعاية واسعة النطاق في أراضي الاتحاد السوفييتي السابق وبلدان الكتلة الشرقية، التي واجهت مقاومة من جهات مختلفة. وهدأت مرّة أخرى حتى فترة بوش الابن، إذ استعادت نشاطها وتابعت عملها بهدوء في زمن أوباما.

ولأسباب مختلفة، لم يكونوا راضين عن أوباما وشخصيته ولون بشَرته وسياساته المحلية والخارجية. من ناحية أخرى، شعر الأميركيون البيض بعدم الأمان، مما يعني أنّهم شعروا بأن الولايات المتحدة تفقد أغلبيتها الأنجلو ساكسونية والبروتستانتية.

وكانت دورة أوباما الثانية قفزة كبيرة، حيث كان ترامب كالبطل في أعينهم، وكان فوزه إلى حدّ كبير بسبب الدعم الواسع من الإنجيليين والتابعين للإنجيليين. استقطب انتخاب ترامب المجتمع الأميركي بقطبيه. القطب الذي يسعى إلى حكم المجتمع على أساس "ايديولوجية" خاصّة مستوحاة بعمق من تلك المعتقدات الدينية الإنجيلية. والقطب الآخر الذي يرسم السياسات على أساس الحقائق والمصالح والمنافع الوطنية، الداخلية والخارجية على حدٍّ سواء، ولا يتّبع الأيديولوجية الدينية، ويسعى إلى التفاعل مع العالم. والتفاعل مع الحلفاء وغيرهم، على عكس المجموعة الأولى، التي لا تهتم بقضايا مثل البيئة وقضية الهجرة والعقود والاتفاقيات.

إنّهم يقعون تحت مظلة ترامب، ولكن تحت مظلته الأكثر ايديولوجية، أي إنّهم اختاروه كرمز لعقائدهم وأفكارهم الخاصّة، والحقيقة أنّه لا يزال يحتفظ بموقعه بين الإنجيليين.

السبب المهم هو أنّ الشخصيات والكهنة الإنجيليين المشهورين والمعروفين عموماً على الصعيد الوطني الذي يعرفهم الجميع، ما زالوا يعدّون ترامب مثالياً ورئيساً مرغوباً. ويمكن حتى القول إنّه في ظل الظروف التي حصلت، وعلى الرغم مما قاله ترامب في البداية، وعدم اهتمامه بفيروس كورونا الذي أثار الكثير من الانتقادات، ففي واقع الأمر أنّ هذا الفيروس قد أثار بشكل غير مباشر عواطف الإنجيليين. وحسب ما يبدو فإنّ شعبية ترامب

المرض ينتشر بسرعة والأعراض السريرية لا تتشابه تماماً عند كل الأشخاص وهي مضلّلة. ففي بعض الأحيان قد يصاب الشخص دون ظهور أي أعراض سريرية معروفة، والنقطة الثالثة هي أنّه ينتقل بسرعة ويقتل الشخص في وقت قصير. إنّه غامض وفتّاك

قد أصبحت أكبر مما كانت عليه في الماضي، وربّما ستنتهي أزمة كورونا بزيادة شعبية ترامب.

المحاور: كيف هو وضعهم المالي؟

د. محمد مسجدي: كما قلت آنفاً، إنّ الإنجيلية هي عنوان مشترك لعدد كبير نسبياً من الكنائس المستقلة، التي لكل منها تنظيمها الخاص، ومؤسّستها، ومكان عبادتها. والبعض منها ثريّة جداً. وهذا الحال، على سبيل المثال ليس موجودا في الكنيسة الكاثوليكية أو الكنائس البروتستانتية ذات الجذور الأوروبية، مثل اللوثريين والميثوديين. ومعظمهم تقريباً في نفس المستوى. لكن بعض الكهنة الإنجيليين لديهم طائرات خاصّة.
دعني أعطيك مثالاً. منذ بعض الوقت، أقام السيد فرانكلين جراهام، كاهن وابن الداعية الشهير بيلي جراهام، مستشفى ميدانياً في شمال إيطاليا، يتألف من 68 سريراً، وثمانية من هذه الأسرّة مجهّزة جيداً، وتختص بالمرضى الذين يحتاجون إلى رعاية طبيّة كبيرة. بالإضافة إلى 20 طناً من المستلزمات الطبية و32 متخصّصاً الذين سيظلون في إيطاليا لمدة ثلاثة أشهر. تعود هذه الأعمال إلى كنيسة أفصحت عن ثرواتها وإمكاناتها. هذه المساعدة هي عمليا أكثر من إجمالي المساعدات الإنسانية للفاتيكان في عام واحد.

بالطبع انتقد البعض هذه الخطوة لكونها تقوم بالدعاية. كذلك يرتبط هذا الأمر قبل تفشي كورونا على نطاق واسع في الولايات المتحدة. من شبه المؤكد أنّهم لم يتمكّنوا من تقديم مثل هذا التبرع السخي بعد أن تسبّبت كورونا بأزمة في الولايات المتحدة.

المحاور: هل تعتقد أنّ هذا الأمر لم يكن له مثيلٌ في التاريخ؟ فلنخرج من موضوع الإنجيليين، دعنا نذهب شرقاً! يقول العلماء الشرقيون، سواء أكانوا سنة أو شيعة، حتى في الهند وبلدان أخرى، إنّ خوف الناس من المجاعة والمرض هو علامة على آخر الزمان، وأنت كعالم دين، هل تعتقد بهذا الأمر؟ أودّ سماع رأيك الشخصي، هل تقبل تعاليمنا الدينية هذه الفرضية؟

د. محمد مسجدي: إنّ نظرية المهدوية وحقيقة أنّه في آخر الزمان سيأتي شخص من ذرية النبي (ص) والسيدة فاطمة (ع) ويصلح شؤون العالَم ويحكم القانون والعدالة والأخلاق والروحانية تتّفق عليه كل الفرق الإسلامية. سواء المذاهب المختلفة للشيعة أو السنة. وهناك العديد من الأحاديث التي تحدّثت عن علامات الظهور. وننقل هذه الأحاديث عن النبي وأهل البيت، وكذلك السنّة نقلوها عن النبي. وهناك أيضاً العديد من الأحاديث التي تمّ ذكرها في كتبنا للأحاديث المعتبرة ونقلها أهل السنة، وبعضها يشرح بالتفصيل مقدمات الظهور.

وهي ليست مذكورة هنا.
في آخر الزمان وقبل ظهور الإمام المهدي (ع)، ستقع الكثير من الأحداث. ومع ذلك، لا يمكن عدّ كل حادث مصداقاً للأحداث المتعلّقة بآخر الزمان وظهور الإمام المهدي (ع). وقد جاء في إحدى الروايات "كذب الوقّاتون". حيث نُهينَا عن تحديد توقيت ظهور المهدي (ع) على وجه اليقين، وأنّ نقول بكل ثقة إنّ هذا الأمر هو بالتأكيد أحد الأحداث التي ستحدث قبل الظهور. لقد نُهينَا عن قول مثل هذه الأشياء وعلينا الالتزام بها.

المحاور: قد تتجذّر تلك الأقاويل في مخاوف الناس. هذه الأيام، تشعر الناس بالخوف الشديد؟

د. محمد مسجدي: لأنّ المرض ينتشر بسرعة ويصيب الناس، حتى لو كانوا مجرد حاملين للمرض. بالإضافة إلى أنّه ينتقل من إنسان إلى إنسان. والنقطة الثانية هي أنّ الأعراض السريرية لا تتشابه تماماً عند كل الأشخاص وهي مضلّلة. ففي بعض الأحيان قد يصاب الشخص دون ظهور أي أعراض سريرية معروفة، والنقطة الثالثة هي أنّه ينتقل بسرعة ويقتل الشخص في وقت قصير. إنّه غامض وفتّاك، وفي نهاية المطاف لا يوجد له حتى الآن علاج نهائي مقبول علمياً. من الطبيعي أنّ يقلق الجميع ويشعروا بعدم الأمان.
خلال الأسابيع الثلاثة الماضية، كنت على اتصال بالعديد من الأساتذة الذين أعرفهم والذين هم أصدقائي عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني. من كوريا الجنوبية إلى هولندا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا. في الواقع كان الجميع خائفون، وأحياناً اتّخذت حكوماتهم إجراءات صارمة من أجل هذا الفايروس. لا يتعلّق الأمر فقط بالمرض بل بنتائج ما بعد كورونا، لا سيّما من الناحية الاقتصادية، وإلى حدّ ما الاجتماعية والسياسية والفكرية والثقافية. في الحقيقة، ينقسم عالمنا إلى عهد ما قبل كورونا وما بعد كورونا.

المحاور: هذا التقسيم وفق أي أساس؟

د. محمد مسجدي: هذا البحث مفضّل. بقدر ما قرأت، هنالك تفاسير مختلفة. قال صديق هولندي لي إنّ الأزمة الاقتصادية ما بعد كورونا كانت مثل الأزمة الاقتصادية لعامَي 2009 و 2008، حيث عاد كلّ شيء إلى طبيعته بعد بضعة أشهر. لكنّ صديقي الكوري الذي يعدّ أحد المديرين التنفيذيين الإقليميين لـ SK كان أكثر قلقاً. وكان الأساتذة الإيطاليون متشائمين للغاية. وقد كتب أحدهم مقالًا مفصّلًا يستند إلى نظرية المجلة الأميركية

> **إنّ نظرية المهدوية وحقيقة أنّه في آخر الزمان سيأتي شخص من ذرية النبي (ص) والسيدة فاطمة (ع) ويصلح شؤون العالَم ويحكم القانون والعدالة والأخلاق والروحانية تتّفق عليه كل الفرق الإسلامية. سواء المذاهب المختلفة للشيعة أو السنة**

Mit Technology Review، وأنّه من الآن فصاعداً تجب رعاية "المسافة الاجتماعية" الموصّى بها إلى الأبد، حتى إذا تمّ القضاء على كورونا كمرض، وهذه ستكون أوضاعاً جديدة جداً. وقال أيضاً: من الآن فصاعداً، ستسيطر الحكومات على النّاس من خلال هواتفهم المحمولة. يبدو أنّ هذه السيطرة موجودة في كوريا الجنوبية ومن خلالها تتّبعت الأشخاص المصابين بالكورونا حتى لا ينقلوا المرض إلى الآخرين. ولكن من الآن فصاعداً، من المرجّح أن ينتشر هذا النوع من السيطرة، وهو ما يتعارض مع الحريات الفرديّة.
سأذكر مثالاً بهذا الصدد. قال الأساتذة الإيطاليون إنّه عندما لا يكون هناك تعاون وتضامن أوروبي، حتى في إطار الاتحاد الأوروبي، ولا يساعد أحد الآخرين، فلماذا يجب علينا أن نكون ضمن هذا الاتحاد وندعمه مالياً؟ قالوا: "عندما أصيبت إيطاليا بهذا المرض، طلبت المساعدة من الشركاء الأوروبيين، لا سيما فرنسا وألمانيا. ولكن لم يقدّم الاتحاد الأوروبي أيّ مساعدة لإيطاليا، وجاءت المساعدة بشكل غير متوقّع من الصين، وبعدها كوبا، ثم فنزويلا وروسيا. حيث أرسلت كوبا وفنزويلا أطباء، وأرسلت الصين أجهزة تشخيصية (الكيت)، وأطباء وإمدادات طبية إلى إيطاليا.
حتى أنّ الأساتذة قالوا إنّ شركة إيطالية اشترت كمّامات في أوائل انتشار المرض وقامت بدفع ثمنها. وكان من المفترض أن يتم شحنها في هامبورغ وإرسالها إلى إيطاليا، لكنّ الحكومة منعت ذلك. وانتقدوا بشكل عام سياسة "النيوليبرالية" الحاكمة في أوروبا، وخصوصاً في قطاعها الاقتصادي. بالطبع، معظم أساتذة الجامعات الإيطالية يميلون إلى التيار اليساري ولا يزالون الأقلية الحاكمة.
فقد تساءلوا بأنّه في ظلّ أوضاعنا السّيئة الراهنة ما الجدوى من عضويتنا في الاتحاد الأوروبي؟ لماذا يجب علينا أن نبقى داخل هذا الاتحاد، حين لا يساعد أحدنا الآخر عند الضرورة؟ بالطبع، كانت الشكاوى أكثر من ذلك، و في بعض الدول الأعضاء في الاتحاد، أُهينَ المواطنون الإيطاليون لأنّهم حملوا الفايروس! حدث هذا

كثيراً للصينيين أيضاً، لدرجة أنّه تم إنزال طالب صيني من حافلة في ميلانو قبل أن ينتشر المرض، مع الإهانات. وهذا يُعدّ سلوكاً عجيباً بالنظر إلى الثقافة الإيطالية.

ولكن، كان للأستاذ الهولندي رأيٌ مختلفٌ، وقال نحن مجبرون على البقاء بجانب بعضنا الآخر. لقد أدركت الدول إلى حدّ ما أنّها بحاجة إلى القيام بنوع ما من التخطيط الاقتصادي والصناعي المستقل إلى حد كبير، وبالطبع تعتقد أنّها بحاجة إلى إنشاء نظام صحي أفضل وأكثر فعالية.

كان يُعتقد سابقاً أنّه داخل الاتحاد، ستنتج الدولة جزءاً من المنتج، وسيتم إنتاج باقي الأجزاء في بلدان أخرى، وهو أمر مقبول اقتصادياً وصناعياً. ولكن المشكلة هي أنّ هذه البلدان لم تعتمد على نفسها في هذه الأزمة. وهذه عواقب أزمة كورونا وهم يحاولون تحقيق الاكتفاء الذاتي قدر الإمكان. وهذا ما يتعارض مع بعض التعاون الصناعي وحتى الزراعي والخدمات في داخل الاتحاد.

في سياق أوروبا، يستفهم السؤال التالي عن فترة ما بعد تجاوز الفيروس. ليس من الواضح أي الدول ستكون القوّة العظمى في العالم. يقول البعض الصين، ولكن على الرغم من أنّ الغرب ليستْ لديه صورةٌ إيجابيةٌ عن الصين، فإنّ هذا البلد قد تمكّن أخيراً من السيطرة على المرض وحده. حتى لو كانت هذه السيطرة خمسين في المئة مما يقولونه صحيحاً، فإنّه لا يزال انتصارا لسيطرتهم على الفايروس وحدهم، ومن غير المحتمل أن ينجح الآخرون مثل الصين. إذا كان الأمر كذلك، فإن وضع العالم سيتغيّر.

المحاور: من أي جهة سيتغيّر العالم؟

د. محمد مسجدي: سوف تؤثّر المشاكل المالية والاقتصادية المعقّدة على عامّة الناس، حتى الأغنياء والحكومات.

ستؤدي قطاعات الاقتصاد والبنوك والتأمين والبورصات والخدمات والتعليم والمدارس والجامعات إلى خلق وضع معقّد وغير متوقع، ومن حيث المبدأ، فإنّ العلاقات الاجتماعية ستكون في أزمة. هذه المشاكل تظهر بالفعل الآن. قال أحد الأساتذة [في إيطاليا] إنّه خلال هذه الأيام، بسبب الفقر، ازدادتْ سرقة محال المواد الغذائية بشكل كبير، خاصّة في صقلّية، حيث الناس أكثر فقراً.

المحاور: هل شهدنا مثل هذا الشيء في التاريخ؟

د. محمد مسجدي: بعد الحرب العالمية الثانية، لم يواجه العالم مثل هذه الظاهرة العالمية المنتشرة، والفعّالة والمخيفة والمتغيّرة وذات مصداقية مدمّرة. ومع ذلك لا يوجد حاليا تخمين محدّد لانتهاء المرض، ولكن البعض يقولون متفائلين أنّه سيستمر لشهرين فقط، أمّا البعض الآخر فيقول إنّه قد يستمر إلى 18 شهراً.

المحاور: لقد ذكرت أنّ الدول تشعر بالغضب من الاتحاد الأوروبي، فهل يمكن أن نتوقّع انهيار هذه المنظمة الدولية القديمة؟

د. محمد مسجدي: في الوقت الحالي، بدت هذه الفكرة قويّة جداً كما كانت من قبل. يبدو أنّ خروج بريطانيا يدل على ذلك؛ وقبل بريطانيا أرادت الدنمارك الخروج أيضاً. يدعو [جون] ماري لوبان في فرنسا، الذي كان من مؤسّسي الاتحاد الأوروبي، إلى الشيء نفسه. ولكن في الوقت الحالي، كما تشير الأدلة، تمّ طرح الكثير من الشكوك والشبهات بشأن البقاء في الاتحاد. ومع ذلك، في تلك الأيام سمعت من بعض الأساتذة أنّه على الرغم من جميع نقاط الضعف، لا يوجد خيارٌ سوى أن نكون معاً.

المحاور: حسب تفسيرك، علينا أن نسأل ماذا سيحدث للمجتمع الدولي؟ أثناء كلامك قلت إنّنا في مرحلتين: قبل كورونا، وما بعدها. أرجو أن تقدّم مزيداً من الشرح على الصعيد العالمي، وليس فقط أوروبا. افترض أنّ الفيروس سيختفي بعد 6 أشهر. ما التطورات التي ستحدث على الصعيد العالمي؟

د. محمد مسجدي: هذه المسألة كثيرة التّشعُّبات **ومعقّدة للغاية ولا تحتوي على بُعد واحد، ولا يمكن مناقشة كل أبعادها في هذه المقابلة! في الوقت الحالي، ما زال من السابق لأوانه أن يفكّر المفكّرون ويكتبوا عن هذا الموضوع (متى سينتهي هذا الفايروس وموجة المرض، وماذا سيحدث بعد ذلك؟) إذا استمر المرض، فستتعرّض الأسس التي يقوم عليها عالمنا الحالي إلى الكثير من الضغط وقد تنهار. وفي مقدمتها الاقتصاد الدولي، أو العلاقات الاقتصادية والمالية والاجتماعية بشكل عام. إنّ هذا الأمر خطير للغاية، ومن الصعب التّنبؤ به. ما يمكن عدّه الآن محتملاً هو أنّ العالم قبل كورونا وبعدها مختلف تماماً. كل شيء مختلف ومختلف بشكلٍ أساسي.**

ولكن من الصعب التّنبؤ بالضبط بما سيحدث. النقطة المهمة هي أنّ الناس في عصرنا معتادون على نمط حياة ومستوى دخل ونوع من الإسكان والترفيه والطعام والسفر وما شابه. من الأغنياء والطبقة الوسطى إلى الفقراء. سيتغيّر الجميع. حتى الشخص الذي لديه دخلٌ بمليار دولار ومنزل فاخر وسفر باهظ الثمن وبرامج لقضاء فترات العطلة في أماكن فاخرة قد لا يتمكّن من العيش على نفس المستوى. بشكل عام الأمر نفسه، يتعلّق بالحكومات وكيف تخطّط لمستقبلها.

سوف تؤثّر المشاكل المالية والاقتصادية المعقّدة على عامّة الناس، حتى الأغنياء والحكومات.
ستؤدي قطاعات الاقتصاد والبنوك والتأمين والبورصات والخدمات والتعليم والمدارس والجامعات إلى خلق وضع معقّد وغير متوقع، ومن حيث المبدأ، فإنّ العلاقات الاجتماعية ستكون في أزمة.

في عالمنا، هنالك تصنيف للقوى، ولكلّ منها موقعها الخاص بحسب قدرتها على التأثير. إنّ القوّة بمعناها الصَّلب والناعمة حقيقة، وإدراك الآخرين لتلك القوّة أمر آخر. هذا في الأساس ما يُفعل في الواقع. لقد أثرت الكورونا على حدّ سواء، و من غير الواضح كيف سيتم تشكيل مستقبل العالَم.
قرأت مؤخراً مقالاً لفيلسوف فرنسي كتب: ليس فقط النظام المستقبلي سيتعطّل، ولكن من وجهة نظره سيتم أيضاً تدمير الحضارة اليهودية المسيحية الغربية القائمة، على كل حال تُعدُّ القضية أكثر خطورة من هذه المناقشات. بالطبع، يبدو أنّ دولاً مثل إيران ستكون في وضع أفضل.

المحاور: من أي جهة سيكون حال إيران أفضل؟

د. محمد مسجدي: من نواحٍ عديدة، إيران دولة "مكتفية ذاتياً" و"تعتمد على ذاتها". في ظل الظروف الجديدة، تتحرّك البلدان نحو الاعتماد على الذات في مختلف القطاعات. لقد ساد هذا التفكير بالفعل في إيران في العقود الأخيرة. من هذه الجهة يمكننا القول إنّ إيران في وضع أفضل. بالطبع، سيكون لدينا الكثير من المشاكل، كما سيكون لدى الجميع. ولكن بسبب سياسة الاعتماد على الذات، يمكننا القول إنّ بلدنا بشكل عام في وضع أفضل. هذا يتماشى مع الظروف التي ستسود بعد كورونا. النقطة هي أنّ إيران كانت على هذا الحال منذ فترة طويلة وقد قامت بترسيخ ذلك إلى حدّ ما.
على سبيل المثال، من المحتمل أن يكون وضع دولة مثل الهند، التي تهتم أكثر بنموها الاقتصادي على صعيد السوق الداخلية، أفضل مِن دولة مثل كوريا الجنوبية، التي تتمحور أكثر سياستها التنموية بشأن التصدير.

المحاور :هل تعني وضعاً مثل الحرب العالمية الثانية، عندما ظهرت الدول الصناعية ودخل العالم حقبة جديدة من الحكم؟

د. محمد مسجدي: ليس بتلك الصورة تماماً، لأنّه إذا أرادت دولة أن تصبح صناعية، فيجب أن يكون لديها الثقافة والأخلاق، والاستعدادات والقدرات الداخلية اللازمة والكافية. تكمن المشكلة في أنّ دولة مثل إيران، لديها سياسة للاعتماد على الذات إلى حدّ ما، ولم تكن سياستها متطابقة للغاية مع حقبة كورونا، لكنّها تتماشى أكثر مع حقبة ما بعد كورونا، وستتبع العديد من البلدان مثل هذه السياسة من الآن فصاعداً. من حيث المبدأ، هذا ما ستبدو عليه السياسة العامة المستقبلية.

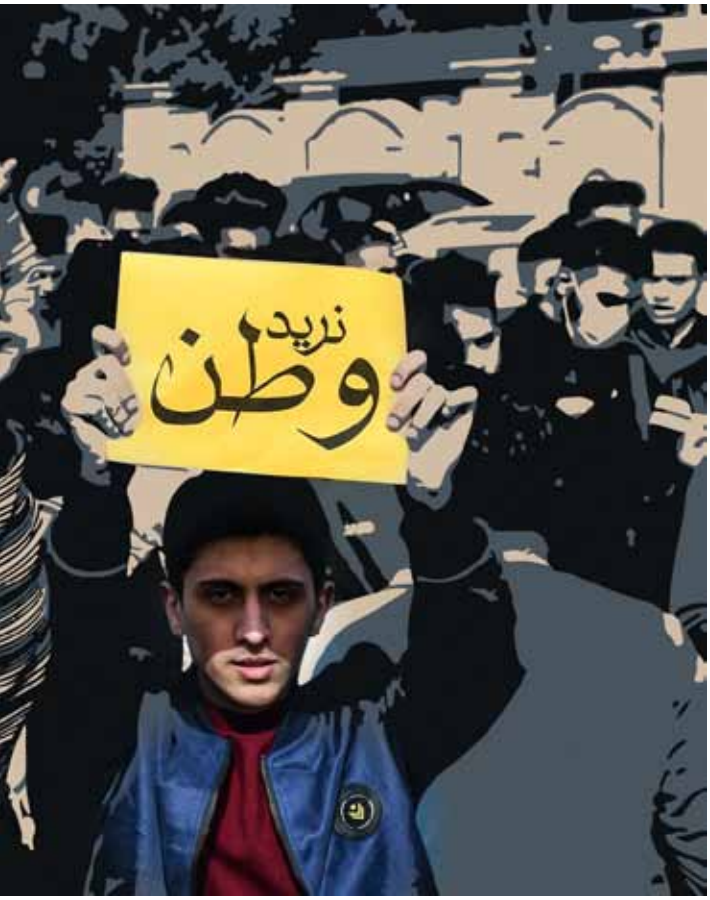

بادر المواطنون العراقيون بمظاهرة مليونية بسبب الظروف السيئة في البلاد مثل البطالة والفساد الإداري وعدم تقديم الخدمة التامة للمواطنين، وأيضاً بسبب تدخلات الجمهورية الإسلامية الإيرانية في شؤون العراق، مما أدَّى إلى وفاة عدد كبير من المواطنين العراقيين جراء العنف ضدّهم.

تحت عنوان عدم تقديم الخدمة للمواطنين العراقيين بدأت التظاهرات العراقية منذ الواحد من اكتوبر في المحافظات الجنوبية لكنْ بسبب مراسيم الأربعينية توقَّفتِ التظاهرات وعادت مرَّة أخرى للانطلاق في الخامس والعشرين من اكتوبر. ازدادتْ في هذا السيناريو أعداد القتلى بين المتظاهرين وأوشكت الحكومة على السقوط. ابتداءً من العاصمة بغداد والمحافظات الجنوبية العراقية ازدادتْ حدّة التظاهرات وارتفع عدد القتلى إلى أكثر من 250 شخصاً وبقيتْ أعداد القتلى في تزايد كبير. أمّا حكومة عادل عبد المهدي فقد فقدت ثقة أكبر القوى السياسية كتحالف «سائرون» برئاسة مقتدى الصدر وتحالف «الفتح» برئاسة هادي العامري المقرَّب من جمهورية إيران الإسلامية، مما أدَّى إلى ضعف الحكم والمطالبة الواسعة بتنحي الحكومة.

التظاهرات العراقية في خمسة أسئلة

محمد الاجا، حيدر قرا الب
ترجمة: فاطمة الزهراء الصالحي

و من هنا بادر مراسلا وكالة الأناضول إلى طرح خمسة أسئلة وأجوبة بشأن آلية التظاهرات العراقية والسيناريوهات المحتملة التي تنتظر البلاد.

1- بأي مطالب بدأت؟ وأين تكثّفت؟

بـدأتِ الانتفاضـة الشـعبية فـي الأول مـن اكتوبـر بتظاهرات متفرقـة فـي بغـداد، وبعـض المـدن الجنوبيـة مثـل البصرة، الناصريـة، العمـارة، السـماوة والحلّـة. ثم انتشـرت في عموم الوسط والجنوب بخروج الآلاف من المواطنين، يعاني المجتمع العراقـي مـن جملـة أمـور؛ منهـا الفوضـى فـي إدارة الدولة، التـي رافقـت الاحتلال الأميركـي بعد ٢٠٠٣ وظهـور التكتلات والمكوّنـات السياسـية ذات الأسـاس الدينـي والعرقـي التي تجذَّرت فـي الحكومة ورجَّحتِ المصالـح الفئوية على المصالح الوطنية. نتج عن ذلك اسـتياء كبير في أوساط المجتمع. وأيضاً فإنَّ الفسـاد المستشـري في البـلاد قد أدّى إلى عـدم ارتياح المواطنيـن وتذمرهـم الدائـم. وبحسـب منظمـة الشـفافية العالميـة فإنَّ العراق يحتل المرتبة ١٦٨ من أصل ١٨٠ دولة هي الأكثر فساداً، وهناك ادعاءات بضياع ٤٥٠ مليار دولار من المال العام بعد ٢٠٠٣.

وعلـى الرغـم من أنَّ العـراق يعدّ رابع دولة مـن حيث احتياطي النفـط الا أنَّ البـلاد تعانـي من نقـص خدمات الكهربـاء والماء والصحّة والخدمات العامّة الأساسـية الأخرى. ومن جهة أخرى وفقاً لبيانات البنك الدولي لسـنة ٢٠١٤، فإنّ ربع عدد السـكان البالغ ٤٠ مليون نسمة يعيشون بدخل ١.٩٠ دولار يومياً.

وإضافـة إلـى هذا ووفق البيانات فإنّ ٪ ٧٥ من السـكّان تحت عمر ٣٥ سـنة، وإنّ وصول نسبة معدل البطالة بين الشباب في ٢٠١٨ إلى ٪ ٢٠ قد سبّب غضباً عارماً.

وهنـاك ما يقارب ٨٣ ألـف أجنبي يتقاضون أجوراً عالية مما ولّد رد فعـلٍ معاكس في البلاد، فضلاً عـن التدخلات الإيرانية في شـؤون البلاد والانزعاج الشـعبي من الميليشـيات المدعومة من طهران قد انعكس على الشارع العراقي.

و من العوامل التي أسهمتْ في تأجيج المتظاهرين قيام رئيس الـوزراء عـادل عبد المهدي بعـزل قائد جهـاز مكافحة الإرهاب عبد الوهاب الساعدي المقرَّب من الولايات المتحدة الأميركية الذي كانتْ له إنجازات كبيرة في دحر تنظيم داعش من منصبه. وقد شـوهد المتظاهـرون يرفعون صوراً للسـاعدي ويطلقون شعارات تنادي بخروج إيران، الأمر الذي أثار شكوكاً في أنّ إيران كانت تقف وراء عزل الساعدي. وكانت الحصيلة الأولى لموجة التظاهـرات التـي بدأت فـي الأول من التشـرين الأول وهدأت في السـادس من تشـرين الأول بسـبب الزيارة الأربعينية وفاة ١٥٧ متظاهراً وجرح الآلاف.

وبدأت الموجة الثانية من هذهِ التظاهرات في ٢٥ من تشـرين الأول وتكثَّفـتْ فـي بغـداد والبصـرة وبابـل والديوانيـة وذي قـار وميسـان والمثنـى وكربلاء والنجـف. ومن اللافـت للنظر ازديـاد النقمـة علـى التدخـلات الإيرانية في هـذه الموجة من التظاهـرات قياسـاً ببدايتهـا. فلذلك قـام المتظاهـرون بحرق الأبنيـة والمقـرّات التابعـة للحشـد الشـعبي والميليشـيات الشـيعية والأحـزاب السياسـيّة المقرّبة من إيـران في عددٍ من المـدن. وفـي التظاهـرات الثانية فقـد ما يقارب مئـة متظاهر حياته وحسـب منظمة حقوق الإنسان فإنَّ القوات الأمنية قد استخدمت قوّة مفرطة تجاه المتظاهرين على الرغم من وعود الحكومـة العراقية. وهنـاك ادعاءات كبيرة بقيام الميليشـيات الشيعية باستخدام القناصين في ضرب المتظاهرين.

2- من الذي دعمهم؟

إنَّ الغالبيـة العظمـى من المتظاهرين هم من المسـتقلين ولا يمتّـون بـأي صلة لأي حزب ومسـؤول سياسـي. وعلـى الرغم مـن أنّ هـذه التظاهرات قد حدثت فـي المناطق ذات الغالبية الشـيعية الا أنّ هنـاك أفـراداً مـن السـنة في بعـض المناطق أسـهموا أيضـاً فـي التظاهـرات دون أن تكون هناك مشـاركة لكتلة سـنية بحد ذاتها. إنّ السبب الرئيس في عدم دعم الكتل السـنية للتظاهرات هـو خوفهم من احتمـال الضغط الذي قد يمارسـه الحشـد الشـعبي المتطـرّف الموالي لإيـران ضدّهم، وعلـى الرغم مـن عدم وجود جهـة منظمة للتظاهـرات الا أنّ بعض النقابات قد أعلنتْ دعمها للتظاهرات.

حتـى وإن كانتْ مطالب المتظاهرين قد احتوتْ على اسـتقالة الحكومـة الا أنّ نقابة المعلميـن العراقيين قد أعلنت وقوفها بجانـب المتظاهريـن عبـر إعلانهـا المشـاركة فـي التظاهـرات وأعلنـت نقابة الفنانين العراقيين دعمهـا للعراقيين المحتجين.

ومـن جانـبٍ آخر قـرّرت نقابـة المحامين العراقييـن عدم حضور جلسـات الدعـاوى القضائيـة لجميـع المحاميـن، إذ رفـض المحامـون حضور الجلسـات من يوم الأربعاء إلـى يوم الاثنين، أي اسـتمر احتجاجهم خمسـة أيام متتالية. ومـن المتوقع في هـذه المـدة أن تتـمّ متابعة الدعـاوى المتعلّقـة بالمتظاهرين والمعتقليـن منهـم مـن قبـل محامـي النقابـة. وأيضـاً أعلـن اتحـاد النقابات العماليـة العراقية دعمه للمطالب المشـروعة للمتظاهريـن. ومـن جهة أخـرى قامت نقابتـان تعليميتان (عدا إقليم كردستان) بإعلان الإضراب في عموم البلاد لأربعة أيام.

3- ماذا كان ردّ فعل السياسيين ورجال الدين؟

دعـا رئيـس الجمهوريـة برهم صالـح المتظاهرين إلـى التهدئة، مبينـاً أنَّ مطالبهم سـوف تـدرس. وفي بيانٍ قصيـر في الأيام الأولـى للتظاهـرات وعـد رئيس الـوزراء عبـد المهـدي بتوفير فـرص عمل لخريجي الجامعـات، معلناً أنّه أوعز إلى وزارة النفط ومؤسّسات الدولة وبعض المصانع الأجنبية بضرورة أن تعطى حصّـة ٪٥٠ من الوظائـف إلى الأيدي العاملـة العراقية. وقد أعلـن رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسـي أنّه سـوف تُتَّخَذُ حزمة إصلاحات تلبي مطالب المتظاهرين.

وبسـبب عـدم إنصـات الحكومـة لمطالـب المتظاهريـن وجّه المرجـع الديني آيـة الله العظمى علي السيسـتاني (دام ظله) الـذي له نفـوذٌ وتأثيرٌ كبيرٌ علـى الطائفة الشـيعية في بيان له بضـرورة قيـام الحكومة بتطوير الخدمـات العامة وإيجاد فرص العمل ومكافحة الفسـاد ومعاقبة المفسـدين. وفي المقابل قـال رئيس تحالـف «الفتح» وقائـد منظمة بدر التـي تعدّ من أبرز ألوية الحشد الشعبي هادي العامري: إنَّ «أميركا وإسرائيل هما وراء هذه الفتنة»، متّهماً إياهما بتأجيج التظاهرات.

ودعـا رئيـس تحالـف «سـائرون» مقتـدى الصـدر حكومة عبد المهـدي إلـى الاسـتقالة قبـل اندلاع حـرب أهلية فـي البلاد، موضّحـاً أنّ حكومة عبد المهدي كالحكومات السـابقة عديمة الفائدة. ودعا الصدر شـريك الحكومة هادي العامري لإسقاط حكومـة عبـد المهـدي. ومن هنا أوضـح العامري أنّه مسـتعد للتعاون في موضوع إسقاط الحكومة.

وعلـى الرغـم مـن اسـتعداد العامـري للتعاون مـع الصدر في موضوع إسـقاط الحكومة الا أنَّ هناك ادعاءات بأنّه قد اختلف مع الصدر في موضوع من سيخلف عبد المهدي. وفي الوقت الذي يرغب الصدر بإسناد الوزارة لعبد الوهاب الساعدي هناك أقاويـل بأنّ العامري يسـعى إلـى فرض وزير الرياضة والشـباب السابق عبد الحسين عبطان لمنصب رئاسة الوزراء.

4- هل تمّتْ تلبية مطالب المتظاهرين؟

عندما كانت التظاهرة مسـتمرة، اتّخـذ البرلمان العراقي بضعة قـرارات تخص مطالـب المتظاهرين. قرّر البرلمان تشـكيل لجنة لتعديل الدسـتور العراقي وعلى هذهِ اللجنة تسليم التعديلات فـي غضـون ٤ أشـهر. كما قـرّر أيضـاً وبالإجماع إلغـاء مجالس المحافظـات وتسـليم المحافـظ الأعمـال الإداريـة والماليـة للمحافظة، ويتولّى البرلمـان العراقي متابعة أعمال المحافظ.

وعلـى الرغم من الإصلاحـات التي قدّمتهـا الحكومة العراقية الا أنَّ غضب الشـارع العراقي اسـتمرّ بسـبب اسـتخدام العنف المفـرط ضـد المتظاهرين السـلميين. أعلن عبـد المهدي بعد اجتماعـه بقادة القوات العسـكرية، قراراً بتوزيع قوات مكافحة الإرهـاب التي درّبت لمحاربـة تنظيم داعش في عموم مناطق العاصمـة بغداد تحـت ذريعة حمايـة المتظاهرين. ولكنّ غضب المتظاهريـن ازداد بسـبب عدم تنحي الحكومـة وإصرارها على مواجهة المتظاهرين بالقوة.

مـن جهـةٍ أخـرى أصـرّ المتظاهـرون علـى البقاء في سـاحات التظاهـر وعـدم الرجـوع إلى منازلهـم حتى تسـتقيل الحكومة أو يُحـارب الفسـاد بجديّة، وتتوفّر فرص العمل لجميع الشـباب العراقيين، أي تتحقّق كل مطالبهم.

5- ما هي السيناريوهات التي تنتظر الحكومة والبلاد؟

ردّ عبـد المهـدي علـى مقتـدى الصدر الذي قـال علينا أنّ نذهب باتجاه الانتخابـات المبكرة، أنّه موافق على التعاون مع الصدر والعامري وأنّه ليس لديه مانعٌ لتقديم الاستقالة لكـنّ يجـب أن تسـبق ذلـك خطـوات تشـريعية للشـروع بالانتخابـات المبكرة. وبسـبب هـذا الردّ من عبـد المهدي أعلـن الصـدر سـحب الثقة مـن الحكومة ودعا لإسـقاطها فوراً.

ردّ رئيـس تحالـف «الفتح» هادي العامـري بالإيجاب وقال إنّه سوف يتمّ الاتفاق معاً لتلبية مطالب المتظاهرين.

ونـرى هنـا أنّ السـيناريو الأقـوى هو إسـقاط حكومة عبد المهـدي وأيضاً هناك مجموعات من غيـر العائدين لهادي العامـري وتحالـف «سـائرون» وهم السـنة والكـرد الذين يريدون مدّ يد العون لإسـقاط حكومة عادل عبد المهدي، ولكن بشروط معينة مقابل التعاون على إسقاط الحكومة.

هتف المتظاهرون أثنـاء التظاهرات بهتافات «كلا مقتدى وكلا للعامـري»، ومـن هنـا نسـتخرج أنّه بعـد حكومة عبد المهدي لن يتم أيضاً تلبية مطالب الشعب العراقي بسبب عـدم تفاهم الصدر والعامـري، وبات الشـارع العراقي في غضب كبير.

إنّ قـرار الانتخاب المبكر هنا يتطلب توقيع وموافقة رئيس الجمهوريـة برهم صالـح على الطلب الـذي يقدّمه مجلس الـوزراء، ممـا يعنـي أنّـه لا انتخابـات مبكـرة الا بموافقـة البرلمان العراقي، وفي حال أُخِذَتِ الموافقة سـيتم العمل بنظام الانتخابات المبكرة في غضون ٦٠ يوماً.

لكـنّ برهـم صالح يعلم أنّ الشـارع العراقي لن يسـكت في حـال إبقاء عبد المهدي رئيسـاً للحكومة وفـي حال تقديم الاسـتقالة وسـحب الثقة؛ على (صالح) تولـي مهام رئيس الوزراء حتى إجراء الانتخابات.

وكالة الاناضول - أنقرة

قرار الانتخاب المبكر هنا يتطلب توقيع وموافقة رئيس الجمهورية برهم صالح على الطلب الذي يقدّمه مجلس الوزراء، مما يعني أنّه لا انتخابات مبكرة الا بموافقة البرلمان العراقي، وفي حال أُخِذَتِ الموافقة سيتم العمل بنظام الانتخابات المبكرة في غضون 60 يوماً.

النائبة آلا طالباني:

الاحتجاجات أجبرت الكثير من القوى على أنْ تعيد حساباتها

السياسة النفطية الفاشلة للإقليم عمّقت الأزمة بين بغداد وأربيل

تتذكّر النائبة آلا طالباني حين كانت في أيام المعارضة ومناهضة الاستبداد، كيف كانت هي وزملاؤها يبحثون عن شخص أو مؤسَّسة في أوروبا يستمع لهم ويقتنع بأنّ النظام قبل 2003 كان مستبدّاً ومتحكّماً بكل شيء.

ولذلك لم تنسَ طالباني جهود عضوة البرلمان البريطاني عن حزب العمال «أنا كلويد» التي حضرت إلى الحدود العراقية – الإيرانية لكي تقف على التهجير الذي قام به النظام السابق لشرائح من الكورد في انتفاضة العام 1991، ثم شرعت بعد ذلك بتأسيس منظمة «أندايت» التي عملتْ على محاكمة رموز النظام السابق، ولهذا كان تركيز من عارض النظام السابق في أوروبا ينصبّ على الاهتمام بملف حقوق الإنسان، انضمّتْ طالباني إلى الدكتور المرحوم أحمد الجلبي وصفية السهيل وفاطمة بحر العلوم في هذا العمل، وهي تنظر لتلك الأيام وكأنّها رحلة حملت الكثير من النجاح والفشل ومع هذا كانت مرحلة غنية بالنسبة لها.

فـي حوارنـا معها تنقّلتِ النائبـة آلا طالباني بين الكثيـر مـن القضايا منهـا ما يجري فـي الإقليم والمركز، ومسـتقبل النظـام السياسـي والتأثير الإقليمـي والدولـي على العـراق ومـا يواجهه مـن أزمـة سياسـية واقتصادية، بـدأت طالباني نشـاطها السياسـي العـام 1986 حيـن انتمـت إلـى صفوف الاتحاد الوطني الكردسـتاني الذي تأسّـس العـام 1975 وكان الإعـلان الرسـمي العام 1976.

•كيـف تصفيـن التحـولات التـي جـرت فـي الاتحاد الوطنـي الكردسـتاني، وهنـاك قضيـة أوّد أن تفسِّـريها لنـا وهـي مفـردة فـي عنـوان الاتحـاد الوطنـي الكردسـتاني، مـا هـي دلالـة كلمـة «الوطني» في هذا العنوان؟

ج : الاتحـاد الوطنـي الكردسـتاني متكوّن أساسـاً من عـدّة أجنحة وهي «الخط العام، عصبة كادحي كردستان، الخط الاشتراكي»، ولهذا سمّي اندماج تلـك الأجنحـة بالاتحاد، كمـا أن الهـدف منها كان اسـتيعاب القضيـة العراقيـة مـع إيـلاء الاهتمـام للجانب الكـوردي، كان المرحوم مـام جلال يعتقد أنّ العراق هو العمق الستراتيجي لما يريده الكورد، ولهذا سعى إلى توسـيع أطروحة الاتحاد الوطني وتحويلها من الجانب الثوري إلى الوطني.

ولكـن بعـد مـرض ورحيـل مـام جـلال مـرّ الاتحاد بأزمات متعدّدة جعلت من المنتمين له ينقسمون إلى أكثر من محور وجناح، إذ ظهر محور مركز القرار الـذي سـوّق قضية أن الاتحـاد متأثـر بتوجيه بيت مـام جلال، مع أنّ المقصود هو الدور الذي قامت به السـيدة هيرو خان زوجة مـام جلال، على الرغم من أنّ السـيدة هيرو كانت مناضلة وثّقت انتفاضة الكورد أيام قتالهم في جبال كردسـتان، حين كانت مـع زوجها وأبيهـا إبراهيـم أحمد؛ أحـد المناضلين المعروفيـن في الحركـة الكوردية، ثـم أنّها انتمت بشكل رسمي وحزبي للاتحاد الوطني الكردستاني العام 2010 .

بعد مرض ورحيل مام جلال مرّ الاتحاد الوطني الكردستاني بأزمات متعدّدة جعلت من المنتمين له ينقسمون إلى أكثر من محور وجناح

***برأيـك هـل أثّـرتِ الاحتجاجـات فـي وضـع الإقليم السياسي؟**

ج: نعم بشـكل غير مباشـر أثرت في الإقليـم، كما علينا أن لا ننسـى أنّ الاحتجاجـات أخذ خطّهـا يتصاعد ويتكرّر فـي أغلـب مناطق العـراق ومنذ العـام 2009 و2010 ولغايـة الآن، وهـذا كان مؤشـراً حيوياً على مـا نواجهه مـن أزمـات راكمـت ردة فعـل ضـد مضمـون النظـام السياسـي، المختلـف في احتجاجـات 2020 أنّها جعلت من يشـارك فـي السـلطة ينتبه بشـكل أو بآخـر إلى أنّ هنـاك خطـراً واضحاً على الوضع العام وأنّ الشـارع بكل تنوعـه الاجتماعـي ممتعض إلـى درجة الغضـب، وهذا مـن الممكـن أن يأخذنا إلى مناطـق مجهولة في وضع النظام ومسـتقبله، وأوّد أن أشـير هنا إلى أن احتجاجات العـام 2009 التـي قامـت في مناطق غـرب العراق لم يتـم اسـتيعابها، والتعامل معها بشـكل مختلف أوصلنا إلـى مرحلة داعـش، ومن اللافـت أنّ الاحتجاجات بدأت مطلبية ثم أخذت رويدا رويدا تتحوّل إلى سياسية بسبب عدم انتباه من في السـلطة لمخاطر هذا التحوّل، نعود إلى سـؤالك؛ هل أثـرت على الإقليم؟ نعـم هناك تأثير، لأن الإقليـم غيـر منفصل عن الشـأن العام، إذ كشـفت هـذا الاحتجاجـات عـن أنّ بعـض القـوى في كردسـتان لـم تكـن منتبهـة لما يجـري في العـراق لا سـيما خارج

الإقليم، بالأساس كان الدور الكوردي ملموسا مع وجود مام جلال ولكنّ بعد غيابه أخذ هذا الدور ينحسر ونبتعد عن بغداد ونذهب نحو الاكتفاء فقط بقضية الانتخابات وما يحصل عليه الكورد من حصص في الحكومة حين تشكّل، كما بدا واضحاً الاختلاف في مواقف الحزبين الرئيسين تجاه الاحتجاجات. نعم هناك تأثير بسبب تنامي الأزمات والنظر إلى جزء من قوى الإقليم بأنّها قريبة من الحكومة التي احتّجَ عليها الناس في بغداد وبقية المدن التي شهدت احتجاجات كبيرة. أمّا الاحتجاجات التي قامت في إقليم كردستان فدفعتْ نحو ظهور حركات سياسية جديدة خارج ما كان متعارفاً عليه من القوى التقليدية المعروفة «الاتحاد الوطني الكردستاني، الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الإسلامي الكردستاني».

ومع تصدي الجيل الجديد في الاتحاد الوطني الكردستاني المتمثّل في لاهور الشيخ جنكي وبافل طالباني، عمل الاتحاد على استقلالية قراره وهذا لا يعني أن نكون بالضدّ من الحزب الديمقراطي الكردستاني، لأنّنا نتشارك في إدارة الإقليم منذ انتهاء الصراع الذي حصل العام 1996.

***هل تعتقدين بوجود صلة غير مباشرة بين تداعيات معركة داعش ومخرجاتها والدفع نحو الاستفتاء؟**

ج: قد لا نستطيع تحديد الأسباب التي دفعت نحو القيام بالاستفتاء، على الرغم من تصور كاكا مسعود بإمكانية الحصول على الدعم المطلوب لإجراء الاستفتاء الا أنّ رؤيته من جانب آخر للوضع العراقي بعد داعش اختلفت وأنّ الأزمة ربّما تقود نحو حصول انهيار سياسي، وفي الوقت نفسه كان وضع الإقليم أكثر استقراراً مقارنة بالمركز، ولديه ملامح استثمار، انطلاقا من تلك المرحلة بخلاف ما يجري في المركز، ومع هذا كلّه يمكّن أن نؤشّر الفشل الذي ترتّب جراء سياسة النفط غير الواضحة وغير المتوازنة بوجود شخص آشتي هورامي، لكن وجود أجنحة سياسية في دول مؤثرة ربّما دعمتْ إجراء الاستفتاء والتعجيل به، ومع ذلك وفي الأسبوع الأخير قبل القيام بالاستفتاء رفضتْ إجراءه، وهنا أذكر نموذج كركوك في ما يخص الاستفتاء وأنا كنت شاهدة على هذا، وهو أنّ الدول الإقليمية والدولية وبغداد نصحت بعدم إجراء الاستفتاء في كركوك لما تحمل من خصوصية اجتماعية وسياسية، إذ قمت بعمل لقاءات وحوارات مع أكثر من شخصية في بغداد وبعض سفراء الدول التي لها حضور في العراق، ملخص تلك الحوارات كان نصيحة بعدم إجرائه في كركوك.

***هل للمتغيّرات - حادثة المطار التي أدّتْ إلى مقتل أبو مهدي المهندس - التي حصلت مؤخراً تأثيرٌ على تعامل المركز مع الإقليم؟**

ج: أوّلاً علينا الا ننكر أن هناك توازنات موجودة في منطقة الشرق الأوسط منذ ما يقارب مئة عام، وهذا الأمر دفع نحو ظهور محاور ضمن التوازنات ومع وجودها هناك متغيّرات حصلت وغيّرتِ الكثير منها، وهنا اتكلم عن الاتحاد الوطني الكردستاني، ولكن بالنسبة للحزب الديمقراطي فعلاقته مع تركيا متعلّقة بقضية النفط والعلاقة محدّدة بحكومة اردوغان، أمّا بالنسبة للاتحاد الوطني الكردستاني فنفوذه في مدينة السليمانية وهي أكثر مدينة تمتلك حدوداً واسعة مع إيران ولنا علاقات اجتماعية مع كردستان إيران تقوم على التزاوج والتبادل التجاري، كذلك ساندت إيران الاتحاد الوطني الكردستاني أيام نضاله ضدّ الدكتاتورية.

قمت بعمل لقاءات وحوارات مع أكثر من شخصية في بغداد وبعض سفراء الدول التي لها حضور في العراق، ملخص تلك الحوارات كان نصيحة بعدم إجرائه في كركوك.

النائبة متحدثة للرواق

***هل تكمن عقدة الخلاف بين المركز والإقليم في قضية كركوك؟**

ج: هي قضية معلّقة ولم ننجح في حلّها ولهذا قد يصح النظر لها بأنّها عقدة، فالآلية التي وضعناها في الدستور لمعالجة قضية كركوك «المادة 140» لم نستطع تطبيقها، ولهذا أرى أنّ القوى «الاتحاد، التركمان، العرب، المسيحيين»؛ الموجودة في كركوك معنيّة بإيجاد صيغة تضمن حلّ هذه القضية، وعليه نحتاج إلى إطلاق حوار داخلي بين تلك القوى لكي نصل إلى تصوّر عملي يتخطّى الخلل الذي أعاق صعوبة تطبيق المادة 140 التي كان من المفروض الانتهاء من تطبيقها العام 2007 وها نحن في العام 2020.

***كيف تصفين تجربتك البرلمانية مع تحالف بغداد؟**

ج: كانت تجربة فيها تحدٍ وجزء منها ردّة فعل، ولم تكن سهلةً ومع هذه الصعوبة أتوقع في الانتخابات القادمة أن تُكرَّر نفس التجربة التي قمتُ بها وقد يصل إلى تشكيل تحالف وطني عابر، وما قمتُ به وجدتُهُ يستحق أن يتحوّل إلى مشروع وهذا ما نعمل عليه الآن.

***بعد تجربة الحكم منذ 2003، هل برأيك فقد التحالف الشيعي – الكوردي قدرته على الاستمرار؟**

ج: عمليا لم يعد موجوداً بالشكل السابق الذي تبلوّر نتيجة عمل ما قبل 2003، ولكن الذي حصل أنّ شكل التحالف ما بين الطرفين الكوردي والشيعي أخذ الجانب الحزبي. ولذلك مع تنامي الأزمة الاقتصادية الأخيرة توضّحت أكثر نمط العلاقة بين الطرفين وكان للجانب الحزبي دورٌ كبيرٌ في التفاهمات الحاصلة بين تلك القوى.

الكُرد في دائرة الاحتجاجات الشعبية..

مواقف متعدّدة.. ورؤى متقاطعة

سامان نوح

لم تكترثْ القيادات الكُردية صانعة القرار في إقليم كردستان باحتجاجات تشرين الشعبية طوال الأيام الأولى، ولم تتبنّ مواقف واضحة بشأنها، واكتفت بمجموعة تعليقات من مسؤولين في الخط الثاني كانت تكرارا للرأي الذي ظلّتْ تعلنهُ القوى السياسية بمختلف توجّهاتها المتمثّل بحق المواطن في الاحتجاج السلمي وشرعية المطالب المرفوعة والمتعلّقة بإنهاء الفساد و«محاصصة المغانم».

ظل تعاطي الإعلام الكوردي خجولا مع الاحتجاجات، حتى مع توالي سقوط الضحايا وتصاعد العنف ومعه شدّة التظاهرات وسعتها وتحولها إلى اعتصامات، في ظل حقيقة أنّ الإعلام السائد في الإقليم هو إعلام حزبي يخضع في جلّه للحزبين الكبيرين

بقيت القوى الكُردية الرئيسة تنظر إلى احتجاجات تشرين، كحركة عابرة غير مؤثرة ولا تعنيها، وهي رؤية توافق عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني كما الاتحاد الوطني، وهما الحزبان الحاكمان في الإقليم والمسيطران على القرار الكردي في بغداد، اللذان يطلقان في أحيان مواقف موحّدة وفي أحيان أخرى مواقف متقاطعة وفق مصالحهما الحزبية من الأحداث والتطورات المختلفة وفي ظل ثنائية السلطة والإدارة في السليمانية وأربيل المترسّخة كواقع منذ 1994.

موقف التجاهل من قبل الحزبين الكبيرين للملايين التي خرجت مطالبة بالتغيير في بغداد وجنوب البلاد، الذي انعكس على ضعف تغطيات الإعلام الكوردي للاحتجاجات كفعل وتداعيات، جاء لسببين:

الأوّل: يتعلّق بقراءتها المستنسخة من تجارب السنوات الماضية، حين كانت الاحتجاجات تنتهي خلال أيام في ظل كونها "مصنوعة ومدفوعة» من قبل قوى سياسية لأهداف محدّدة، أو لعجز منظميها على إبقائها حيّة وبزخم كبير بما يتطلبه ذلك من تضحيات وتمويل ودعم شعبي نابع من إيمان بقدرتها على النجاح.

الثاني: يتعلّق باعتبار الاحتجاجات حراكا يرتبط بالشارع الشيعي، وبكونها مشكلة شيعية داخلية تتعلّق بالصراع داخل البيت الشيعي، وسيتم تجاوزها مع قيام الطرف المشارك والداعم لها بالحصول على الامتيازات التي يريدها أو جزء منها كما حصل في تظاهرات سابقة.

مع تلك الرؤية، ظل تعاطي الإعلام الكردي خجولا مع الاحتجاجات، حتى مع توالي سقوط الضحايا وتصاعد العنف ومعه شدّة التظاهرات وسعتها وتحولها إلى اعتصامات، في ظل حقيقة أنّ الإعلام السائد في الإقليم هو إعلام حزبي يخضع في جلّه للحزبين الكبيرين، ومع عدم وجود إعلام حكومي وضعف إعلام الأحزاب المنافسة، فلم تظهر إلا أصوات كُردية قليلة من النخب المثقّفة تدافع عن الاحتجاجات وتؤيد مطالبها الإصلاحية المرفوعة وتنتقد بشدّة جرائم استهداف وقتل المتظاهرين.

الموجة الثانية

في الموجة الثانية من الاحتجاجات، ومع رفع المتظاهرين لسقف مطالبهم إلى حدّ المطالبة برحيل الطبقة السياسية «الفاسدة والفاشلة» وتشكيل حكومة جديدة يقودها مستقلون وإجراء انتخابات مبكّرة، ونجاحهم في توسيع ساحات التظاهر والاعتصام لتشمل معظم مدن وسط وجنوب البلاد، ومع تصاعد الدعم الشعبي لهم في ظل انخراط الطلاب والخريجين والموظفين فيها، بدأ الشارع الكردي ينظر إلى الاحتجاجات بجدية وبرؤية مختلفة "فهي قد تصنع التغيير المأمول" وصار يتعاطف معها وينقل صور المتظاهرين وفيديوهاتهم.

ذلك التطور، دفع القيادات الكُردية إلى إثارة تساؤلات بشأن طبيعة الاحتجاجات الحاصلة وتداعياتها المحتملة ومسارات تطورها المتوقعة وأهدافها المعلنة والخفية.

وناقش مسؤولون كما صحفيون وكُتّاب كرد، موضوعة هل إن الاحتجاجات ستضعف قوة الحكومة الاتحادية، تلك القوّة التي تصاعدت في السنوات الأخيرة على حساب قوّة حكومة الإقليم؟ وهل ذلك سيكون مفيدا لإقليم كردستان مثلا في مجال توجُّه الحكومة الاتحادية للتّخلي عن كركوك والمناطق المتنازع عليها وسحب أجهزتها العسكرية والأمنية منها.

نقاشات ورؤى مختلفة

وناقشت النخب السياسية جزئية: هل إن الفوضى والتفكك إلى حد انهيار الحكومة وتهديد وجود الدولة مفيد للمصالح الكُردية باتجاه مثلا تحقيق حلم الاستقلال أو إقامة صيغة علاقة جديدة مع بغداد تقترب من الكونفدرالية، أم إن تجربة فشل استفتاء تقرير المصير في 2017 ونتائجه السلبية التي أدّت إلى إضعاف الكرد، يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار وتكون درسا يفرض دعم الشركاء الشيعة في محنتهم والعمل معهم على إبقاء النظام الحالي للحكم وإدارة البلاد.

كان تلك النقاشات موازية لكتابات وتعليقات العديد من الصحفيين الكرد المؤيدة لذلك الحراك على أساس كونه أوّل حراك جماهيري سلمي مدني غير مسيّس، رافض للفساد ومحاصصة الأحزاب ويريد بناء دولة ديمقراطية مدنية تضمن المساواة والعدالة وتحفظ حقوق الجميع.

بعض الكُتّاب الكرد المستقلين عدّوا الحراك فرصة لتغيير واقع الإقليم «المحصّن من أي اختراقات لنظامه الحزبي" الذي خلق بدوره حلقات كبرى من الفساد و»محاصصة المغانم" لقوّتين تملكان المال والسلاح، وتستحوذان على كلّ مفاصل سلطات الإقليم التنفيذية والتشريعية وحتى القضائية، وتتحكّمان بلا مراقبة وبلا حساب بمؤسّسات الأمن والتعليم والصحّة وقطاعات الاقتصاد والتجارة والنفط والاستثمار. وهي رؤية تلقتْ تأييداً من القوى السياسية الصغيرة في الإقليم كحركة التغيير وحركة الجيل الجديد.

بينما نظر المسؤولون والصحفيون القريبون من الحزبين، وبشكل خاص الحزب الديمقراطي بكثير من القلق والشكّ للمحتجين، وتساءلوا عن الأهداف «القريبة والبعيدة والخفية» للاحتجاجات، وعن خطورة مطلب تعديل الدستور وتحويل نظام الحكم من برلماني توافقي إلى رئاسي، وأعلنوا مواقف رافضة لتغيير الطبقة السياسية ولمطلب تشكيل حكومة مستقلين تكنوقراط.

رفض التغيير الشامل

ودفع المسؤولون الحزبيون الكرد بحجج عديدة لرفض أي تغيير كامل في الحكومة وإدارة الدولة، بينها أنّ القوى الحالية تملك الشرعية الانتخابية في الحكم، وأنّ الأحزاب الشيعية هي من فشلت في إدارة الدولة وهي من عليها تحمُّل المسؤولية وليس الأحزاب الكُردية وتلك الممثلة للعرب السنة.

وركّز الإعلام الكردي الحزبي في الكثير من برامجه الحوارية التي كانت تتبع تغطياته الخبرية للاحتجاجات، على إبراز «الدوافع الخفية" لتغيير رئيس الحكومة عادل عبد المهدي "تحت يافطة إنهاء المحاصصة"، مع تأكيدها المستمر أنّه لا يتحمّل مسؤولية الفشل والفساد المتراكم منذ سنوات، وأبدى قلقه من مطالب تعديل الدستور وتغيير النظام السياسي وعدّ ذلك بمثابة انقلاب سياسي.

غياب أسئلة جوهرية

وسط تلك المواقف الكُردية والرؤى المتقاطعة بشأن الاحتجاجات وطبيعة التعاطي معها، لم تطرح القوى الكُردية على نفسها أسئلة جوهرية: ماذا لو نجحت الاحتجاجات في فرض مطالبها؟.... كيف سيتعامل قادتها مع أحزاب وقفت إلى جانب قوى شيعية قتلتْ مئات المحتجين وجرحت الآلاف لمجرد ضمان مصالحها الحزبية؟...ألن تعدّها حينها شريكة في الجريمة وإنْ كان بتأييد سياسي أو ضمني؟

حثّ صحفيون وكُتّاب في الإقليم الأحزاب الكُردية على النظر في تلك الأسئلة بجدية، بل إعلان مواقف مؤيدة للمحتجين في إطار إعادة بناء الدولة وفق أسس تضمن مصالح الجميع وتؤسِّس لشراكة حقيقية في دولة مدنية.

الحراك الشعبي كشف مجدَّداً انقسام القوى الكردية كما الشيعية والسنية، مدفوعة بمصالحها الحزبية، فبينما كان موقف الديمقراطي الكردستاني الذي يستحوذ على حصّة الأسد من المناصب الكردية في بغداد ينتقد الكثير من مطالب المحتجين، لا سيما المتعلّقة بتغيير الحكومة واستبدالها بحكومة تكنوقراط

لا مواقف موحدة

الحراك الشعبي كشف مجدَّداً انقسام القوى الكُردية كما الشيعية والسنية، مدفوعة بمصالحها الحزبية، فبينما كان موقف الديمقراطي الكردستاني الذي يستحوذ على حصّة الأسد من المناصب الكُردية في بغداد ينتقد الكثير من مطالب المحتجين، لا سيما المتعلّقة بتغيير الحكومة واستبدالها بحكومة تكنوقراط وإنهاء نظام محاصصة الأحزاب، كان الاتحاد الوطني، الذي يسيطر بدوره على مناصب عديدة في بغداد بما فيها منصب رئيس الجمهورية، يبدي مواقف أقلّ تشدُّداً، فلم يطلق قادته تصريحات بالضدّ من الاحتجاجات أو باتجاه التشكيك بها.

في ذات الوقت أبدى الحزبان معا حرصا على إبقاء علاقاتهما قوّية بالأطراف الممسكة بالسلطة في بغداد، سواء مدفوعين بمصالحهما الحزبية أو لمراعاة المطالب الإيرانية التي تريد إبقاء الموالين لها في الحكومة العراقية.

بينما ظهر أنّ مواقف القوى الأخرى كحركة التغيير والجيل الجديد والاتحاد الاسلامي والجماعة الاسلامية، داعمة للاحتجاجات وللجزء الأكبر من مطالب المتظاهرين، وأعلن العديد من نواب تلك القوى استعدادهم للتصويت على أي حكومة كفاءات تضمّ وزراء كرد يعرفون بمهنيتهم ونزاهتهم حتى لو لم يكونوا حزبيين وحتى لو وقف الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني ضد تمريرهم.

وأبرز العديد من الكُتّاب المستقلين أو القريبين من الأحزاب الكُردية الصغيرة السؤال التالي: متى كان مشروع إصلاح بنية الدولة الغارقة في الفساد وسوء الإدارة والفشل البنيوي بسبب المحاصصة وغياب المحاسبة ووجود السلاح بيد الأحزاب مسألة تثير القلق؟.... وذهبوا إلى أبعد من ذلك بتحميل القوى الكُردية جزءاً من مسؤولية الفشل كونهم كانوا ولسنوات شركاء في الحكم وفي تحالفات إبقاء النظام السياسي القائم.

تشكيل الحكومة

في خضم اختلاف الرؤى والمواقف والجدل بشأن الموقف الكردي من تشكيل حكومة كفاءات بعيدة عن الأحزاب وإصرار الحزبين الكبيرين على الفوز بحصّة الكرد من الوزارات والتركيز على ذلك المطلب كشرط لمشاركتهم في الحكومة الجديدة، طرح كُتّاب ومحلّلون كرد أسئلة جوهرية أخرى كشفت عن سياسة "المصالح الحزبية" المستحكمة بالقوى الكُردية النافذة على الساحة العراقية كما غيرها من القوى:

لماذا لا يركّز الحزبان الكرديان على البرنامج الحكومي ووضع بنود فيه تركّز على مدنية الدولة وتحسين أداء الحكومة ومحاربة الفساد وإنهاء الميلشيات؟

لماذا لم يتحرّك الحزبان أثناء المباحثات لفرض مطالب تتعلّق بحسم أوضاع المناطق المتنازع عليها وضمان إجراء تعديلات في النظام السياسي تعزّز وجود الإقليم وشراكة الكرد في القرار مثل تشكيل المجلس الاتحادي وتمرير قانون النفط والغاز، بدل تركيز الصراع على الفوز بمناصب محدَّدة؟

قراءة في كتاب بناء الدولة

(النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين)
لفرانسيس فوكوياما

علي حسون

يتناول فوكوياما في هذا الكتاب إشكالية بناء الدولة والتحديات التي تواجه هذا البناء ويطرح إطاراً تحليلياً لفهم الأبعاد المتعدّدة لطبيعة الدولة، أي وظائفها وقدراتها والأرضية التي تنبني عليها شرعية حكوماتها المختلفة، ويستعرض فوكوياما في مقدمة هذا الكتاب تجارب ومقاربات لنموذجي بناء الدولة ما بعد الغزو الأميركي للعراق وافغانستان ومهام سلطة الاحتلال في التأسيس للإدارة ومراحل انتقال السلطة لهذين البلدين وكذلك الهدف السياسي والاقتصادي للإدارة الأميركية في إيجاد تجربة ديمقراطية في أفغانستان والعراق حيث يشير إلى محدودية الهدف في التجربة الأفغانية والأهداف البعيدة المدى في التجربة العراقية وكذلك يستعرض ما رافق تلك التجربتين من إخفاق ونجاح محدود حتى على مستوى الإعمار وإشراك القوى المحلية في صنع الدولة الحديثة ما بعد الاحتلال.

ثم يتناول فوكوياما في مدخل الكتاب أهمية بناء الدولة بوصفها أهم قضايا المجتمع العالمي، لأنّ الدولة الفاشلة أصبحت مصدراً لكثير من مشاكل العالم التي تتعلّق بالفقر والأمراض والمخدرات والإرهاب، وكمثال على ذلك يذكر فوكوياما ضعف القدرة المؤسساتية لبعض الدول الافريقية لمواجهة مرض الايدز، ويبيّن أن هذا الضعف في البلدان الفقيرة والفاشلة لا سيما بعد نهاية الحرب الباردة أدّى إلى كوارث إنسانية لم تقتصر على البعد المحلي فقط بل تجاوزت لتأخذ بعداً دولياً بعد أحداث أيلول عام 2001، وعلى هذا الأساس قسّم المؤلف الكتاب إلى ثلاثة أقسام، القسم الأوّل تناول تحليلاً لفهم أبعاد طبيعة الدولة ووظائفها المفقودة، وفي القسم الثاني أشار إلى أسباب ضعف الدولة عموماً، واستحالة وجود علم إدارة عامة على وجه التحديد، وفي القسم الثالث ناقش الأبعاد العالمية لضعف الدولة وعدم استقرارها وتآكل مبدأ السيادة الوطنية والنظام العالمي المعاصر.

يتناول فوكوياما في القسم الأول تاريخ الدولة كمؤسّسة إنسانية قديمة ترجع للحضارات الأولى في بلاد ما بين النهرين والصين، أما الدولة الحديثة فظهرت في أوروبا وقامت على توفير (النظام – الأمن –

> يستعرض فوكوياما في مقدمة الكتاب تجارب ومقاربات لنموذجي بناء الدولة ما بعد الغزو الأميركي للعراق وافغانستان ومهام سلطة الاحتلال في التأسيس للإدارة ومراحل انتقال السلطة لهذين البلدين

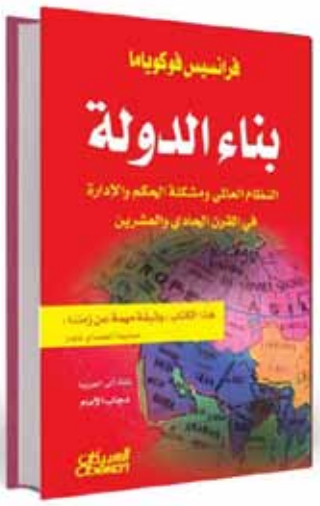

ناقش الكاتب في النزاع بشأن محوري دور الدولة التي تتمثّل في مداها وقوّة قدراتها المؤسّساتية، وبيّن النزاع والتفاوت بين هذين المحورين والمشاكل التي تواجهها الدول في حال ارتفاع القوّة وانخفاض المدى أو العكس

حكم القانون – حماية حقوق الملكية – الصحة العامة والتعليم)، وتمتعت هذه الدولة عموماً بمدى واسع من الوظائف المختلفة تسخّرها لخدمة أغراض سلبية وإيجابية على حدٍ سواء، ولم تقتصر هذه السلطة على المستوى المحلي بل تعدّى لأنْ يكون سببا للنزاعات الدولية، وأن مفهوم الدولة الحديثة وبناءها انبثق في أوروبا ولاحقا تشكّل اسمياً في دول آسيا وافريقيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وأن ضعف هذه الدول المتشكّلة حديثا وعدم اكتمال بنائها نبّه على وجود مشكلة جوهرية تمثّلت في أحد تجلياتها في اللاجئين الراغبين بالحصول على مغريات الغرب التي جمعت بين الرخاء والحرية السياسية وصارت بعيدة المنال في أوطانهم الأصلية حيث جادل فيها صموئيل هنتغتون باعتبار ما تحقّق في أوروبا يرجع إلى عادات ثقافية سائدة لهذا الجزء من العالم وأشار فوكوياما إلى فشل حكومات الغرب في جعل القيم الأوروبية قابلة للتطبيق في الدول النامية.

وناقش الكاتب في النزاع بشأن محوري دور الدولة التي تتمثّل في مداها وقوّة قدراتها المؤسّساتية، وبيّن النزاع والتفاوت بين هذين المحورين والمشاكل التي تواجهها الدول في حال ارتفاع القوّة وانخفاض المدى أو العكس، وانعكاس كل ذلك على التطوُّر الاقتصادي والخدمي وأشار إلى احتفاظ النموذج الأوروبي بالتوازن بين المدى والقوّة للدولة على عكس النموذج الأميركي الذي غلّب القوّة والقدرة على المدى وأنشطة الدولة، مع العلم أنّ بعدي القوّة والمدى قابلان للتغيير حسب المعطيات السياسية التي تواجهها البلدان والتي تتعلّق بتغيير الأنظمة السياسية وما يطرأ عليها من تحولات اقتصادية وقانونية تُحجِّم من دور الدولة وقوّتها أو تزيد مدى أنشطتها وسيطرتها على الأنشطة الصناعية والاقتصادية الأخرى.

عنون فوكوياما القسم الثاني بالدول الضعيفة وثقب الإدارة العامة الأسود مستخلصاً حقيقة عدم وجود قواعد ثابتة وصالحة عالمياً للتعميم التنظيمي التي عنت بالضرورة أنّ الإدارة العامة هي فنّ أكثر منه علماً، إضافة إلى أهمية أن تكون الحلول الفاعلة لمشاكل الإدارة محليّة الطابع وأنّ هذه الفكرة هي ليست فكرة طارئة في ميادين الإدارة، وأن علماء الاقتصاد أو الاقتصاديين جادلوا كثيرا في فعاليات وتفسير المنافع العقلانية لبعث الحافز عند العاملين في الشركات والمؤسّسات، ودخول النظريات الاجتماعية كمرجع لوضع الأسس التنظيمية في كثير من جوانب الإدارة العامة بعد هيمنة الاقتصاديين في توليد نظريات وتقديم حلول في مجال الإدارة. وتناول كذلك في هذا الفصل النظريات الاقتصادية للمؤسَّسات كنظرية الشركة التي وضعها رونالد كوس والتي أقامت التمييز الأساس بين الأسواق وبين التراتبيات المختلفة، وبيّن أنّ هذه النظرية لم تكن نظرية في المؤسَّسات بحدّ ذاتها بل هي في الأسباب التي جعلت الحدود القائمة بين الأسواق والمؤسّسات على ما هي عليه. إنّ

قصور ومحدودية العقلانية يعني عدم إمكانية طرفي عقد توقع كل الظروف المستقبلية الطارئة وبالتالي تتيح عقود الاستخدام المفتوحة وعلاقات السلطة ضمن المؤسّسات التراتبية قدراً أكبر في التكيف مع المستقبل والتقلبات المتوقعة، وأنّ النظريات التنظيمية التي يستعرضها فوكوياما وعلاقة مُلّاك ورؤساء الشركات والأفراد داخل هذه المؤسّسات قد تكون هي مجموعة عقود عمل فردية، وأسهب فوكوياما في استعرض الآراء لعلماء ومنظّري الاقتصاد والإدارة في العلاقة التنظيمية بين الرؤساء والوكلاء وكيفية مراقبة وإخضاع الوكلاء (ويقصد بالوكلاء هنا هم المفوّضين لإدارة المؤسّسات من قبل الرؤساء الذين هم الملاك الحقيقون المفوّضون بتخويل الوكلاء بالإدارة وفق أسلوب تراتبي).

تطرّق الكاتب إلى نظرية الخيار العام التي تنطلق من الافتراضات بأنّ لوكلاء المؤسسات في القطاع العام أجندات مختلفة جدّاً عن أجندات رؤسائهم وبذلك هم لا يختلفون عن أي عميل أو وكيل اقتصادي في تحقيق الحدّ الأقصى من منفعته الذاتية.

إن أساليب الإدارة وحوافز موظفي القطاع العام وأنظمة المراقبة والتوازن بين المنفعة الفردانية وهوية الجماعة والعلاقة بين الرؤساء والوكلاء؛ كل هذه المفاهيم والاصطلاحات سبّبتْ استحالة صياغة تنظيم مؤسّساتي أمثل والأسباب كثيرة منها:-

الأهداف، نظم المراقبة والمحاسبة، الدرجة المناسبة للسلطة، الصلاحيات.

مشكلة الأهداف في عدم وضوحها أو تناقضها وخضوع أعضاء المؤسّسات لأعراف وتقاليد هذه المؤسّسة مما يعيق المدراء التنفيذيين (البيروقراطية)، أما مشكلة المراقبة وإخضاع الوكلاء للمحاسبة واعتماد الشفافية فهي صعبة التطبيق في مؤسّسات القطاع العام.

تطرّق فوكوياما لقضية مهمّة جدّاً وهي قضية المركزية في الصلاحيات والسلطة، كذلك أشار إلى موضوع مهم وهو توجّه الاقتصاديين في طرح فرضياتهم في هذا المجال حيث يركّزون على نمذجة بنية نظام الحوافز في العمل المؤسّسي وابتكار استراتيجيات معقّدة لبلوغ مرحلة الكمال.

ناقش الكاتب في القسم الثالث موضوع الشرعية الدولية وانتهاك السيادة للدول الضعيفة حيث شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة كثيراً من الأزمات بشأن الدول الضعيفة وتدخل المجتمع الدولي في حلّ هذه الأزمات.

ويهمّنا هنا ما أشار إليه فوكوياما بوجود تهديد آخر للمجتمع الدولي غير الدول الفاشلة وهي الدول الدكتاتورية التي تشكّلت وتمركزت كثيرا في البلاد العربية وبرعاية في بعض الأحيان من أميركا وبواعث ذلك ما زالت محل نقاش كما يطرح المؤلف عقيدة الحرب الاستباقية أو الحرب الوقائية التي تبنّتها الإدارة الأميركية بعد أحداث أيلول 2001، حيث يعود المؤلف ليستعرض ما حدث في أفغانستان والعراق كدليل على تطبيق هذه العقيدة.

أشار فوكوياما بوجود تهديد آخر للمجتمع الدولي غير الدول الفاشلة وهي الدول الدكتاتورية التي تشكّلت وتمركزت كثيرا في البلاد العربية وبرعاية في بعض الأحيان من أميركا وبواعث ذلك ما زالت محل نقاش كما يطرح المؤلف عقيدة الحرب الاستباقية أو الحرب الوقائية التي تبنّتها الإدارة الأميركية بعد أحداث أيلول

إنّ تآكل السيادة وضعف الحكم أشار إليه المؤلف ووضّح نقطة غاية في الأهمية في هذا السياق وهي أنّ كلمة الضعف المعني بها ضعف قوّة الدولة لا مداها، أي ضعف القدرة المؤسساتية لتنفيذ وفرض السياسات جراء افتقار النظام السياسي في أحيان كثيرة إلى أساس شرعي، وأشار إلى أنّ اتفاقية ويستفاليا لم تعد تشكّل الإطار المناسب للعلاقات الدولية المعاصرة في ضوء غموض مسألة السيادة وما حدث في التسعينيات من القرن الماضي من تدخلات تحت مسمّى إنساني أدّى إلى توسيع سلطة ما أصبح بحكم الواقع امبريالية دولية على الدول الفاشلة في العالم.

هذه الدول الفاشلة التي يتحدّث فوكوياما عن تعزيز حكمها وتقوية مؤسّساتها يجب أن تكون مكتفية ذاتيا باعتبارها محور المشروع المركزي في علم السياسة الدولية المعاصر، وهذا التوجّه عُرف باسم بناء الأمة في الولايات المتحدّة وهو على خلاف الفهم الأوروبي للعلاقة بين مفهوم بناء الأمة ومفهوم بناء الدولة، إذ بيّن الكاتب أنّ بناء الأمة له مظاهر ثلاثة، الأول يتعلّق بإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع المسلح والثاني يتعلّق بإعادة مؤسّسة حكومية قادرة على البقاء في حال انسحاب قوى التدخل الخارجي، أما الثالث فيرتبط بتقوية الدول الضعيفة التي لا تزال سلطة الدولة قائمة فيها وهو مرتبط بشكل أو بآخر بالمظهر الثاني.

وبالعود على تجربتي أفغانستان والعراق تبرز التجربة الأفغانية التي لم تشهد في تاريخها الحديث قيام دولة حديثة لذا كان لا بد أن يبدأ بناء الدولة فيها بعد الاطاحة بنظام طالبان من القاعدة صعودا، على عكس التجربة العراقية التي كانت لها مؤسّسات عاملة وموارد بشرية جدية إلا أنّها انهارت وجرى تفكيكها بعد انتهاء الحرب وتعرقلت عملية بناء الدولة في العراق نتيجة منع أعضاء النظام السابق من الظهور مجدّدا (بحسب رأي المؤلف) ويعتقد فوكوياما أنّ الشرعية الديمقراطية التي نادى بها الاميركان كانت في بعض محاورها محل خلاف مع الحلفاء الاوروبيين في فهمهم للشرعية الديمقراطية والشرعية الدولية وكذا النظرة تجاه الدولة ومبدأ السيادة بالإضافة إلى مواضيع أخرى استعرضها في نهاية الفصل الثالث.

يختم المؤلف كتابه متطرقاً إلى رؤى وأفكار بناء الدولة ووظائفها، التي دعت في مرحلة من مراحلها إلى تحجيم الدولة وقطاعاتها وإبراز المجتمع كقائد لحركة السوق ورأس المال وأن التأثيرات التي ألقت بظلالها على تلك الأفكار بسبب التطور في النظم المعلوماتية ساعد على ذلك ويبقى تقليص مدى الدولة مدار بحث ونقاش بالنظر إلى ما تواجهه دول العالم في القرن الحادي والعشرين.

في ظل هذا النظام العالمي تبقى الحاجة إلى إيجاد توازن في مقدار القوة والمدى للدولة ويبقى مفهوم الدولة معرضا إلى كثير من التحديات ويبقى على الدول المتقدمة أن تتقن مهمة دعم إعادة بناء الدولة في البلدان الضعيفة لضمان الأمن العالمي، الا أن مبررات استخدام القوة في هذا الميدان تحتاجبالتأكيدإلىمراجعة.

القراءة كانت في النسخة العربية، ترجمة مجيب الامام، منشورات العبيكان، عام 2007.

يختم المؤلف كتابه متطرقاً إلى رؤى وأفكار بناء الدولة ووظائفها، التي دعت في مرحلة من مراحلها إلى تحجيم الدولة وقطاعاتها وإبراز المجتمع كقائد لحركة السوق ورأس المال وأن التأثيرات التي ألقت بظلالها على تلك الأفكار بسبب التطور في النظم المعلوماتية

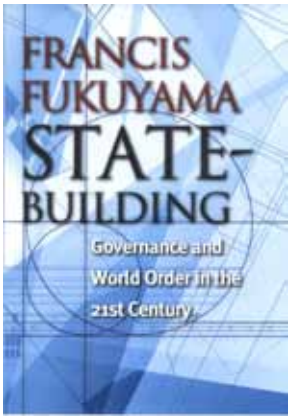

د.علاء حميد

نحن والاحتجاجات

تشـير كلمة «نحن» إلى الذين يبتغون إصلاح النظام السياسي حتى لا يضطرون لاحقاً إلى الاقتناع بضرورة تغييره، ولهذا ربَّما علينـا اسـتعادة مـا واجهنا قبـل 2003؛ فحين نعـود إلى تلك المرحلة ونجد أنفسنا أمام فرصة اختيار الأسلوب الذي يُخلِّصُنا من صدام ونظامه، فكيف سيكون اختيارنا وقد نضطر لمراجعة ما كان متاحاً من اختيارات موجودة آنذاك؟

وربَّمـا يأتي في مقدمة تلـك الخيارات التفكيـر بالاعتماد على المعارضـة التـي كانـت موجودة خـارج العراق، ولكـن في هذا الاختيـار نواجه معضلـة حقيقيَّة تقع في قـدرة تلك المعارضة ومـدى امتلاكها الإمكانيـة المطلوبة لإزاحة النظـام ورموزه، كمـا يضـاف إلـى معضلـة القـدرة؛ أنَّ تلـك المعارضـة كانـت منفصلة عن مجتمعها وهذا ما تأكَّد في أحداث انتفاضة العام 1991 في وسط وجنوب العراق.

حيـن نراجـع خيـار المعارضـة، نتسـاءل ما الـذي توفَّـر لدينا من خيارات أخرى تمتلك القدرات المطلوبة، قد نفكّر بما يقوم عليه المجتمـع العراقـي من طاقـات تعينه على الخـلاص من نظام اِسْـتَبَدَّ به، وهنا نتساءل لو أنّنا سلَّمنا بخيار المجتمع هل يمكن الاعتماد عليه والوثوق بأنَّه يستطيع تغيير النظام ؟ فضلاً عن ذلك هل كنَّا نلمس وجود طاقة التغيير عند المجتمع؟

نحن ما زلنا نواجه صعوبة في تحديد الملامح الرئيسـة الفاعلة في جعل المجتمـع العراقي يثبت إمكانياته المؤثرة والمنتجة، إنَّ الاسـتثناء الـذي يكشـف فيـه المجتمـع عـن طاقتـه ليس سـوى الأزمات حين تصل إلى تهديد وجوده ودوام اسـتمراره؛ اجتماعياً وتاريخياً.

بعـد صعوبة خيـار المعارضة وعدم التَّأكُّد مـن طاقة المجتمع، ماذا بقي لدينـا من خيارات أخرى ممكنة؟ حاول البعض الرهان علـى أثر الصراع الداخلـي بين أطراف النظام وضعف سـطوته بعـد دخوله بعدّة حروب وأزمات أفضت إلى عزلته عن محيطه الإقليمـي والدولي، وعلى الرغم من أنّ المراهنة غير مضمونة الجانب، لأنَّ النظام أقام شبكة واسعة من المصالح المتداخلة ارتبطـتْ ببقائـه، ولذلـك بعـد المرور بتلـك الخيارات السـابقة وعـدم جدواها أخـذتْ تنمو عوامل الاستسـلام والقبول التي عزَّزتْ حالة التَّكيُّف والتَّعوُّد على ما يمارسـه النظام، قد يتذكّر من شـهد مرحلة تسعينيات القرن الماضي لا سيما الربع الأخير منهـا؛ كيـف بات النظام يسـرّب ما يريـد القيام بـه من توريث وتهيئـة بديـل لرأس النظام فـي حالة غيابه ونمـا الحديث في وقتهـا عن حـزب النـواة وأهليَّة أحـد أولاد الطاغيـة لخلافته، وأصبح هذا الطرح هو البديل المتداول حينها.

بعـد 2003 فقدنـا فاعليـة كلّ الخيـارات التـي طرحت سـابقاً، وتحقّـق التغيير بفعل العامل الخارجي، ولغاية هذه اللحظة لم نفهم لماذا كان هذا التغيير؟ المفارقة أنّنا كسـبنا شـيئاً واحداً «الخـلاص من رأس النظـام» وفقدنا الكثير، ربَّمـا هذه الكلفة أمسـتْ أمراً مناسـباً مع مـا عانيناه، ومع هذا كانت السـنوات الأولـى من التغيير صدمة لنـا، ما بين تصديق بالخلاص والأمل بما هو آتٍ، أخذنا دون أن ننتبه أنّنا أصبحنا نخسر ما كسبناه من التغيير وبشـكل تدريجي، تكـرار الأزمات وصعوبـة الاقتناع بأنّ مـا حصل من تغييـر هو في صالـح المجتمـع واحتياجاته أعادنا إلى السـؤال السابق؛ ماهي الخيارات المتاحة أمامنا» لمعالجة وضـع النظـام الحالي؟ الذي أشـاد بنيانه على ثلاثـة مرتكزات؛ «الفسـاد، المحسـوبية، الاسـتغناء عـن المجتمـع والاكتفـاء بالأتباع».

جـاء اضطـرار طلـب الإصـلاح مـن خـلال الغيـاب الملمـوس للخدمـات وإحسـاس المجتمـع بعـدم وجود نظـام فاعل في حياتهـم اليومية، نما بجوار سـؤال الخيارات البحثُ عن الأدوات الممكنـة التي تجعل من هـذا النظام يلتفت إلى حاجات الناس ويعلـم أنّـه أمـام أزمـة القبـول والرضـا، وهـذا كلُّـه يحضر مع غياب معارضة سياسـيَّة تمتلك رؤية بديلـة تدفع النظام ومن يحكم فيه نحو الإحسـاس بخطورة الإزاحة والتغيير، الغريب أنَّ أغلب الناس الذين أحسّـوا وباتوا يطلبون التغيير بدأتْ تنصرف أذهانهـم إلى العامل الخارجي مـرّة أخرى كخيار يمكن الاعتماد عليه في إنجاز الإصلاح والتغيير!

ومـع الاختلاف بشـأن جـدوى الاحتجاجـات ودوافعهـا، لكنّها تبقـى الوسـيلة المتاحـة التي تجعـل من الإصـلاح ممكناً، لأنَّ السـؤال الذي يؤكد أهميتها هو؛ مـا البديل المتاح غيرها؟ هل هـو وعي من يحكم ويسـيطر على قـدرات النظام منذ 2003 وحتـى الآن؟ ما جرى يثبت عكس ذلك، إنَّ هذه الفئة الحاكمة إذا لم تشـعر بتهديدٍ حقيقي يزيح وجودها السياسي والمنافع التي حصلت عليها لن تستجيب، بل وصل الحال بها إلى التَّوريث وبأشـكاله الأوليـة في المناصـب والانتفاع بالسـلطة ولذلك أمستِ القرابة بوابةً للوصول إلى مؤسَّسات النظام.

التحـدي الذي يبقى شـاخصاً أمامنـا حين يتَّسـع الجدل وعدم الاقتنـاع بالاحتجاجات كوسـيلة للضغط على مـن يدير النظام بقبـول الإصلاح والتغييـر، البديل الذي يتيح القـدرة على تغيير حـال النظـام ويمنع وقـوع المجتمع فـي مرحلة اليـأس، التي تشـبه ما حصل لعصا سـليمان التي نخرت من داخلها وفقدت وظيفتها.

مآلات الكيانات السياسية في ضوء قانون الانتخابات الجديد:

قراءة في كتاب

بناء الدولة